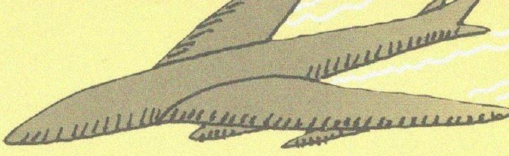


د. جـــلال أمـيـــن

عولمة القهر

الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

دار الشروق

الطبعــة الأولى
١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م
الطبعــة الثانيــة
١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

عولمة القهر

د. جلال أمين

عولمة القهر

الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

دار الشروق

مقدمة

عولمة القهر: قديمًا وحديثًا

كنت ولا أزال أفهم العولمة على أنها تضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات، أو انتقال العمالة ورأس المال، أو انتقال الأفكار وأنماط السلوك والقيم. وبهذا المعنى تبدو العولمة ظاهرة قديمة جداً. فالإنسان، منذ نشأة الحضارة على الأقل، ينزع إلى تقصير هذه المسافات التي تفصله عن غيره، إما طمعاً في زيادة رفاهيته المادية، أو إشباعاً لحاجة طبيعية إلى الاستطلاع والاكتشاف. صحيح أن معدل العولمة قد ارتفع بشدة في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة، ولكن من المؤكد أن الكشوف الجغرافية، التي وقعت منذ خمسة قرون، كانت أيضاً خطوة جبارة نحو رفع معدل العولمة، وكذلك الحركات الاستعمارية، القديمة والحديثة، كانت بدورها تنطوي على ارتفاع مفاجئ في معدل العولمة.

إذا فهمنا العولمة على هذا النحو فإن من البديهي أن يكون للعولمة منافع وأضرار في الوقت نفسه. فتقصير المسافات بين الناس وزيادة درجة التفاعل بينهم لابد أن يكون له منافع مادية وروحية لا تخفى على أحد: المنافع المادية تظهر على الأقل في تسهيل الحصول على السلع والخدمات وزيادة تنوّعها، والروحية تظهر فيما تنطوي عليه من زيادة المعارف والتفاهم بين الناس. ولكن من الممكن أيضاً أن ينطوي هذا التقصير في المسافات بين الناس على مظاهر بشعة للقهر المادي والنفسي، كما يظهر في الحركات الاستعمارية مثلا. إذا كان الأمر كذلك، فلابد أن يكون للعولمة أنصار وخصوم. الأنصار هم في الأساس المنتفعون منها، وخصومها هم من تقع عليهم أعباؤها. وأعتقد أن الرواج المفاجئ الذي أصاب لفظ العولمة، بل وصكّ هذا اللفظ

أصلا ، كانت وراءهما محاولة من جانب المنتفعين من ارتفاع معدل العولمة خلال العشرين سنة الأخيرة (وهم فى الأساس المرتبطون بشكل أو آخر بالشركات والمؤسسات متعدية الجنسيات) إقناع الناس بأن هذه العولمة تحمل للناس جميعا منافع لا يمكن تحقيقها من دون العولمة ، أو على الأقل إقناعهم بأن العولمة مصير حتمى لا فرار منه ومن ثم فلا جدوى من مقاومتها .

ولكن هذه الموجة الأخيرة من تصاعد معدّل العولمة لا يمكن إلا أن تذكّر المرء بالهجمات الاستعمارية التى طغت على بلاد العالم الفقيرة وقليلة الحظ من التصنيع ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . صحيح أن لفظ الاستعمار نفسه لم يعد من الشائع استعماله الآن ، ولكن ما أهمية تغيّر الأسماء إذا كانت الظاهرة تحمل الكثير من السمات القبيحة للاستعمار؟ ما أهمية أن أصبح الاسم الآن هو الانفتاح الاقتصادى أو العولمة ، إذا كان الأمر ينطوى فى الحقيقة على درجة مماثلة من القهر؟

نحن على استعداد للاعتراف بأنه حتى الاستعمار كان له بعض المزايا ، (ألم يتعلم الجزائريون بسببه كيف يتكلمون الفرنسية بطلاقة؟) ولكن المدافعين عن الاستعمار القديم ، كانوا يستحقون أن يوصفوا ، على الأقل ، «بفقدان الحسّ السليم» ، إذ يؤكدون على مزايا عارضة لظاهرة شديدة القبح . والأمر فى رأيى لايختلف كثيراً الآن . فالذين يروّجون اليوم للعولمة ، دون أن يبدوا أى استعداد للاعتراف بأخطارها ، هم على أقل تقدير «فاقدون للحسّ السليم» . وهاهى ذى أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ وما أسفرت عنه من تطورات ، تفضح العولمة على نحو قد يفيق هؤلاء من سباتهم .

انظر أولاً إلى الحادث نفسه الذى وقع فى نيويورك وواشنطون . إن ضرب برجى مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية هو نفسه مثال صارخ لما وصلت إليه العولمة ، خصوصاً إذا صدّقنا أن الذى فعله أو خطط له هو أسامة بن لادن وبعض أتباعه . إذ أليس من تطبيقات العولمة المذهلة أن يستطيع شخص ينتمى إلى بلد بالغ

التخلف، أن يتعلم هو نفسه، أو يهيئ الفرصة لأن يتعلم أنصاره، هذه الفنون الراقية من قيادة الطائرات الحديثة، إلى التعامل مع الكومبيوتر، إلى تصويب الطائرة إلى الهدف بهذه الدقة، ناهيك عن التخطيط الدقيق السابق لكل هذا، والذى تطلب تعاون رجال من مختلف الجنسيات، ويقيمون فى أنحاء متفرقة من العالم، والاتصال المستمر فيما بينهم من أجل تنفيذ هذه العملية بنجاح ؟ أليس فى هذا كله انتصار محقق للعولمة ؟

أو فلتنظر إلى ما فعلته الولايات المتحدة فى أفغانستان، إذ استطاعت بين يوم وليلة تجييش الجيوش وعقد التحالفات مع بلاد تقع فى أماكن متباعدة من الكرة الأرضية، وإرسال هذه الجيوش فى مثل لمح البصر إلى هذا المكان البعيد، حيث شرعت ترمى القنابل والسندوتشات بهذه الدقة المتناهية، بحيث تنزل القنابل على قواعد طالبان دون غيرها، والسندوتشات على الأطفال والجوعى دون غيرهم. صحيح أنه حدثت فى بعض الأحيان بعض الأخطاء، فسقطت بعض القنابل على الأطفال الجوعى، والسندوتشات على قواعد طالبان، ولكن هذه استثناءات لابد منها فى وقت الحروب. أليس هذا كله بعض المظاهر الباهرة للعولمة ؟

أو فلتنظر إلى قناة تليفزيونية كقناة الجزيرة، وهى التى تنتمى إلى دولة صغيرة جداً هى قطر. ألم تستطع هذه القناة بسبب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للعولمة، بل التى أوجدت العولمة أصلا، أن تسجّل شريط فيديو لأسامة بن لادن وأن تذيعه على العالم بأسره بعد ساعات قليلة من الحصول عليه، ليعلم الناس كلهم، فى كل مكان، ما يدور بالضبط فى أذهان الإرهابيين، لحظة بلحظة ؟ أليست هذه أيضاً عولمة ؟.

نعم، وبلا شك، ولكنها كما ترى أشياء سيئة للغاية، إذ يقع بسببها ضحايا لاذنب لهم، أو تجعل من الممكن وقوع مثل هؤلاء الضحايا. ألا يبين هذا بوضوح أن العولمة ليست دائماً شيئاً ممتازاً، وأن المسألة تتوقف على طبيعة ما تجرى عولمته والأغراض المستهدفة منه؟

ولكن ليس هذا وحده هو ما يدفعنى إلى القول بأن أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها فضحت العولمة. ذلك أن هذه الأحداث قد بينت أيضاً بوضوح بالغ أنه إلى جانب نواحى الحياة التى تجرى عولمتها، هناك جوانب أخرى باقية كما هى، لمجرد أن القوى المستفيدة من العولمة لا تهتم بعولمتها، بل وقد تتعمد عزلها وتهميشها على الرغم من أنها قد تكون أجدر بالعولمة من غيرها. من ذلك مثلا ماظهر فى خضمّ أحداث سبتمبر وما تلاها من درجة العزلة الفكرية والنفسية التى يعيشها الشعب الأمريكى عن بقية العالم، وجهل أغلب الأمريكيين المطبق بمشكلات وآلام وآمال الشعوب الأخرى، واستعدادهم لتصديق ما يقال لهم من أكاذيب عن العالم الخارجى، وهو ما ترتبت عليه تصرفات مدهشة فى عنصريتها. فإذا نحن نرى عولمة مبهرة فى الضرب والقتل، وانطواء غريباً على النفس فى أنماط التفكير والمشاعر. ووسائل الإعلام الأمريكية التى تعولم بقية البشر لصالح الشركات الأمريكية، حريصة على إبقاء هذه العنصرية والمحلية على ما هى عليه لخدمة الأغراض والمصالح نفسها التى تخدمها عولمة الاقتصاد وعولمة الضرب والقتل.

والإدارة الأمريكية نفسها لم تتردد، حين جدّ الجدّ، فى أن تشرع فى الكلام بلهجة موغلة فى محليتها وضيق أفقها، وأن تتصرف بطريقة توحى بنوع من التفكير موغل فى أنانيته، وكأنه لا يوجد فى العالم دولة غيرها، ولا مصالح غير مصالحها، وكأن العالم كله قد أصبح ضدها، والناس جميعا لا همّ لهم إلا ممارسة الإرهاب عليها. كل جريمة ترتكب داخل حدودها لابد أن يكون مصدرها أجنبى، وكل خطاب مسموم يصل إلى أحد الأمريكيين لابد أن يكون مرسله غير أمريكى، وكل طائرة تقع فى داخل الولايات المتحدة لابد أن تكون وراءها يد أجنبية تريد الإضرار بأمريكا. وما أسرع ما تصدر القوانين المقيّدة للحريات والتى تسمح بالقبض على أى أجنبى يشتبه فى نياته ضد الولايات المتحدة، وكأن كل الكلام الجميل الذى كان يقال عن احترام حقوق الإنسان بوصفه إنساناً، لم يكن إلا من قبيل ذرّ للرماد فى الأعين، وكل الكلام الذى كان يقال عن عصر العولمة الذى أصبح فيه العالم كله

كـالقرية الواحـدة لم يكن من الواجب أخذه مـأخذ الجدّ، إذ لم يصبح العـالم كلّه كـالقرية الواحـدة إلا من حيث سهولة إرسـال القنابل من دولة لأخرى، ومن حيث سهولة قيام دولة أو شركة بغسيل مخ دول أو شعوب أخرى.

كذلك لم تتردد الإدارة الأمريكية، حين جدّ الجدّ، في أن تميز تمييزاً صارماً بين ماتجب عولمته، حتى في ميدان الاقتصاد، وما يجب أن يظل قوميا. فقيام دولة بتقديم الدعم لشركاتها الوطنية، الذي كان يعترض عليه لأنه يفسد المنافسة بينها وبين شركات الدول الأخرى، ويطيح بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الدول، لا تجد الولايات المتحدة الآن فيه غضاضة، إذ وجدت شركات الطيران الأمريكية تمرّ بضائقة شديدة في أعقاب أحداث سبتمبر. فإذا بالدولة الأمريكية تمنح هذه الشركات دعما يزيد من قدرتها على منافسة شركات الطيران في دولة أخرى حليفة لها في مكافحة الإرهاب، وهي التي كانت تحتج احتجاجاً شديداً على أي دعم تقدمه هذه الدول الحليفة لأي سلعة تنافس بها سلعاً أمريكية.

في مصر أيضاً لم تنج العولمة من الفضيحة. ففجأة أصبح الانفتاح الشديد ضاراً، وتقييد الاستيراد مطلوباً بل وضرورياً، وتدخل الدولة في سعر الصرف تصرفاً رشيداً، بعد أن كان الجميع يتغنون بالانفتاح بلا حدود، وبحرية الاستيراد ولو كان يتعلق باستيراد لحم الطاووس، وبعدم التدخل في سعر الصرف، وبحرية تحويل الأموال إلى الخارج. هكذا حدث فجأة، عندما اكتشفنا أن العالم الخارجي لاتأتي منه فقط أشياء طيبة، بل يأتي منه الطيب والخبيث، أن تنبهنا إلى أن لكل شيء حدوداً حتى الانفتاح، وأن الاعتماد على النفس في بعض الأشياء ليس شيئاً يستحق كل هذا القدر من الاحتقار والسخرية، وأن الذين كانوا ينادون ببعض التدخل في التجارة الخارجية وسعر الصرف، وبضرورة حماية بعض الصناعات ولو من أجل تشغيل العمال المتبطلين، لم يكونوا في ضلال تام.

هكذا تبين لنا فجأة أن «العولمة» ليست هذا الشيء الرائع الذي يجب علينا أن نفتح جميع الأبواب لاستقباله، وأن ننحني له كلما لاح لنا طيفه، وأن نقدم له

فروض الولاء والطاعة فنقبل أى شيء يصدر عنه، ونصدّ الناس عن التفوّه بأى كلمة ضده. فها قد تبين لنا أن العولمة أشكال وألوان، وأنها قد تأتى فى صورة ماء قراح أو فى صورة سمّ زعاف. هناك عولمة الضرب والقهر، كما أن هناك عولمة التفاهم والتسامح. هناك عولمة المعرفة ولكن هناك أيضاً عولمة غسيل المخّ. وفى الاقتصاد أيضاً هناك ما يحسن بنا عولمته وما يحسن صدّه ومنعه. والاقتصادى البريطانى الشهير جون مينارد كينز له كلمة بليغة فى هذا الأمر، نادراً ما يذكرها أحد فى هذه الأيام، وإن كان تذكرّها فى هذه الأيام أنسب وأوجب مما كان عندما قالها كينز منذ ستين عاماً. إن كينز مشهور قبل كل شيء بنظرياته الاقتصادية التى أدّى تطبيقها إلى انتشال الاقتصاد الغربى من أزمة الثلاثينيات، ولكنه كان بالإضافة إلى هذا رجلاً واسع الأفق والثقافة، قادراً على النظر إلى المشاكل الاقتصادية كجزء من مشاكل اجتماعية وإنسانية أوسع وأشمل. والحقيقة أنه لولا هذه الصفة فيه ما كتب حتى نظرياته الاقتصادية التى اشتهر أساساً بها. وهذا هو أيضاً ما جعله يقول هذا الكلام عن العولمة. يقول كينز :

«إنى أتعاطف مع هؤلاء الذين يدعون إلى تخفيض الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الأمم إلى حدّه الأدنى، أكثر مما أتعاطف مع الداعين إلى زيادته إلى حده الأقصى. هناك أشياء يجب أن تكون عالمية بطبيعتها، كالأفكار والمعرفة والفنون والكرم مع الغرباء والسياحة. ولكن دع السلع يجرى غزلها فى داخل الوطن كلما كان هذا ممكنا من دون إرهاق وأعباء تزيد على الحدّ. وفوق كل شيء، فلتكن حركة الأموال فى الأساس محدودة بحدود الوطن».

* * *

الفصول التالية تتعرض، من زاوية أو أخرى، لموضوع واحد هو «عولمة القهر». ولكنها تنقسم إلى فصول تتكلم عن هذه العولمة كما كانت تبدو قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأخرى تصف صورة هذه العولمة كما تبدت فى أعقاب هذه

الأحداث، وما أصاب العرب والمسلمين بسببها. إنها كما تزال هى هى «عولمة للقهر»، ولكن من الطبيعى أن تتخذ هذه العولمة صوراً مختلفة مع مرور الزمن وتغير الظروف. فى الفصل الأخير من هذا الكتاب محاولة للنظر إلى العولمة فى إطار تاريخى أوسع، أى عبر خمسة قرون كاملة، طمعاً فى استشراف ما يمكن أن يسفر عليه مستقبل العالم والعرب لو حدث وتحولت «عولمة القهر» إلى عولمة أكثر إنسانية.

القاهرة، نوفمبر ٢٠٠١

جلال أمين

القسم الأول
قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١

(١)
من الإرهاب الشيوعى..
إلى الإرهاب الإسلامى(*)

خلال الأربعين عاماً من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والمنافسة بينهما على كسب مناطق جديدة للنفوذ فى بلاد العالم الثالث، كان الإعلام والدعاية والتأثير فى الرأى العام من أهم وسائل هذه الحرب.

وكان لابد لكل من الدولتين العظميين أن تخترع محوراً تدور حوله الدعاية، إذ لم يكن من المفيد بالطبع أن تقول أى منهما الحقيقة، وهى «أننى أريد كسب مواقع قدم فى بلدكم لتحقيق منافع اقتصادية وسياسية لنفسى». كان محور الدعاية الأمريكية: الدفاع عن «العالم الحر» والديمقراطية السياسية، وكان محور الدعاية السوفييتية: العدالة الاجتماعية والانتصار للمقهورين فى الأرض.

وكان من الأدوات التى اكتشفت الولايات المتحدة فعاليتها الشديدة للتأثير فى الرأى العام فى البلاد العربية والإسلامية: سلاح الدين، مستفيدة من موقف الماركسية الشهير منه، ومن قول ماركس الشهير «الدين أفيون الشعوب». ففى

(*) نشر هذا الفصل لأول مرة كمقال فى مجلة «الهلال» المصرية، (عدد يونيو ١٩٩٨)، ثم أعدت نشره فى كتابى «التنوير الزائف»، (سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩)، ولكنى رأيت ملاءمة ضمّه إلى هذا الكتاب بعد أن وقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، لتذكير القارئ بأن رفع شعار مكافحة «الإرهاب الإسلامى»، كان سابقاً على هذه الأحداث، ولأهداف لا علاقة لها بما حدث فى سبتمبر ٢٠٠١.

مجتمع متدين يكفى أن تنعت كاتباً أو حركة سياسية بالكفر حتى تنفر الناس منهما.

وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا السلاح بنشاط منقطع النظير. فكل عمل وطنى يتعارض مع الأهداف الأمريكية كان يوصف بأنه شيوعى، وكل شيوعى كافر. وأى دعوة أو فكرة فيها سمة من سمات الدعوة إلى بعض العدالة فى توزيع الدخل هى اشتراكية، وكل اشتراكية ماركسية، والماركسية دعوة إلى الكفر.

كان هذا التمييع والخلط المتعمد بين كل عمل وطنى وكل فكرة اشتراكية وكل حركة شيوعية، عملاً ظالماً للغاية، إذ كان أغلب الوطنيين غير شيوعيين، وأغلبهم مؤمن بالله، وكان هناك اشتراكيون غير ماركسيين، وكان من الممكن جداً أن يكون المرء اشتراكيا دون أن يكون ماركسيا، بل حتى الأفكار الماركسية نفسها، كان من الممكن جداً فصل الجزء الفلسفى منها المتعلق بالدين، عن بقية أفكارها، فترفض هذا وتقبل تلك، بل وفى داخل الجزء الفلسفى نفسه، كان من الممكن أن تقبل الديالكتيكية الماركسية دون أن تضطر بالضرورة إلى الكفر بالله. على أن مثل هذا التمييز لم يكن يؤدى أى خدمة للدعاية الأمريكية للرأسمالية. بل كان ذلك التبسيط الشديد للأمور مطلوبا ومفيداً من أجل تنفير الناس فى البلاد العربية والإسلامية من أى شيء له صلة بالعدالة الاجتماعية.

كان من الواضح أيضاً أن تسمية العالم الرأسمالى بالعالم الحر فيه مغالطة كبيرة جداً. ففى نفس الوقت الذى كانت الدعاية الأمريكية تردد فيه هذا الادعاء، كان ماكارثى فى أمريكا يحاكم أى نشاط معارض للحكومة بتهمة النشاط المعادى للمصلحة القومية الأمريكية ويصفه أيضاً بالشيوعية، وكانت وسائل الإعلام الأمريكية تمارس نشاطها المعهود فى غسيل مخ الأمريكيين وتفقدهم بالتدريج عادة التفكير الحر والنقد لأى شيء فى النظام الرأسمالى. وكانت وكالات المخابرات الأمريكية تقيم الانقلاب العسكرى فى دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث، بما فى ذلك الإطاحة بحكومات ديمقراطية مائة بالمائة ووطنية مائة بالمائة، إذا أتت بأعمال تتعارض مع مصالح الشركات الأمريكية.

ولكن الذى يهمنى الآن بوجه خاص هو موقف طائفة من الكتاب والمثقفين المصريين فى هذه الفترة. فى كل بلد من البلاد وفى أى عصر من العصور يوجد دائما بين الكتاب والمثقفين من لا تهمهم المبادئ المجردة فى قليل أو كثير وإنما يهمهم فقط مصالحهم الخاصة المباشرة، والتى تدور فى الأساس حول جمع مال أكثر وسلطة أكبر. هذه الفئة تبحث دائما عن الجواد الذى يبدو رابحا فتراهن عليه وتعرض عليه خدماتها، وتتكلم بلسانه وتردد شعاراته. وقد كان الجواد الرابح فى مصر فى العقد التالى لانتهاء الحرب العالمية الثانية (٤٥ - ١٩٥٥) هو قطعاً الجواد الأمريكى، فراهنت عليه هذه الفئة من الكتاب والمثقفين المصريين. كان هذا ما فعلته مثلا مدرسة أخبار اليوم فى الصحافة التى تأسست بمجرد انتهاء الحرب، لهذا الغرض بالذات، وكان هذا هو ما فعله المتعاونون فى إصدار مجلات كمجلة «المختار» والمترجمون لكتب الدعاية للرأسمالية والعالم «الحر»، التى أنتجت منها المطابع المصرية الكثير فى ذلك الوقت، والمطبوعة على ورق مصقول فاخر وتباع بأسعار فى متناول الجميع. وكثرت الكتب الصادرة فى ذلك الوقت عن «الإسلام والشيوعية» التى تبين التعارض الأساسى بين الاثنين.

تغير الأمر تماماً بسقوط الاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينيات وانتهاء الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية، بل وتحوّل الاتحاد السوفيتى إلى صديق أليف للولايات المتحدة، ودخل العالم عصرا جديدا لم يتغير فيه فى الحقيقة مصدر الخطر الأساسى على مصالح الولايات المتحدة، فهو لا يزال يتمثل فى نهضة شعوب العالم الثالث واستئثارها بخيراتها وانفرادها بتقرير مصيرها، ولكن شعار «مكافحة الشيوعية» لم يعد الآن ملائماً بالمرة، فقد انتهت صلاحيته بسقوط العالم الشيوعى بأسره، واندحار الأيديولوجية الماركسية اندحاراً تاماً، وأصبح من الواجب صك شعار جديد.

أضف إلى ذلك أن سقوط الاتحاد السوفيتى قد اقترن بتغير ملحوظ فى العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. كانت هذه العلاقة حميمة بالطبع منذ إنشاء دولة

إسرائيل فى ١٩٤٨، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتى بدا أن التوافق فى المصلحة الأمريكية والمصلحة الإسرائيلية قد بلغ مدى غير معهود من قبل. بل بدا أحيانا وكأن إسرائيل هى التى توجه السياسة الأمريكية وليس العكس. كان من الضرورى إذن أن يكون الشعار الجديد الذى يحلّ محل «مكافحة الشيوعية» و «الدفاع عن العالم الحرّ» أى غير الشيوعى، ملائما أيضاً لتحقيق المشروع الإسرائيلى فى المنطقة العربية.

كان بزوغ نجم «فوكوياما» وعملية الترويج والتمجيد الهائلة التى صاحبت مقاله وكتابه عن «نهاية التاريخ» (الذى لا يقول فى الحقيقة أكثر من أن الرأسمالية هى أحسن النظم، كما كانت دائما أحسن النظم، فى كل زمان ومكان) أمراً من السهل فهمه وتفسيره بمجرد انتهاء الحرب الباردة. وأعقب ذلك مباشرة الترويج والدعاية لمقالات صمويل هانتنجتون عن صراع الحضارات، التى احتل فيها الصراع بين الغرب والإسلام مكاناً خاصاً. على أن الشعار الذى حظى بأكبر قدر من الترويج والإلحاح هو شعار «مكافحة الإرهاب»، وعلى الأخص الإرهاب الأصولى، وبالذات «الإرهاب الأصولى الإسلامى». فالمؤتمرات والندوات والمحاضرات لايبدو أن هناك موضوعا يصلح لها أكثر من موضوع الإرهاب الإسلامى، والخوف والقلق على مستقبل العالم ليس لهما مصدر إلا خطر الأصولية الإسلامية، والكتب الفاخرة والمصقولة الآن لا تتناول موضوعاً أكثر مما تتناول الخطر الإسلامى على البشرية.

ومن الواضح أن الإرهاب الإسلامى قد حلّ محل الإرهاب الشيوعى فى تخويف الناس والحكومات. ويلاحظ هنا أيضاً أن عملية من التمييع المتعمد والخلط بين الظواهر المختلفة تحدث هنا أيضا فيما يتعلق بالإسلام، كما حدث من قبل فيما يتعلق بالشيوعية. فالآن يوصف كل شيء يتعلق بالدين الإسلامى بالإرهاب، كما كان يوصف كل شيء يتعلق بالعدالة الاجتماعية بالشيوعية.

لا فرق فى نظر هذه الحملة الدعائية الضارية بين أعمال العنف والإجرام التى

تنسب نفسها أو ينسبها غيرها إلى الإسلام، وبين أى حركة سياسية تدعو لتطبيق المبادئ الإسلامية والشريعة، وبين محض التدين وممارسة الفروض الدينية اليومية. كل المتدينين إرهابيون حتى يثبت العكس، كما كان كل الوطنيين شيوعيين حتى يثبت العكس. وكما كان يحدث فى الماضى، أيام الحرب الباردة، من أن تدبّر بعض الجرائم عمداً وينسب القيام بها إلى شيوعيين، تبريراً لضرب الوطنيين أو لإحداث انقلاب ضد حكم وطنى، يحدث الآن تدبير متعمد لجرائم فظيعة تنسب للإرهاب الإسلامى، بهدف إرغام حكومة من الحكومات على الانصياع للرغبات الأمريكية والإسرائيلية.

وكما انضمت طائفة من الكتاب والمثقفين المصريين إلى الجواد الرابح أثناء الحرب الباردة للتنديد بالخطر الشيوعى، انضمت الآن طائفة منهم إلى الجواد الرابح أيضاً للتنديد بالإرهاب الإسلامى. والمدهش، الذى لايخلو من طرافة، أن هؤلاء لم يلتفتوا إلى أن الدين يستخدم الآن استخداماً عكسياً تماماً لاستخدامه السابق، ولكن لخدمة نفس الغرض. فخلال الحرب الباردة ضد الشيوعية، كان الشعار المعلن هو حماية الدين من الشيوعية، أما الآن فإن الشعار المرفوع هو حماية حرية الرأى من الدين. كانت التهمة الفظيعة التى توجه إلى الدعوة إلى أى نوع من العدالة الاجتماعية هى تهمة الكفر، أما الآن فقد أصبحت التهمة الفظيعة هى العكس بالضبط وهى الإسراع باعتبار الآخرين كفاراً ! بعبارة أخرى، كانت التهمة فى الماضى هى أن الإيمان لم يكن قويّا بالدرجة الكافية، أما الآن فالتهمة هى أن الإيمان أكثر من اللازم.

كان الشعار فى الماضى هو الدفاع عن العالم الحر، وكان هذا الشعار أبعد مايكون عن وصف الحقيقة، أما الشعار الآن فهو «التنوير» وهو أيضاً أبعد ما يكون عن وصف الحقيقة. إن كثيرين جداً ممن يرفعون شعار التنوير اليوم هم الوارثون المباشرون لمن كانوا يرفعون منذ خمسين عاماً شعار الدفاع عن العالم الحرّ، ولم يكن يهم هؤلاء ولا أولئك، لا السابقين ولا اللاحقين، لا الحرية ولا التنوير فى الحقيقة،

المهم فقط هو إعلان ولائهم للجواد الرابح. كان المدافعون والمروّجون للسياسة الأمريكية منذ خمسين عاماً يذرفون دموع التماسيح من الخطر الذى يهدد الإسلام، أما الآن فهم يذرفون دموع التماسيح أيضاً من الخطر الذى يهدد التنوير!. طبعاً يوجد الآن بعض «التنويريين» الحقيقيين، كما كان لدينا منذ خمسين عاماً بعض الغيورين غيرة حقيقية على الإسلام، ولكنى ألفت نظر القارئ إلى النوع الآخر من الناس المنتشرين بكثرة الآن، والذين يتاجرون الآن «بالتنوير». لقد أدركوا أن أربح تجارة الآن هى الاتجار بالتنوير، إذ إن الولايات المتحدة وأنصارها فى الغرب لايظهرون الآن من الكرم والأريحية إزاء مثقفى العالم الثالث، وعلى الأخص المثقفين العرب والمسلمين، مثلما يظهرون لدعاة «التنوير». وإسرائيل تظهر لهم نفس الدرجة من الرضا والترحيب.

(٢)

كيف أصبحت مصر مستعمرة أمريكية؟

ربما كنا أسعد حالاً من آبائنا فى نواحٍ كثيرة، ولكن لا شك أنهم كانوا أسعد حظاً منا فى أمر واحد على الأقل: هو وضوح المشكلة الوطنية. لم يكن لدى جيل مصطفى كامل مثلاً، منذ مائة عام، أى شك فى أن المشكلة الوطنية هى الاحتلال، وأن الهدف هو «أن تعيش مصر حرّة مستقلة». هكذا كان أيضاً حال جيل سعد زغلول وعدلى يكن منذ ثمانين عاماً: المشكلة هى الاحتلال والهدف هو الاستقلال. فمهما اختلف سعد زغلول مع عدلى يكن فإن اختلافهما كان حول طريقة الحصول على الاستقلال والتخلص من الاحتلال، وليس اختلافاً حول ما إذا كان هناك احتلال أم لا، أو عما إذا كان الاستقلال مطلوباً أو غير مطلوب.

بل هكذا كان الحال أيضاً منذ خمسين عاماً فقط. كان الإنجليز قد رحلوا عن القاهرة وتركزوا فى منطقة قناة السويس، ولكن ظلت المشكلة هى الاحتلال والهدف هو الاستقلال، إذ كان لا يزال السفير البريطانى فى جاردن سيتى قادراً على توجيه دفّة الحكم وإملاء اسم رئيس الوزراء وفرض سياسة اقتصادية معينة وتعطيل أخرى. لم يكن الخلاف فى ذلك الوقت بين مصطفى النحاس وحزب الوفد، من ناحية وبين إسماعيل صدقى مثلا أو على ماهر، خلافاً حول تحديد المشكلة أو الهدف، بل فقط حول أفضل سبل الوصول إلى هذا الهدف: وهو الجلاء والاستقلال.

مرّت مصر بعد ذلك بفترة قصيرة للغاية، لا تزيد فى الواقع على عشرة أعوام، هى الواقعة بين ١٩٥٧ و١٩٦٧، أى بين خروج القوات الإنجليزية التى كانت قد عادت لاحتلال قناة السويس فى أعقاب تأميمها فى ١٩٥٦، وبين الهجوم الإسرائيلى على مصر فى ١٩٦٧ واحتلال سيناء. كانت فترة نادرة فى تاريخ مصر الحديث، إذ لم تعد المشكلة الوطنية خلالها هى مشكلة الاحتلال ولا الهدف هو الاستقلال، بل تحولت القضية الوطنية والنقاش الوطنى إلى مجالات مختلفة تماماً، مثل: اشتراكية أم رأسمالية؟ اشتراكية عربية أم اشتراكية ماركسية؟ حزب واحد أم عدة أحزاب؟ حكم عسكرى أم مدنى؟ . . . المهم أن المشكلة لم تعد هى التحرر من الإرادة الأجنبية، فقد حظيت مصر بالفعل، فى هذه الفترة، بدرجة عالية من استقلال الإرادة السياسية سمحت بها حينئذ حدة الحرب الباردة بين المعسكرين، الغربى والشرقى.

فى أعقاب ١٩٦٧، انشغلت مصر مرة أخرى بقضية «الجلاء»، أى جلاء الإسرائيليين عن سيناء، وإن كنا لم ندر وقتها إلى أى حد كانت المشكلة مشابهة لمشكلتنا فى أيام الاحتلال الإنجليزى، ومن المهم أن ندرك الآن كيف كان الحالان متشابهين. كنا نظن أن إخراج الإسرائيليين من سيناء أمر سهل، بعكس إخراج الإنجليز، وأن الأمر قد لا يستغرق أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات، ثم ظهر أنه استغرق منا مالا يقل عن خمسة عشر عاماً، بل ودون أن تعود حتى الآن السيادة المصرية الكاملة على سيناء، بل لازالت مصر مكبلة بشروط قاسية تتعلق بمدى قدرتها على وضع قوات عسكرية فى سيناء.

لابد أن نعترف أيضاً بأن الإهمال الشنيع الذى تعرضت له شبه جزيرة سيناء على مر العصور، وقلة ما بذل من جهد لربطها ببقية أجزاء الوطن، اقتصاديا واجتماعياً، جعل للحديث عن تحرير سيناء وقعاً مختلفاً لدى معظم المصريين عن الحديث عن تحرير منطقة قناة السويس مثلا فى مطلع الخمسينيات، أو عن تحرير أى جزء آخر من مصر قبل ذلك.

الأخطر من هذا وذاك، أننا لم نكن نعي بوضوح إلى أي مدى كان احتلال سيناء يشكل قيداً على تحرك الإرادة المصرية في أي اتجاه من الاتجاهات: سياسيا كان أو اقتصادياً، خارجيا أو داخليا، وإلى أي مدى كان هذا القيد شبيها بما فرضه الاحتلال الإنجليزي من قيود على الإرادة المصرية حتى منتصف القرن. ففي خلال السنوات الثلاثة التالية مباشرة لاحتلال سيناء، أصيبت السياسة المصرية بما يشبه الشلل التام في مختلف الاتجاهات: في السياسة الخارجية أصبح من أصعب الأمور اتخاذ موقف معاد للولايات المتحدة التي بدا أنها وحدها القادرة على مساعدتنا في استعادة سيناء. وفي السياسة العربية لم ير عبد الناصر من الحكمة فتح جبهات تصادم جديدة في الوقت الذي كانت دول النفط العربية تقدم لمصر معونات مهمة لتعويض بعض الخسائر المترتبة على ما حدث في ١٩٦٧. وفي السياسة الداخلية حدث شيء مشابه، إذ لم يكن من الممكن لعبد الناصر أن يكمل مشروعه الإصلاحي، سواء في إعادة توزيع الدخل أو في التنمية، في ظل هذا الاحتلال، لأسباب تتعلق بما ولده الاحتلال من إحباط من ناحية، ومن حرمان من موارد اقتصادية مهمة، كبترول سيناء ودخل قناة السويس من ناحية أخرى.

كانت فترة السبعينيات في الحقيقة هي فترة جمع الولايات المتحدة وإسرائيل لثمار الاحتلال في كافة المجالات: في علاقة مصر بإسرائيل، وعلاقة مصر بالعرب، وعلاقة مصر بالعالم، وفي مجال السياسة الاقتصادية أيضاً. ففيما يتعلق بعلاقة مصر بإسرائيل بدأ جمع الثمار باتفاقيات فك الاشتباك وانتهى بعقد معاهدة الصلح المنفردة بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩، التي سميت من باب التضليل، «بمعاهدة السلام». وكان هذا الاتفاق في حد ذاته، يمثل مكسباً كبيراً آخر للولايات المتحدة وإسرائيل يتمثل في عزل مصر عن العرب. وأما عن علاقة مصر بالعالم، فقد تمثلت ثمرة الاحتلال في قطع العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي، وبداية عهد النفوذ الأمريكي الذي دُشّن باحتفال عظيم لدى زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لمصر في يونية ١٩٧٤، وكأنه الإمبراطور الروماني جاء ليلقى نظرة على تلك الدرّة

الجديدة التى أضيفت إلى تاجه. كما تمثلت علاقة مصر الجديدة بالعالم فى عودة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى ممارسة نشاطهما فى مصر ابتداء من ١٩٧٥. وأما فى مجال السياسة الاقتصادية فقد كانت ثمرة الاحتلال هى إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى نفس السنة التى جاء فيها نيكسون (١٩٧٤).

لم يعترف أحد بالطبع بأن كل هذه التحولات كانت نتائج مباشرة للاحتلال، فرضت على مصر فرضاً بقوة السلاح، بل وراح الرئيس السادات يباهى بذكائه وحكمته ومهارته فى أنه فعل كل هذه الأشياء وكأنها من بنات أفكاره. فالصلح مع إسرائيل صوّره السادات على أنه جاء نتيجة لحبه للسلام، وميله الطبيعى لأن تسود المودة والوئام بدلاً من الكراهية والخصام، وراح يلقى المواعظ على المصريين فى مزايا الحب ومساوئ الكراهية والعنف (مع أن تاريخه الشخصى والسياسى كان أكثر امتلاء بأحداث العنف ومحاولات الاغتيال من تاريخ أى عضو آخر من أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢). وصوّر للناس أن زيارته لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ كانت من باب الشجاعة والإقدام، مع أن ما عرف من أحداث واتصالات بعد إتمام الزيارة يرجح أنه دفع دفعاً إلى الذهاب إلى إسرائيل، وأنه كان يفضل بشدة أن يكون موجوداً وقتها فى مكان آخر.

وأما عن علاقة مصر بالعرب فقد راح السادات يصف بقية العرب بالأقزام، لأن هذا الكلام كان بلا شك يقع موقعاً حسناً على بعض الآذان، ويصف الإسرائيليين والأمريكيين بالتحضر والتمدّن، وكأن هذا كان هو دائماً رأيه واتجاه عواطفه، مع أنه هو الذى كان يستعذب إلقاء الخطب الرنّانة عن الروابط العربية التى لا يمكن أن تنفصم، وعن القومية العربية ذات الأسس الباقية إلى الأبد، مستخدماً ما كان يجيده من عبارات إنشائية عالية النبرة والخالية من المضمون.

كما تظاهر السادات فى يوليو ١٩٧٢ بأنه هو البطل المقدام الذى تجرأ على طرد السوفييت من مصر، مع أنه كان فى الحقيقة لا يقوم إلا بتنفيذ اتفاق سبق أن عقد قبل أقل من شهرين بين نيكسون وبريجنيف فى موسكو فى يونيو ١٩٧٢، تبادل

فيها الروس والأمريكيون المنافع واستبدلوا فيها أشياء بأشياء ومواقع بمواقع. أما عن الانفتاح الاقتصادى فقد صُوِّر وقتها، ولا يزال الكثيرون يصوّرونه، على أنه فكرة عبقرية أخرى من أفكار السادات، مع أنه كان مجرد مظهر آخر من مظاهر سقوط مصر فى مجال النفوذ الأمريكى، وقد كان من أسهل الأمور، لو تمتعت مصر بحرية الاختيار، أن تجمع مصر بين مزايا التدخل الحكومى وبين درجة أكبر من الانفتاح على العالم، بين تشجيع الحافز الفردى ومراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية، دون أن تمارس ذلك الانفتاح بالصورة البشعة التى تم تنفيذه بها.

كان هذا التحول فى هذه المجالات الأربعة (علاقة مصر بإسرائيل، وبالعرب، وبالعالم، وتحول سياسة مصر الاقتصادية) هى الوظيفة التاريخية الحقيقية التى عهد بها إلى أنور السادات. وهى وظيفة كانت شخصية السادات وطباعه تؤهله بجدارة للقيام بها (دون حاجة إلى الخوض فى شرح ذلك بالتفصيل)، كما أن هذه الوظيفة كان قد اكتمل تنفيذها تقريباً عندما قتل السادات فى أكتوبر ١٩٨١.



قد يقال: وما الذى كان يجبر مصر، ابتداء من ١٩٨٢، وقد تم الجلاء التام للقوات الإسرائيلية عن آخر موقع كانوا يحتلونه فى سيناء (باستثناء طابا التى كان الأمل كبيراً حتى فى ذلك الوقت فى قدرة مصر على استعادتها)، ما الذى كان يجبر مصر منذ ١٩٨٢ وحتى الآن، على أن تستمر فى التصرف وكأنها بلد تحت الاحتلال؟

لقد شاع طوال العشرين سنة الماضية استخدام لفظ «التبعية»، فى وصف العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، من جانب الكارهين والمعارضين لهذه العلاقة، كما تردد نفى علاقة التبعية، من جانب الحكومة وأنصارها من الراضين أو المدافعين عن هذه العلاقة. هذا اللفظ «التبعية» هو لفظ حديث نسبياً فى الخطاب السياسى، فقد كنا قبل خمسين عاما نستخدم لفظ «الاستعمار»، بسهولة وثقة تامة، ونعتبره تعبيراً

صحيحاً ومناسباً تماماً عن العلاقة بين الدولة صاحبة النفوذ والدولة الخاضعة لنفوذها. ثم شاع لبعض الوقت، خلال الستينيات والسبعينيات، تعبير «الاستعمار الجديد»، الذى كان كثير من قادة العالم الثالث يستخدمونه من حين لآخر للتعبير عن تحكم دولة كبيرة فى دول صغيرة باستخدام وسائل الضغط الاقتصادى بدلاً من الاحتلال العسكرى، كتوريطها فى الديون، أو استخدام المعونات الاقتصادية المشروطة فى توجيه سياستها الاقتصادية والخارجية، أو استخدام الاستثمارات الأجنبية الخاصة لتحقيق نفس الغرض... إلخ. ولكن هذا التعبير (الاستعمار الجديد) قل استخدامه بشدة، فقلما تصادفه الآن لوصف هذه العلاقة، وحل محلّه تعبير «التبعية».

ولا أكتم عن القارئ شعورى بالأسف الشديد لاختفاء لفظ «الاستعمار»، القديم أو الجديد، لوصف ما نحن فيه، واستخدام لفظ «التبعية» بدلاً منه، ذلك اللفظ الأقل حدة والأخف وقعاً. إنى أدرك أنه لا يجوز تعليق أهمية مبالغ فيها على الألفاظ، فالمهم هو ما نعنيه باللفظ. كما أدرك أن لفظ الاستعمار ارتبط منذ نشأته بظاهرة الاحتلال العسكرى، وهو كثيراً ما يكون غائباً الآن أو قليل الأهمية. ولكن المؤسف فى اختفاء لفظ الاستعمار، هو أن كل ما عدا هذا (أى كل شيء ماعدا الاحتلال العسكرى) لازال موجوداً وزاد عليه ما هو أفظع منه. أمن أجل اختفاء الاحتلال العسكرى فقط نهجر ذلك التعبير القديم، مع أن كل الأهداف القديمة للاحتلال العسكرى، وأكثر منها، لازالت قائمة، ومع أن الإرادة الوطنية لازالت مسلوبة مثلما كانت فى ظل الاستعمار القديم؟

فى ظل الاستعمار القديم كان من الممكن أن تترك المسائل ذات الطابع المحلى البحت للسلطة الوطنية، ما دام لا يخشى منها خطر على مصالح الدولة المستعمرة، كفتح بعض المدارس أو رصف طريق أو تطهير ترعة، ولكن فيما عدا هذه الأمور البسيطة كان مندوب الدولة الاستعمارية، سواء كان اسمه الحاكم العسكرى أو المندوب السامى أو المعتمد، أو حتى مجرد سفير، هو صاحب القرار الحاسم

والمطاع، سواء تعلق باختيار شخص معين لرئاسة الوزارة بدلاً من شخص آخر، وتعيين بعض الوزراء الذين يتولون وزارات ذات أهمية خاصة كالخارجية والداخلية، وربما أيضاً وزارتا الأشغال والزراعة (إذا كانت الدولة المستعمرة يهمها بوجه خاص حالة الري ونوع المحاصيل المزروعة)... إلخ. كان هذا المندوب السامي يستطيع في أي وقت مقابلة رئيس السلطة الوطنية، سواء كان ملكاً أو أميراً أو سلطاناً (إذ لم يكن النظام الجمهوري شائعاً وقتها في الدولة الخاضعة للاحتلال)، أو أن يستدعيه إلى عاصمة الدولة المستعمرة حتى يتم إخباره بما يلزم عمله. كان لهذا المندوب السامي بالطبع، القرار الحاسم في أي الدول يمكن للدولة الخاضعة للاحتلال مصادقتها، وأيها يجب معاداتها، فلا يجوز مثلا مصادقة ألمانيا إذا كانت الدولة الاستعمارية هي إنجلترا (أو العكس)، وأي الدول يجب التصالح معها، ومع من تعقد الاتفاقات التجارية وضد من تفرض الحواجز الجمركية، ناهيك بالطبع عن القرار الحاسم في السياسة الاقتصادية: حماية أم حرية تجارة، تصنيع أم تركيز على الزراعة، زراعة القطن أم القمح... إلخ.

إذا قارنا الوضع الآن، في حالة دولة كمصر، بما كان عليه الحال في كل هذه الأمور، منذ مائة عام مثلا، ففي أي شيء يختلف الأمر؟ إن منظر حكوماتنا المتعاقبة منذ زار الرئيس الأمريكي نيكسون مصر في ١٩٧٤، هو بالضبط منظر حكومة دولة خاضعة للاحتلال، سواء وهي تعلن قراراتها في السياسة الخارجية، أو في علاقتها بإسرائيل، أو في السياسة الاقتصادية أو الإعلامية. منذ ذلك الحين وأصدقاء مصر هم أصدقاء أمريكا، وأعداؤها هم أعداء أمريكا، حتى لو كان الصديق الجديد هو إسرائيل، التي كانت كل أعمالها تبرر ازدياد كراهيتها بدلاً من مصادقتها، وحتى لو كان الأعداء الجدد هم أشقاؤنا أنفسهم، سواء كان «العدو» هو ليبيا مرة أو السودان مرة أخرى أو العراق مرة ثالثة، فما دامت أمريكا تريدنا أن نعاديهم فلنعادهم. وفي الاقتصاد كان من الممكن جداً، والأفضل مائة مرة، لو كنا دولة حرة، وأدركنا عيوب التدخل الحكومي المفرط في الاقتصاد، أن نخفف من غلواء هذا التدخل

ونسمح بمجالات جديدة لنشاط القطاع الخاص مما كان مغلقا أمامه، دون أن نبيع القطاع العام، الخاسر منه والرابح، برمّته. وكان من الممكن جداً، والأفضل مائة مرة، أن نجمع بين تشجيع الصادرات وحماية بعض الصناعات دون أن نفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات من كل صنف، ولو أدى إلى إغلاق بعض الصناعات. وكان من الممكن لو كنا دولة حرّة، أن نعترض على هذا البند أو ذاك من بنود اتفاقية الجات، ونضم صوتنا إلى أصوات المحتجّين الآخرين من بين دول العالم الثالث المضارة من هذه الاتفاقية، ولكننا بدلا من ذلك نوقع عليها وكأنها لاتستهدف إلا مصلحتنا، لمجرد أن أمريكا تريد منا ذلك.

أما عن الإعلام فحدث ولا حرج. هل خرجت من شفاهنا كلمة واحدة يمكن أن تجرح حسّ ذلك المستعمر الجديد، طوال ربع القرن الماضى؟ هل تجرّأنا أن نستخدم لفظا أقوى ولو قليلا من عبارة «وقفة مع الصديق»؟ وهى «وقفة» لا تستمر طويلاً بل سرعان ما تتحول إلى ابتسام ووئام حينما لا تكون بنا رغبة إلا فى البكاء.

فى أى شيء يختلف حالنا الآن عن حالنا أيام الاستعمار الإنجليزى عندما كانت قضيتنا الوطنية تنحصر فى «الاستقلال»؟ الاختلاف هو فى أمور مظهرية بحتة، أولها بالطبع الاحتلال. ولكن احتلال دولة لأخرى لم يعد شائعاً الآن كما كان من قبل، ليس بالضبط، كما يظن الكثيرون، لأن الاحتلال لم يعد مقبولاً سياسياً أو أخلاقياً، أو لأن الدنيا قد تقدمت فأصبح «الاستقلال» حقاً مشروعاً للجميع، بل إن الاحتلال لم يعد شائعاً لمجرد أنه لم يعد ضروريا، أما القهر وفرض الإرادة من دولة على أخرى فلازال مثلما كانا دائما، بل وأحيانا بدرجة أشد قسوة.

إن منظر الثكنات العسكرية البريطانية فى قلب القاهرة، أمام كوبرى قصر النيل، وعلى بعد خطوات قليلة من قصر الملك، أو منظر الدبابات البريطانية وقد تحركت لتقف أمام قصر الملك فى عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لتجبره على الانصياع للإنذار البريطانى بتكليف مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة، لابد أن هذا المنظر أو ذاك سوف يبدو الآن فى عينى الدبلوماسى أو السياسى العصرى أقرب إلى المنظر

الكوميدى منه إلى المنظر الدرامى أو التراجيدى، إذ لم يعد مثل هذا ضرورياً بالمرة الآن. والسبب هو تطور تكنولوجى بحت يتعلق بسرعة انتقال الطائرة من مكان لآخر، أو بمقدار ما يمكن للطائرة أن تحمله من وقود دون أن تحتاج إلى النزول فى قاعدة قريبة للحصول على مزيد منه، أو بحجم حاملة الطائرات وعدد ما يمكن لها حمله من طائرات وسرعة تحركها . . . إلخ، فضلاً بالطبع عن مدى سهولة الاتصال بين مقر السفارة فى عاصمة الدولة الخاضعة ومقر وزارة الخارجية أو وزارة المستعمرات فى الدولة المهيمنة. بعبارة أخرى: عندما يصبح التحكم عن بعد سهلاً إلى هذه الدرجة، فما جدوى الإصرار على التحكم عن قرب؟ لقد جاء وقت كانت الدولة الاستعمارية ترى من الضرورى أن يجلس فى مجلس وزراء الدولة الخاضعة لها، وزير أو أكثر من الدولة الاستعمارية نفسها، وإلا كان من الصعب عليها التحكم فيما يصدر من قرارات، مثلما نعرف عن جلوس وزيرين بريطانيين فى وزارة نوبار فى مصر منذ أكثر قليلا من مائة عام، فما وجه الضرورة فى هذا الآن عندما يكون من الممكن مجرد التعبير عن الرغبة فى أن يجلس فى مجلس الوزراء بعض الوزراء «الدائمين»، الباقين دائماً فى مراكزهم مهما تغيرت الحكومة ومهما حدث من ذهاب رئيس للوزراء وحلول آخر؟.

ولكن ما حدث من تغير لم يكن فقط نتيجة لتغير تكنولوجيا الاتصال والمواصلات بل كان ناتجاً أيضاً عن تطورات اقتصادية جعلت للاعتبارات الاقتصادية أهمية نسبية أكبر بكثير مما كان لها فى الماضى. إنى لا أقصد أن أنكر أولوية الأهداف الاقتصادية التى كانت تتوخاها دائما الدول الاستعمارية من تحكمها فى مستعمراتها، ولكن أقصد الأهمية المتزايدة للوسائل الاقتصادية التى تستخدم لتحقيق هذا التحكم.

فمن ناحية، كان الإرهاب والإذلال والضغط على شعوب المستعمرات يعتمد اعتماداً يكاد يكون كليا إما على التهديد بالقتل أو بالسجن أو بالنفى. الآن أصبح من أكثر وسائل الإرهاب والإذلال والضغط، شيوعاً وفعالية، التهديد بالتجويع

(كما فى التهديد بإيقاف معونات القمح مثلاً)، أو حتى التهديد بالحرمان من بعض كماليات الحياة (كما فى التهديد بحرمان بعض المسئولين من مختلف المزايا المادية التى يحصلون عليها طالما استمروا فى تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم). لم يكن لمثل هذا الانغماس فى الكماليات والتمتع بمختلف السلع والكماليات، منذ مائة عام، ماله من سحر الآن، فقد كانت صور التمتع بالحياة، منذ مائة عام، أكثر تواضعاً بكثير وأقل قدرة على سلب العقول مما هى اليوم. لا أظن مثلا أنه قد دار فى خلد الحكومة الإنجليزية محاولة إغراء أحمد عرابى أو مصطفى كامل أو سعد زغلول بمبلغ كبير من المال لكى يعدلوا عن مواقفهم الوطنية، إذ لم يكن لهذه الوسائل «الاقتصادية» سحرها التى تتمتع به اليوم. كانت الوسائل المتاحة حينئذ تكاد تنحصر فى التهديد بالقتل أو السجن أو النفى، أما الآن فالوسائل المتاحة أبسط بكثير كما أنها «أكثر تمدينا».

ترتب على هذا النمو الواضح فى فاعلية الوسائل الاقتصادية أن أصبح للمؤسسات المالية الدولية دور فعّال فى إخضاع الدول المطلوب إخضاعها. فهذه المؤسسات، وإن لم تملك مدافع وطائرات، ثبت أن لديها القدرة على الإطاحة بحكومات مُنعت عنها المعونات فجأة، وعلى تحويل مسار السياسة الخارجية لدول وضعت بين خيارين كلاهما مرّ: إما تغيير السياسة الخارجية أو مواجهة عداء شامل من مختلف مصادر التمويل الخارجى التى تسترشد بتوجيهات هذه المؤسسات الدولية. ناهيك بالطبع عن قدرة هذه المؤسسات على تحويل مسار السياسة الاقتصادية للدول التى تطلب منها المعونة، إلى ما يتفق مع مصالح الدول الكبرى وشركاتها. إن المؤلفة التى كتبت تدلّل على ذلك فى كتاب بعنوان «المعونات الأجنبية كاستعمار»، لم تبتعد عن الحقيقة، إذ حاولت أن تبين أن وسائل الاستعمار القديمة فى السيطرة قد حلّت محلها وسائل جديدة منها المعونات الأجنبية.

ولكن يبدو أن التطورات الاقتصادية التى حدثت خلال الخمسين عاماً الأخيرة قد ترتب عليها تغير آخر مهم فى وسائل الدول الاستعمارية لقهر وإخضاع غيرها

من الدول. فمع ارتفاع مستوى الرفاهية والرخاء فى الدول الصناعية ارتفعت أيضاً تكاليف العمل وارتفعت بالتالى (إذا استخدمنا لغة الاقتصاديين) قيمة «الفرصة البديلة» لتوجيه الجنود للحرب. بعبارة أبسط : أصبح تجييش الجيوش وإرسالها لإخضاع دولة بعيدة يراد استغلالها اقتصادياً وقهرها سياسياً، أمراً مكلّفا للغاية، بل أصبح مثل هذا مبعث نفور وسخط شديدين (وتتزايد شدتهما مع مرور الزمن) من جانب شعوب هذه الدول الكبرى. كان من السهل نسبياً، منذ خمسين عاماً، على حكومة الدولة الاستعمارية أن ترسل جنودها إلى حرب بعيدة لإخضاع شعب متمرد على الاستعمار، ليس فقط لأن شعارات القومية والوطنية كانت أكثر فعالية حينئذ مما هى الآن، بل لأن هؤلاء الجنود المعبئين للحرب كانوا «أرخص سعراً»، وأقل رفاهية بكثير من أقرانهم اليوم. لقد كانت قوة الحركة المعارضة فى بريطانيا نفسها، لحكومة إيدن عندما أرسلت الجيوش لإخضاع عبد الناصر فى مصر ١٩٥٦، فى أعقاب تأميم قناة السويس، شيئاً جديداً فى ذلك الوقت، ولكنها أصبحت شيئاً مألوفاً ومتوقعاً منذ ذلك الحين. تكررت بقوة أكبر فى معارضة الفرنسيين لإرسال الجيش لإخضاع الجزائريين بعد ١٩٥٦ بأعوام قليلة، ثم تكررت بقوة مضاعفة فى معارضة الشعب الأمريكى لإرسال أبنائه للحرب فى فيتنام.

شيئاً فشيئاً أصبحت هذه الوسيلة (إرسال الدولة لجيش من أبنائها) لاستعمار دولة أخرى أو لتثبيت استعمارها، وسيلة نادرة الاستعمال، حتى كاد أن يصبح فى نظرنا منظراً مدهشاً تماماً، ذلك المنظر الذى حدث بالفعل فى ١٩٤٢، حينما التقى الجنود الإنجليز بالجنود الألمان فى قتال شرس فى موقعة العلمين، وراح من هؤلاء أولئك عشرات الألوف من الضحايا وسط رمال الصحراء الغربية، من أجل أن يحافظ الإنجليز على موقعهم فى مصر، ولصدّ محاولة الألمان إخراجهم منها.

إن التغير الذى حدث ليس هو أن المستعمرات قد «استقلت» ولا أن الاحتفاظ بها قد أصبح أقل أهمية مما كان، وإنما الذى حدث هو أنه أصبحت هناك وسائل أخرى أبسط وأرخص (كما أنها فى الظاهر أنظف) للاحتفاظ بهذه المستعمرات ولتثبيت

الأقدام فيها. من بين هذه الوسائل استخدام دولة مجاورة للقيام بهذا العمل القذر، كاستخدام أمريكا لدولة إفريقية خاضعة لنفوذها للهجوم على دولة إفريقية مجاورة خاضعة للنفوذ الفرنسي، أو كأن تستخدم العراق مثلاً في الهجوم على إيران، أو على الكويت. ومن ثم شهد نصف القرن الأخير كثيراً جداً من الحروب بين دولة وأخرى من دول العالم الثالث، ولكنه لم يشهد أي اشتباك بين الدول «الاستعمارية»، بعضها البعض، إلا بالكلام والتهديد والوعيد، أما الحرب الفعلية فقد قامت بها دول العالم الثالث بالنيابة عن الدول الكبرى.

من بين هذه الوسائل أيضاً التي حلّت محل الهجوم العسكري من جانب دولة كبيرة على دولة صغيرة، إشعال حرب أهلية داخل الدولة المطلوب إخضاعها، أو حتى تزويد جماعة من المرتزقة (يمكن تسميتهم، لتسهيل مهمتهم، بالإرهابيين أو المتطرفين) للاعتداء على السياح أو على الأقليات الدينية أو العرقية (كالذي تكرّر حدوثه في مصر خلال العشرين عاماً الماضية، وكان نادراً للغاية في ظل الاستعمار القديم)، مما يحدث ارتباكاً في الاقتصاد والسياسة يدفع بالدولة الضحية دفعاً إلى الارتماء تحت أقدام الدولة الاستعمارية. بل قد يُكتفى بأساليب أبسط من ذلك، إذا كان المطلوب أقل أهمية أو كان النظام في حالة ضعف شديد، كأن يُكتفى بتشويه سمعة النظام في وسائل الإعلام الدولية، كتضخيم حادث صغير من الاعتداء من مسلم على قبطي، أو التلميح بواقعة رشوة أو فساد، كطريقة للضغط على النظام وانتزاع بعض التنازلات الجديدة منه، فإذا لم يستسلم بسهولة زادت جرعة التجريح والتشهير حتى يتم هذا الاستسلام.

* * *

كم كانت القضية واضحة والهدف بديهيا: القضية هي الاحتلال والهدف هو الاستقلال والجلاء. ومن ثم عندما كان مصطفى كامل أو محمد فريد أو سعد زغلول أو مصطفى النحاس يقفون للتنديد بالاستعمار وليطالبوا بالجلاء، لم يكن

أحد يستطيع أن يسخر منهم متهما إياهم بأنهم يؤمنون «بنظرية المؤامرة»، فقد كان الاحتلال سافراً والمحتل يسير فى شوارعنا بدباباته وبنادقه. أما نحن الآن فلا نستطيع أن نقول أى شيء مما قلته حالاً دون أن يتصدى لنا متنطّع قائلا: «ها هى نظرية المؤامرة من جديد!».

فما الذى ينتظره منا هؤلاء؟ أن نقدم لهم وثائق رسمية موقّعة ومختومة تشرح كيف أن الدولة الاستعمارية هى التى أجبرتنا على استبدال حكومة بحكومة، أو على استبدال وزير معين بغيره، أو على توقيعنا على اتفاقية الجات، أو على العدول عن عقد اجتماع للقمة، أو على السكوت على اعتداء إسرائيل على لبنان، أو على السكوت وعدم الاحتجاج على هيئة سلامة النقل الأمريكية الذى ينسب سقوط الطائرة المصرية ظلماً لطيَّار مصرى برىء.. إلخ؟ هل يريدون منا أن نقدم لهم شريطاً مسجلاً عليه محادثة بين وكالة من وكالات المخابرات وبين من قتل السيّاح فى الأقصر، أو من اعتدى على نجيب محفوظ أو من قتل بعض الأقباط فى الفيوم؟ هل علينا أن نقدم لهم شهادة رسمية تتضمن اعترافاً بأن هجوم بعض أقباط المهجر على الحكومة المصرية كلما كان رئيس الجمهورية على وشك زيارة الولايات المتحدة، كان بناء على إيعاز أو تشجيع من جانب بعض المسئولين فى إحدى هيئات المخابرات؟. هذا الذى يطلب منا لإثبات ما نقول هو للأسف مستحيل، فليس هناك من طريقة لإثبات ما نزعمه بسبب طبيعة العمل نفسه، إلا محاولة الإقناع بالمنطق وإثبات أن كل ما يقدم غير ذلك من تفسيرات هو مما لا يمكن أن يقبله العقل.

وعلى أى حال فإن تسمية ما نقوله «بنظرية المؤامرة» هى نفسها وسيلة من الوسائل الجديدة لذرّ الرماد فى الأعين. فلم يكن أحد، فى ظل الاستعمار القديم، يتهم الوطنيين المطالبين بالجلاء بأنهم يتخيلون الأشياء ويتوهمون وجود مؤامرة وراء كل شيء. كانوا يتهمون أحيانا بالتطرف وعدم الواقعية ولكنهم لم يكونوا يُتهمون بالجنون. ذلك أن ما كان الاستعمار القديم يريد أن يفعله كان يفعله بصراحة وأمام أعين الجميع. إذا أرادوا إجبار الملك على تعيين شخص معين كرئيس للوزراء

وجهوا إليه إنذاراً وأحضروا الدبابات أمام قصر الملك. أما الآن فنحن نفاجأ كل يوم برئيس للوزراء لم يكن يخطر لنا على بال، لا تاريخ سياسى له ولا حتى عُرف عنه الاهتمام بالسياسة أصلاً، ولا يُقدّم لنا أى سبب لتفضيله على غيره، ولا لعزله وتعيين آخر بدلا منه. فماذا علينا أن نفعل يا ترى غير أن نستخدم عقولنا ونحاول أن نسأل عما يمكن يا ترى أن يكون المستفيد من هذا أو ذاك؟.

ثم نرى الزيارات المفاجئة تحدث، تعقبها زيارات أخرى مفاجئة، ويقال لنا دائما إن المحادثات كانت ناجحة، وليس لدينا من طريقة لمعرفة ماذا تم بالفعل فى هذه المحادثات، بل ولا حتى معرفة سبب الزيارة أصلاً. فماذا علينا أن نفعل يا ترى غير أن نستخدم عقولنا ونحاول أن نستنتج ما دار الحديث عنه مما حدث قبل الزيارة ثم مما حدث بعدها؟

ليس فى الأمر «مؤامرة» بالضبط، بل هى مجرد أشياء تحدث فى الخفاء، ثم يقال لنا عكس ما حدث بالضبط. وإنما سمى الكلام عن ذلك «بنظرية المؤامرة» للإمعان فى الإساءة إلى سمعة من يحاول أن يستخدم عقله فى ترجيح ما يمكن أن يكون قد حدث فى الحقيقة.



كم هو محزن أن نتأمل كم نضيعّ من الجهد والوقت لمجرد أننا لا ندرك أو لا نريد أن نصدّق أو نعترف بهذه الحقيقة: وهى أن بلادنا هى فى الواقع مستعمرة أمريكية، بكل ما كان يعنيه لفظ الاستعمار من معانٍ منذ مائة عام فيما عدا الاحتلال العسكرى السافر.

نضيّع الجهد والوقت كلما جلسنا ننتظر معرفة اسم رئيس الوزراء الجديد على أمل «أن يأتى الإصلاح على يديه»، أو ننتظر انتخابات نزيهة على أمل «أن ننعم بالديمقراطية، وينكشف الفساد وتصلح الأحوال». نضيّع الجهد والوقت كلما جلسنا نترقب ما يمكن أن يحدث فى اجتماع للقمة العربية، ونصدّق من يقول لنا إن

علينا أن نبتهج بأن هذه الاجتماعات قد تقرر أن تصبح «دوريّة»، فهل علينا أن نبتهج بأن شيئاً سيئاً كان يحدث مرة كل بضعة أعوام قد أصبح يحدث بانتظام مرة فى كل عام؟

إن إدراك هذه الحقيقة، وهى أننا مستعمرة أمريكية، والاعتراف الصريح بها، لايجعل مهمتنا أسهل، بالطبع، ولكنه على الأقل قد يجنّبنا ذلك الشعور المرير الناتج عن تكرار خيبة الأمل، كما قد يخلّصنا من الاستسلام لأوهام لا نفع فيها.

(٣)

حادث الطائرة المصرية

ومأساة جميل البطوطى

هناك لحظات يتحد فيها شعور المصريين بكافة طبقاتهم ومهنهم ومستويات تعليمهم وثقافتهم. يعتريهم كلهم فيها الحزن العميق أو السرور الغامر وكأنهم كلهم يودّعون عزيزاً غالياً، أو يحتفلون كلهم بزفاف أقرب أقربائهم. من هذه اللحظات ما أعرفه عن طريق القراءة، ومنها ما عشته بنفسى ورأيته مرأى العين. فأنا أعرف من الكتب أن هكذا كان حال المصريين مثلا فى أعقاب حادثة دنشواى المشئومة فى ١٩٠٦، أو عند سماعهم بوفاة سعد زغلول فى ١٩٢٧. ولكنى رأيت بعينى فرح المصريين كافة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبخروج الملك فاروق من مصر بعد ذلك بثلاثة أيام، ثم بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦. ثم رأيت ذهولهم جميعاً وحزنهم المطبق عند سماعهم بهزيمة الجيش المصرى يومى الجمعة والسبت ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧.

كان آخر هذه اللحظات التى سيطر على المصريين فيها شعور مشترك بالأسى وسادهم الوجوم، يوم سماعهم بسقوط الطائرة المصرية قرب سواحل الولايات المتحدة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٩٩، وفيها ٢١٧ شخصاً من المصريين والأمريكيين. بدا الحادث لنا جميعا خالياً من المعنى وغير مفهوم، وأصابتنا كلنا حالة من عدم التصديق ونحن نشاهد صورة هذه المضيفة المبتسمة، التى كانت من ضحايا الطائرة،

وهى فى ريعان الشباب، أو صورة هذا الكابتن، وهو واقف إلى جانب زوجته وحوله أولاده. . . إلخ.

ثم وقعت على رءوسنا جميعاً وقع الصاعقة تلك النظرية الخرقاء التى قال بها «المجلس القومى (الأمريكى) لسلامة النقل»، من أن سبب الحادثة هو انتحار أحد الطيارين، الذى احتل مقعد القيادة فجأة، دون أن يكون هذا من مسئولياته، وتفوّه بعبارة «توكلت على الله»، ثم اتجه بالطائرة إلى مياه المحيط متعمداً أن يضع حداً لحياته، ولو كان معنى هذا أن ينهى حياة ٢١٦ راكباً آخرين فى الوقت نفسه، وذلك بسبب بعض المشكلات النفسية والعائلية التى كان يعانى منها.

كان الشعور بالغضب وعدم التصديق مستوليا على كل من حادثته فى الأمر: سائق التاسكى الذى ركبت معه فى أعقاب نشر هذه النظرية، أو ماسح الأحذية الذى فتح معى الموضوع دون مقدمات، وهو يرجو أن يجد لدىّ نفس الشعور بالغضب فوجد لدىّ شعوره نفسه بحذافيره، أو هذا الصديق أو ذاك، أو هذا الكاتب أو ذاك (باستثناء كاتب أو اثنين ممن تخصصوا فى التعبير عن عكس ما يشعر به المصريون بالضبط، فى قضية بعد أخرى، وكأنهم يتلقون أوامر مستمرة بأن يفعلوا ذلك).

كان اتحاد شعور المصريين فى الحزن الشديد على سقوط الطائرة، من ناحية، ثم فى الغضب الشديد من نظرية الانتحار، من ناحية أخرى، مفهوماً تماماً.

أما الحزن لدى سماع الخبر، فهو بالطبع ليس شيئاً مقصورا على المصريين، ولكنى أظن أن المصرى لديه بطبعه استعداد للاستجابة لدواعى الحزن قد يزيد عما نجده عند غيره. والتعبير الذى يستخدمه المصرى فى وصف بعض الأشخاص بقوله «دموعه قريبة» قد يصلح لوصف المصريين بصفة عامة، بالمقارنة بشعوب كثيرة غيرهم. إن من الممكن أن نلمس هذا فى أغانى المصريين وموسيقاهم، وفى طريقتهم فى ممارسة بعض الشعائر الدينية، كقراءة القرآن أو الآذان للصلاة. وهم

إذا استغرقوا فى الضحك لأى سبب سرعان ما ينبهون أنفسهم إلى خطر الاستغراق فى ذلك، ويستغفرون الله لأنهم تركوا لأنفسهم العنان فى السرور والانبساط إلى هذا الحد. كما نرى هذا الاستسلام الشديد لدواعى الحزن فى توديع المصريين لأقاربهم فى المطارات، بل وحتى فى استقبالهم، إذ تجد عبارات الترحيب كثيراً ما تختلط بدموع الأسى على أيام الفراق الماضية.

وأما شيوع الغضب لدى سماع نظرية الانتحار فمفهوم أيضاً. فالنظرية ليست فقط سخيفة من أى زاوية نظرت إليها، بل إنها أيضاً نظرية شريرة وتعكس منتهى الاستخفاف بشعور الناس. «الرجل مات وانتهت حياته بمصيبة غير متوقعة، وحزن أسرته عليه وصدمتهم لسماع هذا الخبر غير المتوقع فى الوقت الذى كانوا يستعدون فيه للفرح باستقباله، شديدان ويصعب وصفهما. فما هو الداعى لأن تزيد النار اشتعالاً وتضاعف الآلام بالزعم بأن الرجل هو الذى قتل نفسه، والقول بأنه لم يكن سعيداً بدرجة كافية فى زواجه ومع أسرته، وأنه استسهل أن يقتل هذا العدد الكبير من الناس لمجرد أن يضع حداً لآلامه هو؟ فحتى لو كنت تعتقد هذا، فلماذا لاتسكت ولو لمجرد مراعاة شعور أسرته؟ والرجل مات وانتهى وليس فى مقدوره أن يدافع عن نفسه، فأى شهامة ومروءة تبيح لك أن تنسب إليه هذا العمل الفظيع، بمثل هذا البرود وهذا الصلف؟.

«ولكن بالإضافة إلى ذلك، أى حمق هذا الذى يجعلك تستنج هذا الاستنتاج الأخرق؟ ألأن الرجل سجلت له عبارة «توكلت على الله» قبيل سقوط الطائرة؟ فلماذا لا يكون قد تفوّه بهذه العبارة وهو يحاول محاولة يائسة لإنقاذ الطائرة باللجوء إلى عمل لا يُلجأ إليه فى ظرف عادى، ولكنه يعتبر مبرراً عند ظهور خطر كبير وغير متوقع، فيحتاج الأمر إلى جرأة وسرعة فى اتخاذ القرار، ومن ثم يشعر المرء، أكثر منه فى أى وقت آخر، بحاجته إلى أن يمنحه الله التوفيق؟ نحن، كما يعرف الجميع باستثناء، فيما يظهر، «المجلس القومى لسلامة النقل»، نستخدم هذه العبارة بألف معنى وفى آلاف المناسبات المختلفة، السعيدة والمحزنة، وعند القيام

بأعمال خطيرة أو تافهة، جادة أو هازلة، أحياناً ونحن واثقون من نتيجة العمل، وأحياناً ونحن فى شك كبير من نتيجته، فمن أين إذن أتت هذه الثقة بهذا التفسير الوحيد من عشرات التفسيرات المحتملة؟ وأين الموقف العلمى المزعوم فى اختيار هذا التفسير دون غيره؟».



قيل إن هناك ما يدل على أن الرجل كان يشعر باكتئاب. فأى دليل يا ترى عثر عليه؟ هل حصلوا على شهادة من طبيب نفسانى كان الكابتن يتردد عليه لسنوات طويلة، كما هى عادة كثير من الأمريكيين؟ لا، ليس هناك مثل هذه الشهادة، بل مجرد أقوال لا قيمة لها من نوع أن له بنتا مريضة مرضاً يهدد حياتها، أو من نوع القول بأنه اتصل تليفونيا بزوجته عدة مرات فى يوم واحد (هل هذا دليل على الحب أم على نية الانتحار؟) أو أنه أرسل إلى أسرته مبلغاً من المال قبل رحلة العودة إلى مصر بيوم أو يومين وكان فى قدرته الانتظار حتى يعود (أو ليس هناك عشرات الاحتمالات التى يمكن أن يفسر بها هذا غير عزمه على الانتحار، مثل احتمال تأخره فى العودة مثلا، أو الحاجة إلى السرعة فى الوفاء ببعض الالتزامات المالية؟.. إلخ) فإذا كانت أشياء من هذا النوع تدفع الشخص إلى الانتحار أفلا يجب أن نستغرب أن ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية، على الأقل، لم يقوموا حتى الآن بقتل أنفسهم؟ ثم فلنفرض أنه كان مكتئباً حقيقة، فأى نوع من الاكتئاب هو؟ الاكتئاب العابر الذى يصيب كلاًّ منا بين الحين والآخر، أم الاكتئاب المرضى الذى يشخصه الأطباء النفسيون ويصفون له العقاقير؟ فإذا كان من النوع الأخير فهل هو يا ترى من النوع الذى يدفع إلى الانتحار أم يقتصر أثره على شلّ حركة المريض وافتقاده القدرة على الشعور بأى بهجة بالحياة، دون أن تدفعه إلى القيام بعمل إيجابى لإنهائها؟ وإذا كان من النوع الذى يدفعه إلى القيام بهذا العمل الإيجابى لإنهاء الحياة، فهل هو يا ترى من النوع الذى يدفع المريض إلى إنهاء حياته هو وحده أم يجعله ينتظر ويؤجل انتحاره حتى صعود الطائرة فى الجو

ويسوّغ له قتل ٢١٦ شخصاً آخرين فى الوقت نفسه بدلاً من إنهاء حياته على انفراد على الأرض؟ وقد روى أنه قد ظهر، على أى حال، على شريط التسجيل، صوت للكابتن المسكين قبيل سقوط الطائرة بدقائق، وهو يطلب العشاء من المضيفة، فهل هذا هو المسلك المعتاد من شخص على وشك قتل نفسه ومئات غيره بعد بضع دقائق؟

كان الأجدر إذن، «بالمجلس القومى لسلامة النقل» أن يتريث قليلاً وهو يحاول فهم ما حدث، بما فى ذلك فهم عبارة «توكلت على الله»، التى كانت تتطلب سؤال بعض الأخصائيين الاجتماعيين، المصريين على الأخص، ممن لهم بعض الدراية باستعمالات المصريين للعبارات الدارجة، وممن لهم أيضاً بعض الدراية بموقف المصرى ونظرته إلى الانتحار. ذلك أن المصرى بصراحة، له نظرة إلى الانتحار مختلفة تماماً عن نظرة الأمريكى. إن الأمر لا يقتصر على اختلاف الدين، فالدين الواحد كثيراً ما يختلف تفسيره من شعب إلى شعب، ولكن المصرى ينفر بشدة من فكرة الانتحار إذ يرى فيه عدة أشياء كلها كريه : الضعف واليأس والاستهانة بمشاعر الآخرين والحماقة ومبالغة المرء فى تقدير نفسه وفى الظن بمعرفة ما سيأتى به الغد . . . إلخ كل هذا فضلاً عن تحريم الدين له، بل إن المصرى إذا سئل عن سبب تحريم الدين للانتحار سوف يقول إن «الانتحار كفر بنعمة الله» وهو قول ينطوى على كل هذه الأسباب التى ذكرتها حالاً.

لهذا لا نسمع نحن فى مصر خبراً عن شخص أقدم على الانتحار إلاّ نادراً، بعكس الحال فى الولايات المتحدة مثلاً، إذ إن نظرة الأمريكى إلى الانتحار مختلفة تماماً. وقد أثر فى نفسى بشدة خطاب نشرته جريدة تصدر بالإنجليزية فى مصر، فى أعقاب ظهور نظرية الانتحار، أرسلته للجريدة سيدة إنجليزية راعها حمق هذه النظرية وحمق الاسترسال فى ترديدها، فكتبت إلى الجريدة تقول إنها أقامت عدة سنوات فى مصر لم تسمع خلالها قط عن مصرى قتل نفسه، وقامت بسؤال عدد من معارفها من المصريين بعد سماعها بهذه النظرية كتفسير لحادث الطائرة : هل

تعرف شخصاً قام بالانتحار؟ أو هل تعرف شخصاً سمع عن شخص قام بالانتحار؟ فكانت الإجابة دائما بالنفى.

كل هذه الاعتبارات غير جديرة بالاعتبار، فيما يبدو، فى نظر «المجلس القومى لسلامة النقل»، الذى آثر التأكيد على الانتحار والإلحاح عليه. هل كان إذن إنفاق كل هذه الملايين من الدولارات فى البحث عن الصندوق الأسود أو الصندوقين، وعلى المعدّات والأجهزة الإلكترونية ومكافآت الغوّاصين فى أعماق المحيط، ومرتبات الخبراء الذين تولّوا فحص ما عثر عليه من حطام الطائرة، هل كان كل هذا الإنفاق وكل هذا التعب من أجل استخلاص هذه النظرية الخرقاء والشريرة فى نفس الوقت؟.

لا أخفى على القارئ أنّى، وسط مشاعر الحزن والغضب، لم أستطع مقاومة الشعور بالسخرية والاستهزاء بهذه السمة بالذات من سمات الحضارة الغربية الحديثة، التى لا تكف عن المباهاة أمامنا بأنها حضارة العلم والتقدم التكنولوجى، وبما حققته فى نفس الوقت من رخاء وثراء. فها هو كل هذا العلم والتقدم التكنولوجى ينحنى صاغراً أمام بعض المصالح الأنانية لشركة أو هيئة أو دولة فيجعل التفسير المستحيل جائزاً أو يصور واحداً من آلاف الاحتمالات وكأنه هو الاحتمال الوحيد، وها هو جزء لا يستهان به من هذا الثراء والرخاء يبدد لترويج نظرية سخيفة لا يمل من تكرارها، وإعادة إذاعتها عدة مرات كل يوم، من قبل وسائل الإعلام، حتى تستقر فى أذهان الناس نظرية قد تكون هى أبعد النظريات عن الحقيقة.

لقد عبرت وسائل الإعلام الأمريكية عن سخريتها واستهزائها بنظريات أخرى ردّدها بعض المصريين، كتفسير محتمل للحادث، مثل إصابة الطائرة بصاروخ أطلق خطأً من إحدى القواعد العسكرية على الساحل الشرقى من الولايات المتحدة، أو وجود عيب فنى خطير فى الطائرة ظهر مثله من قبل فى طائرة أخرى من نفس الطراز أنتجتها نفس الشركة الأمريكية، أو قيام المخابرات الإسرائيلية بوضع متفجرات فى الطائرة بقصد التخلص من أكثر من ثلاثين ضابطاً مصرياً كانوا من

ركاب الطائرة وبعضهم على مستوى نادر من التدريب والكفاءة. . . إلخ. وكل هذه نظريات ليست أكثر كثيراً من تخمينات لا دليل عليها، ولكنها ليست أكثر حماقة من نظرية الانتحار، ومن ثم فهي ليست أكثر استحقاقاً للسخرية والاستهزاء من استخلاص نية الانتحار من التفوه بعبارة «توكلت على الله».

بل إننا إذا تأملنا أكثر النظريات المصرية شيوعاً في تفسير حادث الطائرة، لوجدناها أكثر حظاً من العلم والعقلانية من نظرية الانتحار. هذه النظرية هي التي يلخصها المصري في كلمة واحدة هي «عُمْر»، أي أن الطائرة سقطت لأن لركابها عمراً محدداً ومكتوباً من البداية لا يمكن الفرار منه أو تغييره. ذلك أن من الممكن فهم هذه النظرية على النحو التالي، والذي يشكل أيضاً جزءاً مما يفهمه المصري منها: «هناك أشياء لا يمكن تفسيرها مهما حاولنا، ولا يجب أن نبالغ في قدرتنا على فهم كل شيء، وفي هذه الحالات يجب أن نكون من التواضع والحكمة، بحيث نكون على استعداد للإقرار بالعجز عن الفهم والتفسير، ولا داعي في مثل هذه الحالات للمكابرة وتقديم تفسيرات لا يقبلها العقل، تفسيرات لها مظهر العلم ولكنها أقرب إلى الشعوذة. الأفضل في مثل هذه الحالات (ومنها حادث الطائرة المشئوم) أن نعترف بجهلنا ونقرّ بحدود العقل البشري في الفهم». هكذا يمكن فهم هذه الإشارة الشائعة من المصريين «للعمر المحدد سلفاً» و«المكتوب»، وهي، طبقاً لهذا الفهم، أقرب في نظري إلى العلمية والموضوعية من تلك النظريات التي لا تستند إلا إلى تحيزات مسبقة أو إلى مصالح أنانية.

* * *

لا يجدي بعد هذا أن تأتي هذه الهيئة العظيمة المسماة «المجلس القومي لسلامة النقل» لتقول إن هذا التقرير قد تسرّب خطأ إلى بعض وسائل الإعلام، وأن المسألة لا تزال قيد البحث، وأن الوصول إلى التفسير الصحيح يحتاج إلى القيام بفحوص

أخرى. بصراحة، إنى لا أصدق أن هذا التسرب قد جاء نتيجة لمجرد خطأ. فالمصالح المستفيدة من إشاعة هذه النظرية (نظرية الانتحار) هى من القوة والنفوذ بدرجة تجعل احتمالاً آخر أقرب إلى الحقيقة، وهو أن هذه المصالح قد بذلت جهداً جباراً لابتداع هذه النظرية «وتسريبها» وترويجها. وحتى لو صحّ أن واقعة خروج هذه النظرية من الهيئة القائمة بالبحث والتقصى، قد وقعت نتيجة خطأ برئ، فإن تبنى وسائل الإعلام الأمريكية لهذه النظرية بهذا الإلحاح ولهذه المدة الطويلة، وعدم مبالاتها بتراجع المجلس القومى لسلامة النقل، عن ترجيح نظرية على أخرى، ولو إلى حين، كل هذا يرجح أن نشر هذه النظرية والإلحاح عليها يرجع إلى اتفاق هذا المسلك من جانب وسائل الإعلام مع هذه المصالح الخاصة. ولماذا نستغرب هذا؟ إن «شركة بوينج» مثلاً، لها مصلحة أكيدة وكبيرة جداً فى ظهور نظرية الانتحار وترويجها وتصديق الناس لها. ذلك أن إحدى النظريات البديلة لنظرية الانتحار، وهى وجود خلل فى بعض أجهزة الطائرة، تعرّض سمعة الشركة المنتجة (بوينج) لأضرار لا يستهان بها لصالح الشركات المنافسة لها، وعلى الأخص شركة (إيرباص) الأوروبية. وهذا التفسير البديل عليه قرائن ليست هيّنة ولا يمكن تجاهلها، كوقوع حوادث مماثلة لطائرات شقيقة للطائرة المصرية، بعضها خرج من المصنع مع الطائرة المصرية فى نفس الوقت، فضلاً عن بعض الملابسات المتعلقة بطريقة سقوط الطائرة المصرية مما أشار إليه بعض الفنيين فى أعقاب الحادث مباشرة.

وشركة بوينج لها تاريخ معروف فى استخدامها للحكومة الأمريكية فى الضغط على زبائن محتملين من أجل حثّهم، بل وربما حتى إجبارهم، على شراء طائرات بوينج دون غيرها، رغم تفضيل بعض هؤلاء الزبائن لشراء غيرها، ومن بين هؤلاء الزبائن شركة مصر للطيران نفسها، التى لا تشترى إلا من بوينج، بالنظر إلى العلاقة الخاصة جداً بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، والتى أعلنت، حتى بعد الحادث المشئوم (وبمطلق إرادتها بالطبع!) أنها سوف تشترى طائرات أخرى من نفس الشركة الصديقة. كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها، منذ شهور

قليلة، باستخدام كل ثقلها لمحاولة الضغط على إسرائيل لشراء طائرات بوينج بدلاً من طائرة «إيرباص» الأوروبية.

أما عن استخدام مثل هذه الشركات العملاقة لمختلف وسائل الضغط وغسيل المخ للترويج لمنتجاتها، فهو طبعاً أمر معروف ومشهور ولا يحتاج إلى أدلة جديدة. ومن ثم فإن مسلك وسائل الإعلام الأمريكية للترويج لنظرية الانتحار، ولو على حساب كل اعتبارات اللياقة والإنسانية وعلى حساب الحقيقة أيضاً، لا يجب أن يدهش أحداً. ووسائل الإعلام التى خلقت أسطورة الأميرة ديانا خلقاً، ثم قتلت الأميرة نفسها قتلاً، لا تتورع على الأرجح عن اختراع نظرية انتحار طيار مصرى وإشباع سمعته تلويثاً بعد وفاته، فهى تظهره تارة فى صورة رجل مكتئب منطو على نفسه، وتارة فى صورة زير نساء وسكير، وهو تارة على خلاف مع أسرته، وتارة أخرى حزين بسبب مرض ابنته. . . إلخ.

ولكن مستخدمى وسائل الإعلام للترويج لهذه الفكرة يعرفون جيداً فيما يظهر، أوجه الضعف فى طريقة الناس فى التفكير. فالإلحاح على أى شيء مهما كان قليل المصداقية يخلق له المصداقية، بل أحياناً يكون بعد النظرية عن الحقيقة سبباً من أسباب انتشارها. وقد قيل مرة أنك إذا أردت أن تكذب، فالأفضل أن تكون كذبتك كبيرة وبعيدة جداً عن المألوف، فهذا يزيد ولا يقلل من احتمال تصديقها وانتشارها. فضلا عن قلة الميل لدى معظم الناس إلى التروّى والمقارنة المنطقية بين كل التفسيرات المحتملة، وسهولة التأثير عليهم بمختلف الوسائل، ولو بمجرد ارتفاع الصوت أو استخدام الموسقى والألوان لإسباغ جو خيالى على ما يراد تسويقه. وتكرار الكذب من جريدتين أو وسيلتين من وسائل الإعلام أفضل من تكراره من جريدة واحدة أو وسيلة واحدة من هذه الوسائل. والناس تنسى بسهولة، فسرعان ما ينسون مما قيل من قبل ما يناقض التفسير الذى يقال الآن، ولكن النظرية الكاذبة إذا روّجت بدرجة كافية يبقى منها فى قرارة الذهن أثر مستديم يصعب محوه مهما جدّ من دلائل جديدة. ومن ثم فمهما قيل بعد الترويج لنظرية

الانتحار لفترة ما، من أنه قد حدث تسرّع فى الاستنتاج، فسيبقى من احتمال الانتحار شيء ثابت فى أذهان الناس ليس من السهل استئصاله. وهذا هو بالضبط ما حدث. ألقيت نظرية الانتحار ليتلهى بها الناس ريثما يجرى ترتيب الأدلة لصالح بعض من يهمهم الأمر، فلما وجد أن النظرية قد أحدثت تصدعاً أكبر مما كان متوقعاً فى العلاقة بين الصديقين، الأمريكى والمصرى، وأن الكذبة كانت أكبر بكثير من أن تمرّ دون أن تترك مرارة شديدة فى نفوس المصريين، وهى مرارة ليس من المصلحة أن تزيد على حد معين، صدرت تصريحات عن التسرع والتسرب، وأن التفسير الحقيقى لم يتوصل إليه بعد ويحتاج إلى المزيد من البحث. حتى مرت بضعة أسابيع كافية لتهدئة الخواطر وانصراف أذهان الناس إلى أشياء أخرى، وإذا بتقرير يصدر من جديد معناه أن أفضل النظريات المتاحة حتى الآن هى نظرية الانتحار وإن كانت تسمى الآن «نظرية الإسقاط المتعمد للطائرة».



خلال كل ذلك تقبع الأسرة المسكينة، أسرة الكابتن المصرى صاحب عملية الانتحار المزعوم، تجتر أحزانها ولا تجرؤ على النطق ببنت شفة. تذهب إحدى بناته إلى المدرسة فيشير إليها زملاؤها بأنها بنت الكابتن المنتحر الذى قتل معه ٢١٦ شخصاً، فترجع البنت باكية وتمتنع عن الذهاب إلى المدرسة لأنها لا تستطيع مواجهة زملائها الأطفال الذين خدعتهم وسائل الإعلام وزرعت القسوة فى قلوبهم. وترى الأسرة أن الأفضل لها أن تغير مكان إقامتها فتترك منزلها إلى مكان آخر على أمل أن يفشل الصحفيون والمصوِّرون وشبكات التليفزيون فى الاهتداء إليه، فيريحونها من أسئلتهم الوقحة عن حياة الكابتن العائلية وتاريخه وعاداته، وما طرأ عليها من تغيرات فى الفترة السابقة على وقوع الطائرة، وما إذا كان قد بدت على وجهه مرة ملامح تدل على التفكير فى الانتحار... إلخ ولا تفكر الأسرة فى رفع قضية ضد هذه الشبكة الإعلامية أو تلك، هذه المجلة الأمريكية أو تلك، أو إذا فكرت فى ذلك نصحها البعض بأن الأفضل لهاأن تنسى الأمر بسرعة

وإلا حدث لها ما تكره. لماذا يا ترى والناس فى أمريكا يرفعون القضايا ويقاضون الشركات والحكومة لأتفه سبب، ولو بسبب رصيف غير مرصوف رصفاً جيداً أدى إلى وفاة كلب عزيز أو قطة عزيزة أو بسبب عبارة عارضة صدرت من مدرس فى مدرسة أدت إلى جرح شعور تلميذ فاشل. . . إلخ؟ لماذا يا ترى لا نسمع عن قضية ترفع من أجل هذه الإساءة التى وجهت دون مبرر معقول على الإطلاق إلى أسرة بريئة لم تقم بإيذاء أحد؟ ومن الذى أقنع الأسرة بالتزام الصمت المطبق؟ وما هى يا ترى الوسائل التى اتبعت فى هذا «الإقناع»؟



هكذا يظهر أن حادث الطائرة المصرية التى سقطت فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٩ كان كافيا لتفجير كل القضايا وفتح كل الملفات: موقف الغرب من الإسلام وتوجّسه منه واستعداده المدهش لأن يلقى على الإسلام بالمسئولية عن أى شيء كريه، لدرجة أن عبارة «توكلت على الله» تفهم بمعنى «لقد قررت الانتحار وقتل ٢١٦ شخصاً آخرين فى نفس الوقت». والحادث يطرح أيضاً المفارقة المذهلة بين ممارسة العلم والاعتقاد فى الخرافات، بين التقدم التكنولوجى الرائع والاستسلام لأسخف المعتقدات وأقلها مصداقية. والملابسات التى أحاطت بالحادث تقدم مثلاً جديداً صارخاً على سطوة وسائل الإعلام على عقول الناس، وكيف تحولت من وسائل للإعلام إلى وسائل لتحقيق المصالح الأنانية لقوى اقتصادية عاتية ولو على حساب الصحة العقلية للبشر. والحادث وملابساته يقدم أيضاً مثالا جديداً على المفارقة الصارخة بين الشعارات المرفوعة عن احترام حقوق الإنسان والممارسة الفعلية التى تضرب عرض الحائط بأبسط هذه الحقوق، كحق هذه الأسرة المصرية المسكينة فى ألا تلوث سمعتها دون أن يوجد أى دليل على أى جرم ارتكبته، وفى أن تترك وشأنها ولديها ما يكفيها من أحزان. والذى نشر وقيل بعد الحادث يبيّن أيضاً أن الأصولية ليست مقصورة على الإسلاميين، بل هناك أيضاً أصولية أمريكية تمارسها وسائل الإعلام الأمريكية وتقوم على افتراض أن كل خطأ أو جرم أو مصيبة

لابد أن يكون وراءها مسلم حتى يثبت عكس ذلك. كما تقدم ملابسات الحادث مثلاً جديداً على الضعف الذى يصيب أى حكومة تذهب فى صداقتها مع الولايات المتحدة إلى أبعد من حد معين. فإذا حدث هذا فإنه لا يجب أن تنتظر أى أسرة أو أى شركة طيران أو أى أمة أن تقوم حكومتها الوطنية بحمايتها من أى معتد يحلو له لسبب أو آخر أن يعبث بأبسط حقوق هذه الأسرة أو هذه الشركة أو هذه الأمة، وأن يمرغ سمعتها وكرامتها فى التراب.

(٤)

الخطاب الرسمى للعولمة

طوال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والتى استمرت قرابة نصف قرن، كانت المنافسة الأيديولوجية بين المعسكرين مهمة، بلا شك، وكان التعصب الأيديولوجى لدى الطرفين شديداً وحقيقياً، ولكننا لا يجب أن نبالغ فى أهمية هذا التنافس بين أيديولوجيتين مختلفتين بالمقارنة بالتنافس بين دولتين حول مغانم متشابهة.

وكانت هذه المغانم المتشابهة تشمل مغانم سياسية وعسكرية، ولكن المغانم الاقتصادية كانت أساسية أيضاً للطرفين، وكان من أهم هذه المغانم الاقتصادية، خاصة فى نظر الولايات المتحدة: الأسواق. كانت كل دولة تدخل فى فلك الاتحاد السوفيتى سوقاً مغلقة أمام السلع ورءوس الأموال الأمريكية، والغربية بوجه عام، بما فى ذلك بالطبع، السلاح الأمريكى.

لا عجب إذن أن كان سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية كلها، دولة بعد أخرى، فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، انتصاراً رائعاً للاقتصاد الغربى والأمريكى بوجه خاص. لم يكن غريباً أن يجرى التعبير عن هذا الانتصار وإطلاق صيحات الفرح والتهليل فى شكل تعبيرات أيديولوجية أساساً، ولكن ليس من الضرورى أن يكون هذا هو سبب الفرح الأساسى. أقول إن هذا التأكيد على الانتصار الأيديولوجى (أى انتصار مبدأ الحرية الفردية) على حساب الانتصار

الاقتصادى (أى فتح أسواق جديدة للسلع ورءوس الأموال الغربية) لم يكن غريباً، لأن من الطبيعى، أو الأكثر لياقة، أن يفاخر المرء بمبادئه أكثر مما يفاخر بماله، حتى لو كان نبل هذه المبادئ أمراً مشكوكاً فيه. ولكن الحقيقة هى أن السبب الأساسى للفرح كان اقتصادياً. ليس هذا فحسب، بل إن الانتصار الأيديولوجى كان مبالغاً فيه جداً.

لقد كان النظامان السوفيتى والأمريكى، فى واقع الأمر، وكما كان يقول بحق المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى، «تنويعين على نفس اللحن الأصلى»، أو صيغتين من صيغ حضارة واحدة، هى الحضارة الغربية. والهدف النهائى لكلا النظامين، كان متشابهاً إلى حد بعيد: وهو تعظيم معدل النمو، وتكاثر حجم السلع والخدمات، ورفع مستوى الاستهلاك. كل ما هنالك أن هذا الهدف كان يجرى السعى له فى النظامين، فى ظروف تاريخية مختلفة استتبعت بعض الاختلافات فى النظام السياسى، وفى درجة تدخل الدولة، ومن ثم فى سياسة توزيع الدخل.



فى مثل هذا المناخ من الفرح والتهليل لانتصار المعسكر الرأسمالى كان ابتداع تعبيرات جديدة لوصف المرحلة الجديدة التى دخلها العالم أمراً مفيداً جداً، بل ولعله كان ضروريا. كان تعبير «نهاية التاريخ» مفيداً، ولكنه، فضلاً عما فيه من مبالغة (إذ كم منا يمكن أن يصدقوا أن العالم سوف يظل رأسمالياً إلى الأبد؟) كان يصف جانباً صغيراً من جوانب هذه المرحلة التاريخية ولا يصف جوهرها. كذلك كان تعبير «صراع الحضارات»، لا يصف جوهر المرحلة الجديدة بل أحد أعراضها، وحتى هذا العرض كان من الممكن أن يثير اعتراض الكثيرين، كما حدث بالفعل. كلا التعبيرين (نهاية التاريخ وصراع الحضارات) كانا مع ذلك مفيدين فى الإيحاء بأن الرأسمالية هى النظام الأبقى، وأن «الحضارة» التى تمثلها هى أفضل الحضارات طراً.

كان تعبير «العولمة» (Globalization)، إذا قورن بالتعبيرين الآخرين، ذا مزايا لا يستهان بها. فهو ينصب على جوهر المرحلة الجديدة التى دخلها العالم بعد سقوط الكتلة الشرقية (أو هكذا يبدو الأمر على الأقل): تقارب وسقوط الحواجز، وسهولة انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال والأفكار بدرجة لم يعهدها التاريخ من قبل، كما أن من الممكن للجميع الاعتراف بهذه الحقيقة حتى لو اختلفوا فيما بينهم حول ما إذا كانت هذه هى نهاية التاريخ أو لم تكن، تنبئ بصراع بين الحضارات أو بحوار وتعايش سلمى فيما بينها. ففى جميع الأحوال لا خلاف على أن ما يحدث هو «عولمة». ولكن الكلمة يمكن أيضاً أن تحقق نفس الغرض الذى يحققه التعبيران الآخران (نهاية التاريخ وصراع الحضارات) وإن كان على نحو أكثر «خبثا»، ومن ثم أكثر فعالية. فكلمة العولمة وإن كانت لا توحى إيحاء مباشراً بأفضلية النظام الرأسمالى، فإن من الممكن إذا استخدمت استخداماً جيداً، أن تحقق نفس الغرض وتوحى نفس الإيحاء. إذ فلنتتبّع الخطوات الآتية:

١ ـ العولمة ظاهرة حتمية (يبدو أن هذا واضح ومن السهل الاقتناع به).

٢ ـ إذا كانت العولمة ظاهرة حتمية فلا جدوى ولا فائدة من محاولة مقاومتها (صحيح أيضاً).

٣ ـ العولمة فى حقيقة الأمر انتشار لنظام معين ونمط معين للحياة، أقرب النظم والأنماط إليه هو، فيما يبدو، النظام والنمط الأمريكى (يبدو أن هذا صحيح أيضاً).

٤ ـ إذن فلا جدوى ولا فائدة من الوقوف فى وجه انتشار النفوذ الأمريكى، سواء تمثل هذا الانتشار فى صورة دخول سلع أو خدمات أو رءوس أموال أو أفلام أو أفكار أو قيم أو أنماط سلوك. (انتهى الاستنباط).

المنطق إذن سلس وواضح وليس من السهل التشكيك فى صحته. فلنروّج له إذن على بركة الله، ولتعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات، ولندع المحاضرين

والكتّاب لمناقشة هذا الموضوع المبهر، متعدد الجوانب، والذى يمس أحدث قضايا الساعة وأشدها أهمية وإلحاحاً، بل يمسّها كلها، وهو موضوع «العولمة»، ولا يجب أن ندخر مالا فى سبيل الإكثار من هذه المؤتمرات والمحاضرات. ولدينا هذه الميزة العظيمة إذا تعلق الأمر بالعالم الثالث: فمثقفو العالم الثالث لا يبتدعون بأنفسهم أى تعبيرات أو ألفاظ جديدة، بل هم قاعدون ينتظرون بلهفة ظهور أى تعبير أو لفظ جديد يظهر فى العالم المتقدم، فمتى ظهر، سرعان ما يتخذون سمت المفكرين العظام ويشحذون أذهانهم للبحث عن المعانى العميقة الكامنة وراء هذا التعبير أو ذلك اللفظ، وعن المعنى «الصحيح» والدفين له. وقد يعترضون على الظاهرة نفسها التى يصفها هذا التعبير أو يقبلونها، وقد يقول بعضهم إنها ظاهرة قديمة وبعضهم يقول إنها حديثة جداً. ليس هذا مهما. المهم أنهم وقعوا كلهم فى الفخ (كما سبق أن شغلوا من قبل بما إذا كان التاريخ قد انتهى حقاً أو لم ينته، أو ما إذا كان ما بين الحضارات صراع أم مجرد حوار) وانطلى عليهم هذا التخفى الجديد للنظام الأمريكى، الذى يبدو أنه يتخفى كل يوم فى زىّ جديد، فلم يتبينوا أنهم، وهم يدافعون عن العولمة بهذا الحماس، إنما يدافعون فى نفس الوقت عن النظام الأمريكى والنمط الأمريكى فى الحياة.



ولوسائل الإعلام الأمريكى، والغربى عموما، حاسّة قوية جداً قادرة على التقاط الكتّاب والمتحدثين الذين يتمتعون بقدرة على الترويج للأفكار الحديثة المطلوب تسويقها. وقد عثروا مؤخراً على كنز ثمين فى صورة السيد توماس فريدمان، محرر الشئون الخارجية فى جريدة النيويورك تايمز، ومؤلف كتاب السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة، الذى ظهر فى سنة ١٩٩٩، واكتسب شعبية واسعة، وترجم بسرعة فائقة إلى اللغة العربية، وظهر فى طبعة أنيقة أناقة غير مألوفة (فهو مجلد بجلدة سميكة من القماش لا يعرفها قراء الكتب العربية عادة، تعلوها جلدة أخرى ورقية فاخرة كتب عليها اسم الكتاب

بحروف ذهبية كبيرة وبارزة) وقد ترجم الكتاب ترجمة رائعة، صحيحة لغوياً ودقيقة ومفهومة (على عكس ما نجده عادة فيما نراه من ترجمات إلى العربية). ولم يكد المثقفون المصريون ينتهون من قراءة الكتاب حتى وجدوا توماس فريدمان نفسه واقفاً بينهم بدمه ولحمه، مدعواً لإلقاء بعض المحاضرات وللالتقاء بهم فى ندوات وحوارات، أو على موائد عشاء أو قنوات تليفزيونية، لا تعدّ عادة بهذه السرعة. وقد قرأت كثيراً من هذه المقالات أو معظمها، ووقائع هذه الحوارات، كما استمعت إلى تسجيل لحوار داربين توماس فريدمان وأستاذ مصرى لإدارة الأعمال، بدعوة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، تحت عنوان «العولمة والشرق الأوسط»، وأعقب الحوار مناقشة بين فريدمان وبعض المثقفين المصريين الذين حضروا هذا اللقاء.



ولابد أن أبدأ بالتعبير عن إعجابى بالسيد فريدمان كمتحدث ومحاضر. إنه رجل يتكلم كلاماً واضحاً ومفهوماً ومرتباً، وهو لا ينحرف يميناً أو يساراً عن موضوعه فى تفاصيل لا جدوى منها للموضوع الذى يتكلم فيه. وهو صريح ومباشر لا يقول كلاماً يحتمل مائة معنى. وهو لا يخلو من ملكة أدبية، يحسن استخدام التشبيهات فيرسم صوراً معبّرة عن المعانى التى يريد نقلها، فتنتقل إلى المستمع أو القارئ بسهولة. عندما سمعت كلامه بعد أن رأيت صوره رأيت اتفاقاً تاماً بين الاثنين: فهو فى صوره متحمس مندفع، وعمره يبدو فى الصور أقل بكثير مما يتوقع المرء لشخص له مثل وظيفته المرموقة وشهرته، ولكنه عمر يناسب هذه الصفات التى ذكرتها.

هذا هو تقريباً كل ما لدىّ من قول لصالحه، وإن كنت قد وجدت كتابه أيضاً مليئاً بالملاحظات الذكية التى لا تخلو فى كثير من الأحيان من حكمة تفتقر إليها كثير من الكتابات فى موضوع العولمة. أخذت أسأل نفسى وأنا أستمع إلى

الشريط المسجّل لحديثه فى ندوة الجامعة الأمريكية : «بأى شيء تذكرنى هذه الطريقة فى الكلام ؟» فوجدت أن أقرب شيء لها هو طريقة بعض الرجال الذين كنت أراهم على شاشة التليفزيون الأمريكى أثناء زياراتى للولايات المتحدة، وقد عهد إليهم بمهمة الترويج لسلعة ما، كسيارة أو ثلاجة، فإذا بهم ينهمكون فى حديث طويل سريع الإيقاع، وشديد الحماس، وقد بدوا أحياناً وكأنهم قد حفظوا هذا الحديث عن ظهر قلب دون تفكير أو اقتناع بما يقولون. لا أريد أن أزعم أن الصورتين متطابقتان تمام الانطباق، فالسيد فريدمان رجل محترم أكثر من ذلك الرجل بكثير، وهو يقول كلاماً أكثر ذكاء بكثير وأخف ظلاً، ولكن الشبه موجود وإن لم يكن كاملاً.

فالرجل يبيع شيئاً، لا شك فى ذلك. وإن كان الشيء المباع فى هذه الحالة فكرة، بل فكرة عميقة ومهمة. ولكنه يحاول بيعها على أى حال. والمطلوب حثّ الجمهور وترويضه على قبول هذه الفكرة. صحيح أن الجمهور فى هذه الحالة جمهور من المتعلمين تعليما عاليا، بل وكثير منهم من المثقفين، ولكنه جمهور يمكن ويجب ترويضه. ذلك أن النجاح النهائى لهذه المهمة لا يتم إلا بإقناع (أو حثّ) بعض متخذى القرارات الأساسية وأولى الأمر فى عدد كبير من الدول، على اتخاذ قرارات تتفق مع مصالح معينة. وهؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات يتأثرون بالرأى العام ويحسبون حسابه، وهذا الرأى العام يصنعه، فى نهاية الأمر، حفنة من المتعلمين والمثقفين، ومن ثم وجب ترويضهم. ومن هنا تأتى أهمية أشخاص لهم مثل كفاءات توماس فريدمان.

ولكن ما الذى يحاول توماس فريدمان بالضبط أن يبيعه؟ إنه ليس إلا فكرة «العولمة» نفسها. فهو يبدأ حديثه بالقول بأن العولمة ليست مجرد موضة عابرة أو صفة من صفات النظام الجديد، بل هى النظام الجديد نفسه. وهو فى هذا لا يبعد كثيراً عن الحقيقة، بل إذا تغاضينا عن تطلب منتهى الدقة، قد لا يبعد عن الحقيقة بالمرة. وهو يقول إنه فى ظل هذه العولمة لم يعد توازن القوى كما كان من قبل، بين

دولة وأخرى، بل بين الدولة والسوق، أو على حد تعبيره السوق الأعظم (Super Market). وهو لا يبعد كثيراً عن الحقيقة هنا أيضاً. وهو مصيب كذلك عندما يقول إنه إذا أرادت هذه السوق الأعظم إسقاط دولة ما، فهى لا تفعل ذلك عن طريق ترتيب انقلاب، كما كان يحدث فى الماضى، بل عن طريق (إغراق) سنداتها، أى عمل ما من شأنه تخفيض قيمة سنداتها وسمعتها فى أسواق الائتمان، إلى الحضيض.

وهو يقول كلاماً قريباً من الحقيقة أيضاً، وإن لم يكن دقيقاً، عندما يقول إنه فى ظل العولمة لا يملك أحد «مقاليد السيطرة كاملة» (nobody is quite in control)، ولكن الأخطر من عدم الدقة هنا أنه قول قد يوحى بشىء بعيد جداً عن الحقيقة. إن فريدمان لا ينبس قط بتعبير «الشركات متعدية الجنسيات» أو الدولية أو العملاقة، بل لم ترد كلمة الشركات على فمه قط (بل ولا فى الكتاب اللهم إلا ربما مرة واحدة فى الكتاب كله، وعلى نحو عابر) بينما الحقيقة، فيما يبدو لى، أنه إن كان هناك شيء يقترب من السيطرة شبه الكاملة على ما يحدث فى العالم فهو هذه الشركات. والأهم من ذلك أن سيطرة ونفوذ وقوة هذه الشركات قد أصبحت فى ظل «العولمة» أكبر منها فى أى وقت مضى. إذن فالقول بأنه فى ظل العولمة «لا أحد يملك مقاليد السيطرة كاملة» إذا فهم منه (كما هو المقصود فيما أظن) أننا نعيش فى هذا العصر، أكثر مما كنا فى أى عصر مضى، فى ظروف ديمقراطية، يتمتع فيها الصغار والضعفاء بحرية أكبر فى الحركة والتعبير عن أنفسهم، فإنه يكون قولاً مضللا بدرجة كبيرة.

قد يكون فريدمان قد قال هذا القول مدفوعاً ببعض الخبث، وقد يكون قاله ببراءة، ولكن «الخبث» يوجد بدرجة أكبر (وإن كان لازال مستتراً إلى حد كبير) فى مواضع أخرى من حديثه. فهو مثلا وهو يحاول إقناعنا بأن فرداً واحداً قد يستطيع تعبئة مقاومة ناجحة لبعض القوى العاتية فى ظل العولمة، يخاطب جمهوره قائلا «أنتم مصدر القوة وليس غيركم». وهذا كلام معسول جميل ولكنه أبعد عن الحقيقة

من عكسه، ولا أظن أن شخصاً له مثل ذكاء توماس فريدمان وسعة إطلاعه على مايجرى فى العالم، يعتقد حقيقة أننا نحن المساكين أصحاب القوة الحقيقة فى هذا العالم!.

ولكن الخبث كامن بدرجة أكبر بالطبع، فى طريقة فريدمان فى حشر إسرائيل والإسرائيليين بداع وبدون داع فى كلامه، ولكن الأثر المقصود فى جميع الأحوال هو دائما لصالح إسرائيل. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، خاصة فى كتابه. فهو كلما أراد أن يضرب مثالاً على شيء طيب، مثل الكفاءة العالية، أو التقدم التكنولوجى، أو الحكمة، أو القوة بوجه عام، أو المناعة ضد أى عمل عدائى... إلخ نجد، بالصدفة المحضة، أن المثل يتعلق بإسرائيل، وكلما أراد أن يذكر أسماء ثلاث أو أربع عواصم من عواصم العالم نجد أن من بينها مدينة القدس (معتبرا إياها بالطبع، عاصمة إسرائيل) وإذا أراد أن يدلل على أنه لا يقلل من أهمية المحافظة على التراث، يضرب كمثل على ذلك تأييده لما تفعله إسرائيل للمحافظة على «تراثها» الذى يمتد فى التاريخ لآلاف من السنين!.

كذلك يظهر بعض الخبث فى ردّه على سؤال وُجّه إليه فى ندوة الجامعة الأمريكية عن رأيه فى اعتراضات المعترضين خلال انتفاضة سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩. هنا قام توماس فريدمان بدور تمثيلى ممتاز وهو ينطق باحتقار كلمة «سياتيل» ويرددها بنفس الطريقة الساخرة عدة مرات، من أجل أن يسلب أحداث سياتل ما حظيت به لدى الكثيرين من تعاطف وتأييد. وكان محور ردّه أن «سياتل» هذه ليست سياتل واحدة، بل عدة «سياتلات»، بمعنى أن المعترضين فى سياتل على أعمال منظمة التجارة العالمية وعلى جولات تحرير التجارة، ليسوا فى الواقع متحدى الهدف والموقف، بل لديهم أهداف ومواقف مختلفة، يتعارض بعضها مع بعضها الآخر. وهذه حقيقة لا ينكرها، أو لا يجب أن ينكرها المعترضون على مبدأ حرية التجارة، ولكن إدراك هذه الحقيقة لا يضع حداً للقضية ولا يوجب السخرية مما حدث فى سياتل، ولا يمثل «دفاعاً» ناجحاً عن مبدأ حرية التجارة، ولا يبرئ ساحة منظمة

التجارة العالمية. فقد يكون أعداء هذه المنظمة مختلفين وذوى أهداف متعارضة دون أن يعنى ذلك أن هذه المنظمة بريئة مما تتهم به. كل ما هنالك أن تعارض أهداف المعارضين يجعل مهمة كل منهم أصعب مما يمكن أن تكون لو اتحدت هذه الأهداف، ويجعل من السهل على منظمة التجارة العالمية أن تستمر فى عملها وتستفيد من استخدام هذا ضد ذاك.

كل هذا بسيط ولا يجب أن نتوقف عنده كثيراً: لا عدم الدقة ولا حتى الخبث يجب أن يستوقفنا كثيراً. ذلك أن المهم ليس هو ما قاله توماس فريدمان وطريقة تعبيره عنه، بل المهم هو ما لم يقله. وهذا فيما يبدو هو أيضاً الاعتراض الأساسى على أسلوب مروّجى السلع والبرامج الدعائية، بما فى ذلك البرامج الدعائية السياسية التى كان يذيعها الاتحاد السوفيتى وبقية دول الكتلة الشرقية قبل سقوطها. لتوضيح ذلك لنتوقف قليلا عند السؤال الذى أثاره فريدمان فى ندوة الجامعة الأمريكية واستغرقت الإجابة عليه الجزء الأكبر من حديثه. السؤال هو: «علام يتوقف نجاح أو فشل دولة ما فى عصر العولمة؟ ما الذى يحدد قدرتها على الفوز فى هذا السباق الذى أصبح هو السمة المميزة لعصر العولمة؟».

إجابته واضحة ومختصرة، ويلخصها فى عشر نقاط (كانت فى الكتاب ثمانية ثم أضاف إليها نقطتين):

١ - **ما حجم وقوة اتصالاتك بالعالم الخارجى؟** (وهو يقترح مقياساً لهذا عدد أجهزة الكومبيوتر الشخصى للأسرة الواحدة، وشبكات الاتصال المتاحة للفرد الواحد).

٢ - **ما درجة سرعتك فى الأداء؟** (ويذكر فى هذا الصدد أننا انتقلنا من عالم كان الكبير فيه يلتهم الصغير، إلى عالم سمته أن السريع فيه يلتهم البطىء).

٣ - **ما حجم قدرتك على الاستفادة من المعلومات والمعرفة التى تحصّلها؟** إذ لا يكفى أن تكون واسع الاتصالات، بل يجب أن تكون لديك قدرة عالية على الإفادة

منهـا، وهذا يتوقف إلى حد كبير على العدد الذى تحوزه الدولة من المتعلمين تعليماً عالياً.

٤ - **ما وزنك؟** والذى يقصده فريدمان هنا هو عكس ما قد يظنه القارئ. فكلما كانت الدولة «خفيفة» كان حظها فى النجاح أكبر، إذ إنه يقصد بالخفة والثقل نوع ما تنتجه وتصدره: هل يتكون أساساً من سلع تقليدية «من الوزن الثقيل»، كالحديد والصلب مثلا، أم من أشياء خفيفة، كالخدمات والسلع التى تعتمد قيمتها على ما فيها من معرفة وتكنولوجيا متقدمة؟

٥ - **ما درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجى؟.**

٦ - **ما درجة انفتاحها داخليا** (أى ما قدر ما يتمتع به أفرادها من حرية ونظامها من «شفافية»)؟

٧ - **ما مدى كفاءة «الإدارة والمديرين» فى بلادك؟**

٨ - **ما حجم قدرتك على جذب الأصدقاء وتكوين التحالفات؟** ذلك أن كثيراً من مشكلات العولمة لا يمكن للدولة حلها منفردة بل لابد لها من الدخول فى اتفاقات ومعاهدات.

٩ - **ما مدى جودة «العلامة التجارية» لبلدك؟** أى ما قدرتها على جذب «الزبائن» سواء كان هؤلاء الزبائن مشترين لبضائعها أو مستثمرين فى أراضيها؟

١٠ - **ما مدى استعدادك «لقتل جرحاك»؟** أى أن تدع مشروعاتك وصناعاتك الخاسرة تموت دون أن تبكى عليها، فى سبيل أن تستمر فى الحياة المشروعات والصناعات الناجحة والعالية الكفاءة، ويشمل «قتل جرحاك» أيضاً مدى قدرتك على طرد العامل غير الكفء، ومن ثم قدرتك على تعيين عامل آخر أكثر كفاءة فى مكانه.

هذه القائمة السهلة الممتنعة يصعب أن يجرى عليها التحسين والتبديل فهى

تصيب كبد الحقيقة، إذ هى بالفعل معايير الفوز فى هذا السباق الذى أصبح السمة المميزة لعصر العولمة. إذ من الذى يستطيع أن ينكر أن الفوز فى هذا السباق (كما فى سباقات أخرى كثيرة بما فى ذلك كثير من المسابقات الرياضية) يتوقف على السرعة والخفة والتصميم الذى لا يلقى بالاً لما قد يسببه الفوز من إضرار بالغير، وعلى جاذبيتك وتحالفاتك، وعلى قدرتك على الاعتراف بأخطائك وتصحيحها؟ الكلام صحيح بقدر ما هو بديهى لدرجة قد لا يحتاج معها إلى كل هذا العناء فى الشرح والتوضيح.

ولكن الصعب هو ما لم يتعرض له توماس فريدمان فى أى حديث استمعت إليه أو قرأته له فى القاهرة، وهو تقييم هذا السباق نفسه، أخلاقياً وحضارياً وإنسانياً وتاريخياً. مفهوم أننا إذا اشتركنا فى هذا السباق نحتاج إلى كل هذه الأشياء من أجل الفوز، ولكن أليس لدى توماس فريدمان أى كلمة يقولها فى «تقييم» هذا السباق؟ هل هو نبيل أم غير نبيل ؟ عادل أم غير عادل؟ يعامل الناس بإنسانية أم بوحشية؟ وما التقييم التاريخى له فى مسار التقدم الإنسانى من حيث التوحّش والتحضّر؟

فى كتابه «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»، يتعرض لبعض هذه الجوانب، ولكنه من ناحية، يضع التأكيد كله على ذلك «السباق» الملعون وضرورة الفوز فيه والمآسى الناتجة عن التخلف عنه. التأكيد كله على «القطار» الذى لن يتوقف كثيراً، والضياع والتشريد اللذين سوف يصيبان من لم يلحق به. وهو من ناحية أخرى، لايلتفت إلى التناقض الصارخ بين مراعاة الشروط التى يضعها للأداء الجيد فى هذا السباق، وبين مراعاة كافة الاعتبارات الأخرى : اعتبارات الأخلاق والعدل والإنسانية واحترام الهوية. . إلخ. إنه مثلا يعقد فى كتابه فصلا يتعلق بالهوية والمحافظة على التراث، ويدعو إلى ما يسميه «بالعوحلية»، أى العولمة مع عدم التضحية، بقدر الإمكان، بالسمات والخصائص المحلية. ولكن كيف يستقيم هذا مع كل هذه الشروط التى قال بضرورتها من أجل الفوز فى السباق، بما فى ذلك

«الاستعداد لقتل جرحاك؟» إن من الواجب أن تكون «منفتحاً» بشدة و «خفيفاً» للغاية و «سريعاً» بأقصى قدر؟ فكيف يمكن أن تكون كذلك وأنت «مثقل» بأعباء تراث لا نفع منه فى السباق ولا يساعد على حصولك على «علامة تجارية» جيدة؟ إن الكلام عن «شجرة الزيتون» ، وهى التى ترمز للمحافظة على الهوية والشخصية الوطنية ، وكل ما هو مثالى أو شخصى أو عاطفى أو روحى . . إلخ ، هذا الكلام لايمكن أن يكون إذن ، أكثر من محاولة لذر الرماد فى الأعين ، من جانب السيد فريدمان ، الذى لا يعنيه فى الواقع إلا السيارة ليكساس .

إنى أقدّر أن من الصعب على رجل يحتل وظيفة مثل وظيفة توماس فريدمان (التى يصفها بأنها أعظم وظيفة فى الوجود) ، وهى وظيفة محرر الشئون الخارجية فى صحيفة النيويورك تايمز ، أن يفعل غير ذلك . فهى وظيفة لا تترك لصاحبها من الوقت أو صفاء الذهن (أم هو صفاء القلب؟) ما يسمح بالاهتمام بهذه الأمور التى يعتبرها آخرون أموراً مهمة . وهؤلاء الآخرون منهم أيضاً أشخاص مهمون ، بل قد لا يقلون أهمية عن محرر الشئون الخارجية فى تلك الصحيفة السيّارة . فمنهم الأنبياء والرسل جميعاً ، والمصلحون الأخلاقيون والاجتماعيون الذين أفنوا حياتهم فى محاولة إقناعنا بأن الحياة ليست مجرد سباق ، وأن هناك أشياء لا يجوز أبداً أن تباع أو تشترى ، بل وكثير من الزعماء السياسيين الذين اهتموا بمسألة الهوية وحماية الثقافة الوطنية ، ومعظم الكتّاب والروائيين والرسامين والموسيقيين ، بل وحتى بعض المفكرين الاقتصاديين الذين شغلتهم مشكلة التوزيع والمساواة أكثر مما شغلتهم مشكلة التنمية ، واعتبروا مكافحة البطالة أهم من رفع معدل نمو الناتج القومى الإجمالى . . إلخ . كل هؤلاء لم يعبأ بهم توماس فريدمان إذ لابد أنه يعتبرهم ، هم والمعجبون بهم ، من الضعفاء ثقيلى الحركة ، بطيئى السرعة ، المنطوين على أنفسهم أكثر من اللازم وليس لديهم أى استعداد «لقتل جرحاهم» وليس لديهم «علامة تجارية» جيدة تضمن لهم زبائن كثيرين .

أكلّ هذا الإهمال لهذا النوع من الناس ، الذين يمثلون أجمل ما فى تاريخ

البشرية، يكفى لتبريره القول بأن «العولمة حتمية»؟ ولكن ما هو الحتمى بالضبط فى العولمة؟ تقليل المسافات وزيادة قدرة الناس على اتصال بعضهم ببعض، أم النمط الأمريكى فى الحياة؟ وهل من المستحيل حقا، كما يتصور توماس فريدمان، أن نتصور أحدهما بدون الآخر؟ إن من مصلحة توماس فريدمان بالطبع أن يعامل العولمة والأمركة، كمترادفين، بل كثيراً ما يذكر صراحة أن «العولمة تعنى الأمركة» ولكن هل هذا هو أيضاً رأى المثقفين المصريين؟.

لا أظن أن المثقفين المصريين قد أعجبهم ذلك، على الرغم من أن الأسئلة التى وجهت إلى فريدمان فى أعقاب كلمته فى ندوة الجامعة الأمريكية كان يسيطر عليها الشعور «بعدم التصديق» أكثر من الشعور بالغضب. فقد كان السائلون يستوضحونه بأدب ما الذى يقصده بالطبع بهذا القول أو ذاك، مع أن كلامه كان أوضح مما يحتاج إلى مزيد من البيان. وعندما سأله أحد المثقفين المصريين من الحاضرين عما إذا كان راضياً عن كل شيء فى العولمة، بما فى ذلك التليفون المحمول مثلا، أجاب أنه هو نفسه لا يحب أن يحاط بعدد كبير من الناس من مستخدمى المحمول، لأنه يشوش عليه ويحرمه من الراحة والهدوء. وقد اعتبر توماس فريدمان هذا التنازل الكبير من جانبه كافياً لإرضاء الساخطين على كل ما يهدد آدمية الإنسان فى ظل العولمة وتهدئة خواطرهم!



من الواضح أن توماس فريدمان فى أحاديثه فى القاهرة، كان يقوم فى الأساس بدور «المتحدث الرسمى باسم العولمة». كان ترويجه للولايات المتحدة فى حدود ضيقة، (وإن كان كتابه ينتهى بعبارة «حفظ الله أمريكا!»، أو هكذا تنتهى، إذا أردنا الدقة، الفقرة قبل الأخيرة من الكتاب). إنما هو يروّج أساساً للعولمة، كما كان هو الحال فى كتب ومقالات «نهاية التاريخ» و «صراع الحضارات». ولكن من المهم فى رأيى أن نلاحظ، وأن يلاحظ المثقفون المصريون والعرب بوجه خاص، فى هذه

الكتب الثلاثة التي صاحبتها حملات ترويج واسعة النطاق خلال العشر سنوات الماضية، والتي تلت سقوط الكتلة الشرقية، أن «الجرعة الإسرائيلية» تزيد شيئاً فشيئاً. فهذه الجرعة تكاد أن تكون غائبة في «نهاية التاريخ»، ولكنها موجودة في النبرة العدائية ضد الإسلام والمسلمين في كتاب «صراع الحضارات»، ثم ها هي ذي الجرعة الإسرائيلية واضحة للغاية في كتاب فريدمان الأخير، مما يجعل المرء يتساءل بحق عما إذا كانت العولمة التي تمثلها السيارة ليكساس في هذا الكتاب، والتي ينتصر ويروّج لها، هي العولمة بوجه عام أم عولمة معينة تلعب فيها إسرائيل دوراً أساسياً؟ وعما إذا كانت شجرة الزيتون التي تمثل في كتابه التمسك بالثقافة الوطنية والتراث والهوية وتمسك المرء بدينه وتقاليده وقيمه الأخلاقية، والتي لا يبدي فريدمان أسفا كبيراً على ذبولها وموتها، هل هذه الشجرة غير المأسوف عليها تمثل كل أشجار الزيتون، أم كلها باستثناء شجرة زيتون وحيدة يبذل المؤلف كل هذا الجهد لرعايتها وصيانتها ودعم نموّها؟.

هكذا نرى أن لفظ «العولمة» له من المزايا أكثر مما كنا نظن. ففضلاً عن المزايا التي يحققها استخدامه مع أي شعب من الشعوب، أو أي منطقة من مناطق العالم، مما أشرنا إليه في بداية هذا الفصل، فإن له مزايا وفوائد أخرى عندما يستخدم مع العرب والمنطقة المسماة حالياً «بالشرق الأوسط». فالعولمة في هذه الحالة لا تعني فقط الانفتاح على العالم الخارجي، بسلعه واستثماراته وأفكاره، بل وأيضا التصالح مع إسرائيل، وقبولها كما هي، بل وحتى أكبر مما هي، وإذا بالترويج للعولمة، فيما يتعلق بالعرب، لا يعني الترويج لمجرد «الأمركة»، بل لشيء أسوأ من هذا بكثير.

(٥)

انتفاضة سياتل
أو العولمة المضادة

فى أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر من سنة ١٩٩٩ حدثت أحداث مهمة وبعيدة المغزى فى مدينة سياتل الأمريكية، وذلك بمناسبة انعقاد اجتماع القمة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فى تلك المدينة.

كان الذى حدث فى سياتل «عولمة» بمعنى الكلمة، إيجاباً وسلباً. فالاجتماع هو بين ممثلى ١٣٥ دولة جاءوا من أقصى أطراف الأرض. والهدف هو وضع جدول أعمال لمزيد من «عولمة التجارة»، يفوق ما تحقق بالفعل فى اتفاقية مراكش (١٥ أبريل ١٩٩٤) التى اختتمت بها جولة أورجواى الشهيرة، وهى الاتفاقية نفسها التى حققت تقدماً غير مسبوق فى تحرير حركة التجارة ورءوس الأموال. الغرض إذن كان هو المزيد من العولمة، ولكن الاحتجاجات وأعمال العنف التى جرت فى مدينة سياتل، قبيل وأثناء الاجتماع، والرافضة لهذه العولمة، كانت هى نفسها تتسم بدرجة غير مألوفة من «العولمة». فالمعارضون هم عشرات من الألوف المنتمين إلى أجناس مختلفة والقادمين بدورهم من مختلف البلاد، وقد حصل كثير منهم على معلوماته عن هذا الاجتماع عن طريق أحدث أساليب الاتصال وأكثرها «عولمة»، وهى شبكة «الإنترنت»، حتى أنهم كانوا يعرفون من خلال هذه الشبكة، أسماء الشوارع المطلوب التجمع فيها ووضع متاريس بها، ويتبادلون من خلالها الحديث

ورسم الخطط التى أدت إلى فرض الحصار على كوفى عنان (الأمين العام للأمم المتحدة)، ومادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية)، ومنعهما لبضع ساعات من مغادرة فندقيهما. والأحداث كلها وخطوات المجتمعين أو الأغلبية فى الاجتماع، وخطوات المهاجمين لهم، تغطى كلها فور وقوعها، وتنقل دقيقة بدقيقة إلى أقصى أطراف الأرض، عن طريق القنوات الفضائية. قارن كل ذلك بالاجتماع السابق الذين دشنت به جولة المفاوضات السابقة، وهى جولة أورجواى، التى عقدت فى ١٩٨٦ فى بونتا إيل إيست (عاصمة أورجواى)، حيث جلس مندوبو الحكومات فى هدوء تام، دون أن تزعجهم مظاهرات، بل ولا حتى كاميرات تليفزيونية، إذ لم يكن أحد يدرك فيما يبدو بنفس الدرجة من الوضوح التى تدرك بها اليوم، أن عصراً جديداً تماماً يجرى تدشينه هو «عصر العولمة»، أو على الأقل عصراً يتحقق فيه معدل للعولمة لم يكن ليخطر ببال أحد.

ولكن الأحداث الجديدة كثيراً ما تجعلنا نفهم مغزى أحداث قديمة ما كنا لندرك مغزاها على هذا النحو من قبل. فالنتائج التى أسفرت عنها جولة أورجواى، والتى تجسدت فى اتفاقية ١٩٩٤، بينت بوضوح تام أن القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، سواء تمثلت فى الدول الصناعية الكبرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة، أو فى الشركات متعدية الجنسيات، قد عقدت العزم على تنفيذ عملية اجتياح ساحق لمختلف الحواجز التى تقف فى وجه تيارات التجارة الدولية وحركات رءوس الأموال، سواء فيما بين الدول الصناعية بعضها البعض أو بين هذه الدول ومناطق العالم الأقل نمواً والأكثر فقراً.

جولة أورجواى إذن، التى انتهت منذ سبع سنوات، وجولة سياتل (التى يطلق عليها اسم الجولة الألفية، إشارة إلى بدء ألف سنة ميلادية جديدة)، تمثلان قفزة هائلة فى اتجاه عولمة الاقتصاد، لا أظن أن من الممكن أن يعثر المرء على سوابق تاريخية لها بهذه الدرجة من الشمول والطموح، اللهم إلا إذا عاد المرء إلى صعود موجة الاستعمار الأوروبى فى النصف الثانى من القرن الماضى، مكتسحة أمامها أى

حواجز سياسية أو عسكرية قد تكون قد تحصنت بها الشعوب المرشحة للاستعمار. وقبل ذلك قد لا يجد المرء سابقة يمكن مقارنتها بهاتين الموجتين العاتيتين، إلا الحركة الاستعمارية الأسبق، والتى تلت مباشرة حركة الكشوف الجغرافية قرب نهاية القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر.

لا أظن أن فى ذلك أى افتئات على التاريخ، فالأهداف فى الحركات الثلاث، رغم ما يفصل بينها من مدد زمنية طويلة، متشابهة إلى حد كبير : فتح أسواق جديدة أمام السلع ورءوس الأموال لتعظيم الأرباح. والعوامل الأساسية التى أدت إليها كلها متشابهة أيضاً: تقدم فى أساليب الإنتاج وفى وسائل النقل والاتصال، يجعل هذا التوسع ممكناً، بل وفى كثير من الأحيان ضروريا أيضاً.

وغنى عن البيان أن هذه القفزات التاريخية الثلاث نحو العولمة، وإن كانت متشابهة فى الأهداف وفى العوامل الأساسية الدافعة لها، لابد أن يكون لكل منها أسلوبها وآلياتها التى تتفق مع ظروفها التاريخية وطبيعة العصر الذى تجرى فيه. كانت القفزة الأولى نحو العولمة، التى بدأت قبل خمسة قرون، تحتاج ليس فقط إلى هجوم عسكرى واحتلال أراضى شعوب أخرى، كما حدث فى أمريكا الشمالية والجنوبية، وفى إفريقيا الغربية والهند، بل وأيضا إلى القيام بعمليات إبادة واسعة النطاق لبعض تلك الشعوب المراد التوسع فى أراضيها. فى ذلك العصر أيضاً كانت مبادئ الدين ونشر المسيحية كثيراً ما يستخدمان لتسهيل عملية التوسع الاستعمارى. أما القفزة الثانية نحو العولمة، التى بدأت قبل نحو قرن ونصف قرن، فكانت تحتاج بدورها إلى هجوم عسكرى واحتلال أراضى شعوب أخرى، ولكن حركات الإبادة كانت فى هذه المرة أقل شمولاً وأكثر تمدنا، كما أن استخدام المسيحية فى خدمة الاستعمار كان أقل شيوعاً، وحلت محله أيديولوجية نشر المدنية والحضارة. وأما القفزة الجبارة الحالية نحو المزيد من العولمة، والتى يمثلها أحسن تمثيل إتمام جولة أورجواى وتدشين جولة سياتل، فإنها تتم بوسائل أكثر تمديناً بكثير وأشد تهذيباً. ذلك أن عصر «الدول المستقلة ذات السيادة» لا يلائمه بالطبع عمليات

الإبادة أو الاحتلال العسكرى، وإنما يتم تحقيق نفس الأهداف القديمة بإرغام دول العالم الفقير، بوسيلة أو بأخرى من وسائل الإرغام، أغلبها وسائل اقتصادية، على الدخول فى اتفاقيات دولية، تراعى كل مظاهر احترام السيادة والإرادة المستقلة للدول الأطراف، دون أن يكون لهذا الاحترام الظاهرى للسيادة والإرادة المستقلة أى صلة بالواقع. وهى اتفاقيات لا يسهل على من وقع عليها أن يخرج على قواعدها أو على مواثيق المؤسسات التى تنشئها، بل تحمل هذه الاتفاقيات والمؤسسات معها إمكانية التأديب والإرغام على الطاعة بفرض العقوبات على كل من يخالفها.

كانت اتفاقية أورجواى هى من هذا النوع الجديد من الاتفاقيات، وكانت منظمة التجارة الدولية (WTO) هى من هذا النوع الجديد من المؤسسات. ليس من السهل على الدولة الصغيرة والفقيرة أن تمتنع عن التوقيع على الاتفاق أو عن الدخول فى عضوية المنظمة (رغم تكرار الزعم بعكس ذلك والتظاهر بأن الدول الموقعة على الاتفاقية وقعت بمطلق الحرية دون إرغام من أحد، فعليها إذن الالتزام بما وقعت عليه). فهذه الدول لا يجرؤ معظمها أصلا على اتخاذ قرارات لا توافق عليها الولايات المتحدة، وهى قد أصبحت مدمنة للمعونات الأجنبية، فلا تستطيع الاستغناء عنها، أو هى تحتاج إلى مظلة أمريكية لحمايتها عسكرياً من عدوان دولة مجاورة تستخدم هى بدورها عن طريق الولايات المتحدة للهجوم أو الانسحاب حسب الحاجة.



لقد ظهر أن منظمات الأمم المتحدة التقليدية لم تعد صالحة لتحقيق هذه القفزة الجديدة نحو المزيد من العولمة، فهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المختلفة نشأت فى عصر مختلف تماماً له ظروف مختلفة عما نحن فيه الآن. كانت منظمات الأمم المتحدة تتعامل مع دول حديثة الاستقلال، معتزة به، وطامحة إلى بلوغ

ما بلغته الدول الصناعية من رخاء، وفى ظل حرب باردة كان من الممكن لهذه الدول حديثة الاستقلال أن تستخدمها لصالحها، بأن تهدد أحد المعسكرين باللجوء إلى الآخر. كانت الثلاثون عاماً الأولى من عمر هذه المنظمات، وهى الثلاثون عاماً التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية (٤٥ ـ ١٩٧٥) هى فترة انشغال أوروبا واليابان بإعادة بناء ما دمرته الحرب، تلتها فى حالة أوروبا فترة انشغالها بنفسها، أو إذا سمحنا لأنفسنا بهذا التعبير، فترة توسيع نطاق العولمة فيما بين الدول الأوروبية نفسها، بتكوين السوق الأوروبية المشتركة وتوسيعها. أما الولايات المتحدة فكانت منشغلة فى الأساس بعلاقاتها الاقتصادية بأوروبا واليابان. كانت هذه الثلاثون عاماً إذن فترة انسحاب جزء كبير من العالم من تيار العولمة، بخروج الكتلة السوفييتية والصين منه، واتجاه عدد كبير من دول العالم الثالث إلى الانطواء والانكفاء على النفس تحت شعارات مختلفة، تدور حول الاستقلال الاقتصادى ورفض التبعية والاعتماد على النفس وتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات. . . إلخ).

لا يجب أن يفهم من هذا أن الدول الصناعية الثرية قد فقدت فى تلك الفترة اهتمامها بما يجرى فى هذا الجزء من العالم، أو أن وشائج الاتصال بين العالم الثالث الفقير والعالم الأول الغنى قد قطعت. لقد ظلت هذه العلاقات قائمة وقوية، ليس فقط عن طريق التجارة الدولية، بل وعن طريق تلك الظاهرة الجديدة التى عرفت باسم «المعونات الأجنبية». ولكن هذه الفترة (٤٥ ـ ١٩٧٥) فى تاريخ العلاقات الاقتصادية بين العالم الثالث والعالم الصناعى، تبدو الآن وكأنها كانت مجرد فترة تمهيد ضرورية لمرحلة جديدة من مراحل العولمة، تنمى فيها البنية الأساسية الضرورية، من طرق ومحطات كهربائية وموانئ وبعض الصناعات، ويطور فيها التعليم وبعض الخبرات الأساسية، ريثما تأتى الاستثمارات الأجنبية الخاصة من جديد لتمارس عملها المألوف بعد انقطاع، وتعود التجارة الدولية إلى سابق عهدها من انتعاش.

جاءت جولة أورجواى إذن، وتدشين جولة سياتل، لوصل ما انقطع عن طريق

آليات جديدة هى اتفاقيات دولية تنشأ، ومنظمة دولية جديدة تملك القدرة على توقيع العقوبات الكافية لضمان الالتزام بقواعدها. ولكن كان لابد أيضاً من الاعتماد على شعارات جديدة لتسويغ هذه المرحلة الجديدة من مراحل العولمة. فغنى عن البيان أن شعار نشر المسيحية لم يعد يلائم الإنسان العصرى، كمسوّغ لإدماج اقتصاد دولة فقيرة باقتصاد الدول المتقدمة، كما كانت الحال منذ خمسة قرون، كما لم يعد مستساغاً القول بوجود عبء يحمله الرجل الأبيض ومسئوليته عن تمدين الرجل الأسود أو الأصفر أو البنى، كما كان متصوراً منذ مائة عام. إن أكثر الحجج المستخدمة الآن تردداً وتكراراً هى تلك التى تدور حول «مزايا حرية التجارة»، وقدرتها على تحقيق الرخاء للجميع.



إن التغنى بمزايا حرية التجارة عادة قديمة بلا شك، ترجع على الأقل إلى كتاب آدم سميث الشهير (ثروة الأمم)، الذى مر على صدوره أكثر من قرنين. لا عجب أنه منذ بزوغ موجة العولمة الجديدة، عاد كتاب آدم سميث إلى الظهور بكثرة فى قائمة المراجع التى يطلب من دارسى الاقتصاد قراءتها فى مختلف الجامعات الأوروبية والأمريكية، بل إن الحجج الأساسية التى كان يستند إليها آدم سميث فى الدعوة إلى حرية التجارة لا تزال هى محور ما يردده أنصارها اليوم، فلا يكادون يضيفون إلى هذه الحجج جديداً.

فحرية التجارة توسع السوق أمام الجميع، وتوسيع السوق يسمح بدرجة أكبر من التخصص، والتخصص يسمح لكل دولة بأن تنتج فقط ما هى مؤهلة بطبيعتها لإنتاجه بكفاءة، كما أن التخصص يزيد الإنتاجية ويخفض نفقات الإنتاج، ويسمح باقتطاف ثمرات الإنتاج الكبير، التى تتلخص بدورها فى زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات.

وحرية التجارة تفتح باب المنافسة، والمنافسة تحفز بدورها على زيادة الإنتاجية

وتخفيض النفقات، إذ إن الفشل فى ذلك قد يكون ثمنه الهلاك، وترك الحلبة للمنافسين الأقوياء، أى المنافسين الأعلى إنتاجية والأقل نفقة.

كل هذا تجده فى كتاب آدم سميث، ولكنك أيضاً لا تكاد تقرأ غيره فى كتب ومقالات المتنصرين لجولات العولمة المتتالية. لا تجد غيره فى كتابات من انتقدوا محمد على، عندما حاول تأسيس صناعة وطنية، ففرض الحماية ضد الواردات، أو فى كتاب اللورد كرومر، عندما كتب ينصح المصريين بالتخصص فى القطن ونسيان الصناعة، أو من انتقدوا عبد الناصر عندما حاول بدوره حماية الصناعة الوطنية من منافسة الواردات. وهو نفسه ما تجده فى الأعداد الأخيرة من مجلة «الإيكونومست» (Economist) البريطانية، وهى تعبر عن غضبها الشديد وسخطها، بل واحتقارها، تجاه هؤلاء الذين خرجوا فى شوارع سياتل يحاولون تعطيل اجتماعات منظمة التجارة العالمية. و«الإيكونومست» تذهب إلى حد القول بأنه ليس هناك عامل واحد يمكن أن يفسر به ما يتمتع به العالم اليوم من رخاء أكثر أهمية من «حرية التجارة»، وأن أول من سيعانى من فشل الجولة الجديدة من جولات تحرير التجارة، هم فقراء العالم، بعكس ما يزعم المعارضون، وليس هناك ما يمكن أن يساهم فى تحسين البيئة أكثر من حرية التجارة، إذ إنه لا تحسن فى البيئة إلا مع زيادة الرخاء، ولا زيادة فى الرخاء إلا بزيادة تحرير التجارة.

ونحن من جانبنا، لابد أن نعترف بأن مجلة محترمة مثل «الإيكونومست» البريطانية لا يمكن أن تقول كلاماً أخرق مائة بالمائة، بل لابد أن يكون فيما تقول جانب مهم من الحقيقة، ناهيك عن أن نقول إن رجلاً عظيماً مثل آدم سميث قد أخطأه التوفيق بالدرجة التى قد تفهم من هتافات المعارضين فى سياتل. ولكن من المهم أيضاً أن نلاحظ أن علم الاقتصاد ليس كعلم الطبيعة أو الكيمياء. إن ما يقوله الاقتصادى دائما تلونه المصالح، وليست هناك سياسة اقتصادية مجردة من الغرض. مهما كان عالم الاقتصاد شريفا ونزيها، مثلما كان آدم سميث بالفعل،

فإنه يتأثر ولو دون وعى منه، باتجاهات المصالح الغالبة فى عصره، أو تختار هذه المصالح الغالبة من أقواله ما تشاء، فتردد ما يحلو لها وتنسى ما عداها. وهذا هو بالضبط ما حدث مع آدم سميث.

فتكاد كل اعتراضات المعترضين على حرية التجارة أن تكون موجودة فى كتاب سميث، يذكرها بوضوح ويحذر منها، ولكن أنصار التحرير المطلق للتجارة أخذوا من سميث ما يناسبهم، وكأنه لم يقل أكثر من جملته الشهيرة عن «اليد الخفية» التى تجعل المصالح الخاصة فى انسجام تام مع المصلحة العامة. أما مجلة الإيكونومست فمن المعروف أنها، على الرغم من المستوى الرفيع لكثير مما تنشره من تحليل اقتصادى، لا تعبر إلا عن وجهة نظر واحدة، هى المتفقة مع مصالح الشركات الكبرى، وهى ساخطة حتى على الرئيس الأمريكى كلينتون، إذ بدر منه خلال اجتماع سياتل الأخير ما يفهم منه على أنه «يتفهم» بعض حجج المعارضين، و «يتعاطف» إلى حد ما مع بعض مخاوفهم، واعتبرت الإيكونومست أن هذا الموقف من جانب كلينتون يعبر عن ضعف شديد ولا يستحق إلا الرثاء!.

صحيح أن حرية التجارة قد تحقق للدولة كل مزايا التخصص، وأنها قد تحفز، عن طريق فتح باب المنافسة، إلى بذل الجهود لزيادة الإنتاجية وخفض النفقات، ولكنها أيضاً كثيراً ما تكون وبالا على الأمة التى تأخذ بها، وخاصة على فقرائها، ومن ثم فلابد أن يكون تطبيق حرية التجارة بحذر، وبدرجة دون أخرى، وقد يكون من صالح بعض الدول فى بعض الفترات الخروج عليها خروجاً تاماً، بل ولا تكاد تجد فى التاريخ أمة نهضت وتقدمت اقتصادياً دون أن تخرج لفترة ما، طالت أو قصرت، على مبدأ حرية التجارة.

وصحيح أن زيادة حجم التجارة الدولية، قد ساهمت مساهمة فعالة فى رفع مستوى الرخاء فى العالم ككل، بل واستفادت منه بشدة نسبة كبيرة من الفقراء فى مختلف بلاد العالم، الغنية والفقيرة، ولكن زيادة حجم التجارة الدولية ليست

مرادفا لحرية التجارة. فالحماية وتقييد التجارة لفترة ما، إذا كانت تساعد على الإسراع بتنمية أمة ما، قد تساهم فى رفع مستوى التجارة الدولية فى فترة تالية أكثر مما يساهم به استمرار الأخذ بحرية التجارة دون انقطاع. كذلك فإن الفقراء أنواع وأصناف كثيرة، كما أن لهم حاجات متعددة الأنواع، وحرية التجارة قد تفيد بعضهم دون بعض، ولكن الأهم من ذلك أنها قد تلبى لهم بعض الحاجات (كالحصول على جهاز تليفزيون مثلاً)، وتضر بهم ضرراً شنيعاً فيما يتعلق بإشباع حاجات أخرى قد تكون أكثر أهمية (كالحصول على غذاء كاف أو مسكن صحى أو مستوى جيد من التعليم والرعاية الصحية.. إلخ)، مما لا يتوافر إلا فى اقتصاد حقق درجة عالية من التوازن فى نمو مختلف القطاعات، وهو ما قد يحتاج إلى فترة من الحماية.

بعبارة أخرى، إن مبدأ حرية التجارة له نقائص وأخطار مهمة، يمكن تلخيصها فى ثلاث نقائص، يندرج تحتها فيما أظن، كل ما آثاره المعارضون والساخطون على تدشين هذه الجولة الأخيرة من جولات تحرير التجارة، وكل من سار فى شوارع سياتل هاتفاً بسقوط منظمة التجارة العالمية.

النقيصة الأولى: إن حرية التجارة تكرس التخصص القائم بالفعل، ولكنها قد تعطل أو تمنع الانتقال إلى مستوى أعلى من التخصص. بعبارة أخرى، إن حرية التجارة تكرس نمط تقسيم العمل الدولى السائد بالفعل، ولكن الخروج عليها قد يكون ضروريا لانتقال الدولة إلى مستوى أعلى من تقسيم العمل. بعبارة ثالثة، حرية التجارة قد تفيد الدولة الزراعية فى تعظيم دخلها من الزراعة، وتفيد الدولة الصناعية فى تعظيم دخلها من الصناعة، ولكن الحماية كثيراً ما تكون ضرورية لكى تتحول الدولة الزراعية إلى دولة صناعية. هذا بالضبط هو محور حجة الاقتصادى الألمانى «فردريك ليست» فى احتجاجه على الاقتصادى البريطانى آدم سميث. وقد ثبت أن «ليست» كان على حق، فلولا الاستماع إليه ما كانت ألمانيا لتصبح دولة صناعية. وينطبق نفس القول على كل دولة فرضت الحماية لصناعتها حتى شبت

عن الطوق، بما فى ذلك الولايات المتحدة التى تبنت مذهب الحماية لمدة لا تقل عن مائة وخمسين عاماً من تاريخها القصير. ولو افترضنا جدلاً أن الولايات المتحدة أخذت بنصيحة الاقتصاديين الإنجليز، فلم تفرض الحماية لصناعاتها واستمرت تتخصص فى زراعة القطن وتصديره لبريطانيا، لما وجدت الولايات المتحدة اليوم الكثير مما يمكن أن تصدره للعالم غير القطن، ولما زاد حجم التجارة الدولية، بالمقارنة بما كان عليه منذ مائة وخمسين عاماً، بهذه الدرجة الكبيرة التى تعتز بها مجلة الإيكونومست.

هذا هو وجه الاحتجاج الأول للقادمين إلى سياتل من مختلف الدول غير الصناعية، إذ جاءوا طالبين الرحمة من الدول الصناعية بأن توافق على مد مدة الحماية التى كانت قد تكرمت بها عليهم فى اتفاقية أورجواى، فى صورة «السماح بفترة انتقالية»، فإذا بممثلة الولايات المتحدة يتجهم وجهها قائلة: «إن ما تم التوقيع عليه لا يجوز الرجوع فيه».

النقيصة الثانية: إن مبدأ حرية التجارة، وما يتصل به من تحرير حركة رءوس الأموال والاستثمارات، لا يتعلق إلا بالاقتصاد، ولكن الحياة ليست اقتصاداً فحسب، وتعظيم المنافع الاقتصادية لا يعنى بالضرورة تعظيم الرفاهية الإنسانية، التى لا تشكل الرفاهية الاقتصادية إلا جزءاً صغيراً منها، بل وكثيراً ما يتعارض معها.

الإنسان ليس مجرد مستهلك حقير، بل هو أيضاً كائن اجتماعى، عضو فى أسرة، ويشعر بالانتماء إلى أمة، وهو لا يحتاج فقط إلى سلع وخدمات مما يباع ويشترى، بل يحتاج أيضاً إلى هواء نقى وغذاء غير ملوث، كما يحتاج إلى أن تكون له وظيفة أو عمل يحقق من ورائه ليس فقط دخلاً ملائماً، بل وأيضاً ثقة بالنفس وشعوراً بأن المجتمع فى حاجة إليه. ومن ثم فالبطالة شيء فظيع حتى ولو أدت إلى ارتفاع كبير فى معدل النمو.

كل هذا كان يدركه آدم سميث وتكلم عنه، وإن كان الأنصار المحدثون لحرية

التجارة لا يحبون اقتباس آرائه فى هذه الأمور. إنه لم يقل فقط إن «الدفاع أهم من الثروة»، بل قال أيضاً: «إن الإفراط فى تقسيم العمل والتخصص يمكن أن يحول الإنسان إلى كائن يتسم بأقصى درجة يمكن تصور وجودها فى المخلوق الإنسانى من الغباء والجهل». وآدم سميث، بعكس ما يظن الكثيرون، يسمح أيضاً بتدخل الحكومة بتقييد التجارة بهدف القضاء على البطالة، فهو يعترف بأن التطبيق المفاجئ لحرية التجارة قد يؤدى إلى انتشار البطالة بسبب تعرض صناعات معينة لمنافسة شديدة من الواردات. فى هذه الأحوال، يرى آدم سميث أن «التعاطف الإنسانى» يقتضى ألا تطبق حرية التجارة إلا بالتدريج البطىء، وبدرجة عالية من التحفظ والحذر.

إن هذا التحفظ الخاص بالاعتبارات غير الاقتصادية، هو بالضبط مغزى العنوان الذى اختاره تشومسكى لكتاب حديث له (عندما تصبح الأرباح أهم من الناس: Profit over People)، وهو نفسه مضمون الشعار الذى رفعه بعض الثائرين فى شوارع سياتل (الناس أهم من الأرباح People over Profit)، من الداعين لحماية البيئة، وسبب غضب الآتين من أوروبا إلى سياتل للدفاع عن الحق فى حماية صحة المستهلكين الأوروبيين ضد الصادرات الأمريكية من منتجات زراعية «مهندسة وراثيا». وهذا هو أيضا مغزى احتجاجات جمعيات حماية المستهلك، كتلك التى يتزعمها رالف نادر، المناضل الأمريكى البارز، منذ زمن طويل، من أجل حماية المستهلكين من مختلف صور الخداع التى يتعرضون لها من جانب المنتجين. وهذا هو أيضاً مغزى شعار «ليس كل شيء صالحا للبيع» الذى رفعه أيضاً بعض المتظاهرين فى سياتل.

النقيصة الثالثة: قد تبدو أهون النقائص، إذ تبدو وكأنها ليست عيباً فى المبدأ نفسه، مبدأ حرية التجارة، بل فى تطبيقه. ومع ذلك فهى أكثر النقائص الثلاث إثارة للغيظ والغضب. فها هى الدول التى تحمل لواء حرية التجارة ولا تكف عن حث الدول الأخرى على تطبيقه، لا تخجل من انتهاكه والخروج عليه كلما كان

تطبيقه فى غير صالحها، بل ولا تستنكف من التباطؤ والتقاعس عن تطبيق حتى ما وقعت عليه وألزمت نفسها به.

فها هى الدول الصناعية لا تطبق ما التزمت به طبقاً للاتفاقية الناجمة عن جولة أورجواى ١٩٩٤، من إزالة القيود التى تفرضها على صادرات الدول النامية من المنسوجات، وهى أهم صادرات هذه الدول طراً. وها هى الدول الصناعية تتعلل بحجج شديدة السخافة، لكى تعطى نفسها الحق فى استمرار فرض القيود ضد تلك السلع محدودة العدد التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية، وهى بعض السلع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل، فتصر الولايات المتحدة على أن تدرج فى جدول أعمال جولة سياتل، مناقشة «ظروف العمل» بغرض الوصول إلى إقرار حق لها فى منع دخول السلع الصناعية الآتية من الدول النامية، والتى تستطيع منافسة مثيلاتها الأمريكية، بسبب انخفاض نفقات إنتاجها فى الدول النامية.

فالولايات المتحدة تريد أن تقول إنه إذا ثبت أن هذا الانخفاض فى النفقة ناتج عن أن الأجور التى يتلقاها العمال فى الدول النامية أجور «غير إنسانية»، أو أن الظروف التى يشتغل فيها العمال هى بدورها ظروف «غير إنسانية» كتشغيل الأطفال الأصغر من سن معينة، إذا ثبت ذلك جاز الخروج على مبدأ حرية التجارة. وكأن الولايات المتحدة تقول بذلك إنها لن تسمح للدول النامية أن تنافس الدول المتقدمة حتى تصبح متقدمة مثلها! والنفاق فى هذا الموقف أوضح من أن يحتاج إلى بيان.

فالمقصود بالطبع ليس مراعاة الظروف الإنسانية، بل حماية المنتجين المحليين داخل الولايات المتحدة من منافسة أجنبية، إذ يصعب على المرء هنا أن يقول ما هو الأكثر إنسانية بالضبط: منع الأطفال صغار السن من العمل وتعريضهم للبطالة وإجبارهم على التسول، أم تشغيلهم فى صناعات التصدير؟ وهل الأكثر إنسانية حماية عمال النسيج فى الولايات المتحدة تمكيناً لهم من شراء سيارة إضافية، أم فتح فرص التصدير لعمال النسيج فى مصر، تمكيناً لهم من رفع مستوى تغذيتهم؟

وإذا كانت الولايات المتحدة جادة فيما تقول، فهل توافق إذن على فتح كل

الملفات المتعلقة بالمعاملة التى يتلقاها العمال من المكسيكيين أو البرازيليين أو التايلانديين أو الإندونيسيين، الذين يشتغلون فى شركات أمريكية خارج الولايات المتحدة، والنظر فيما إذا كانت أجورهم وظروف عملهم إنسانية أم غير إنسانية، فإذا ثبت أنها أجور أو ظروف «غير إنسانية»، جاز فرض الحماية ضد منتجاتهم؟ ناهيك بالطبع عن فتح ملفات التاريخ لمعرفة إلى أى مدى كان نمو الصناعة فى الولايات المتحدة قد تم فى ظروف معاملة إنسانية للعمال.

هذه النقائص الثلاث أثارت مشاعر الغضب لدى مختلف الطوائف الآتية من مختلف البلاد فى مختلف أنحاء الأرض: ممثلو حكومات الدول النامية التى تأمل فى مد أمد الحماية لصناعاتها المهددة بالانقراض، وممثلو المزارعين الأوروبيين الذين يخشون من منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية، وممثلو المستهلكين فى أوروبا والولايات المتحدة نفسها من الذين يخشون من الآثار الضارة للسلع الغذائية الأمريكية «المهندسة وراثياً»، والعمال الأمريكيون الذين يخشون البطالة نتيجة المنافسة الأجنبية، والكارهون لزحف أنماط الحياة الأمريكية والثقافية الاستهلاكية نتيجة فتح الأبواب بلا ضابط أمام كل المنتجات الأمريكية، مادية كانت أو أفلاماً أو نشرات للأخبار، والساخطون على ما يمثله اشتداد تيار العولمة من وضع هدف الربح وتعظيم معدلات النمو فوق كل شيء وقبل أى اعتبار آخر. كل هؤلاء ساروا فى شوارع سياتل يهتفون ويننددون ويهددون، حتى أفسدوا على المجتمعين اجتماعهم، وانتهى الاجتماع على عجل ودون اتفاق ولا حتى على بيان ختامى.

لا شك أن هذا الذى حدث فى سياتل قد أثلج صدر الكثيرين من أمثالى، الذين يشعرون بخطورة هذه النقائص التى تتسم بها سياسة تحرير التجارة، وبخطورة تسارع تيار العولمة الذى يكتسح كل ما يقف فى طريقه دون رحمة، ويطيح بالأخضر واليابس. لاشك أن ما حدث فى سياتل قد أثار الغبطة لدى الكثيرين وأحيا بعض ما كان قد خبا من آمال. حتى أن البعض رأى فيما حدث ليس فقط ضربة قاصمة لمنظمة التجارة العالمية، وانتكاسا خطيراً لتيار العولمة، بل مسماراً فى

نعش الرأسمالية. ومع كل ذلك فلابد أن أعترف أن هذا الاغتباط قد شابه في حالتي، ثلاث خواطر أو تحفظات لا أشك في أنها قد ثارت أيضاً في أذهان الكثيرين:

التحفظ الأول: إن هؤلاء المعارضين لاجتماع سياتل والكارهين لمنظمة التجارة العالمية، يمثلون اتجاهات مختلفة للغاية إلى حد أن بعضها يتعارض مع البعض الآخر، بحيث أن تحقق آمال بعض هؤلاء المعارضين يمثل إحباطا للآخرين. هناك مثلا من بين المحتجين في سياتل من يعبر عن سخطه على الدول المتقدمة لأنها لم تحرر أسواقها بالدرجة الكافية أمام صادرات الدول النامية، ولكن هناك من بين المحتجين أيضاً من يمثلون نقابات العمال في داخل الدول المتقدمة ممن عبروا عن سخطهم على فتح أبواب دولهم أكثر من اللازم أمام هذه الصادرات. هناك أيضا من المحتجين من يعبر عن سخطه على نمط المجتمع الاستهلاكي الذي تساعد المنظمة الجديدة على تعميمه، ولكن هناك من يعبر عن سخطه لأن هذه المنظمة تحرم فقراء العالم من أن يذوقوا نعيم هذا المجتمع الاستهلاكي نفسه. هناك من يحتج على إفساد البيئة وتدهور نوعية الحياة، وهناك من يحتج على بطء التصنيع الذي لابد أن يزيد البيئة فساداً ويزيد نوعية الحياة تدهوراً.

نعم، قد يكون المحتجون قد أحرزوا انتصاراً مهما بضم جهودهم في سياتل، ولكن ربما كان على المرء أن يتوقع أنه لو قدر لهؤلاء الساخطين أن يجلسوا يوما ليرسموا معا صورة المستقبل المنشود، لاستحال أن يتفقوا على أي شيء على الإطلاق.

التحفظ الثاني: إن من الخطأ أن نقلل من أهمية الدور الذي لعبه الخلاف الأوروبي-الياباني-الأمريكي، في إفساد اجتماع سياتل. نعم، إن لهم جميعاً مصالح مشتركة ومهمة تتمثل أساساً في فتح أسواق دول العالم الثالث أمام صادراتهم. ولكن هناك أوجه تعارض مهمة أيضاً بين مصالح الأطراف الثلاثة، ربما كان أهمها إصرار الولايات المتحدة على فتح الأبواب على مصاريعها في أوروبا

أمام الصادرات الزراعية الأمريكية، وإصرار أوروبا على حماية مزارعيها. إن أفضل شيء يمكن أن يحدث للمظلوم أن يتشاجر الظالمون فيما بينهم، ولكن من الخطأ المبالغة فى تعليق الآمال على استمرار هذا الشجار.

فالظالمون للأسف، سرعان ما يسوون خلافاتهم، وما أسرع أن يلتفتوا إلينا من جديد صفاً واحداً وقد أعادوا تصويب بنادقهم جميعاً فى اتجاهنا. لقد حدث هذا عدة مرات من قبل، وتاريخ مصر بالذات حافل بالدروس المرّة التى تحمل نفس المغزى. لقد أثار تأييد فرنسا لمحمد على آماله، حتى آثرت فرنسا السكوت وتركت إنجلترا تضربه. وأثار تأييد فرنسا مرة أخرى آمال مصطفى كامل حتى سمع باتفاق فرنسا وإنجلترا فى ١٩٠٤ على ألا تعترض أحدهما طريق الأخرى. وقد أثارت الحرب الباردة آمال جمال عبد الناصر حتى آثر الاتحاد السوفيتى السكوت على اعتداء ١٩٦٧، ولم ينبس ببنت شفة، أو لم يفعل أكثر من أنه نبس ببنت شفة!

التحفظ الثالث: إن هذه ليست بأول ولا آخر مرة يتعرض فيها الأغنياء لثورة الفقراء، وما أكثر ما فى جعبة الرأسمالية من أدوات وحيل تستطيع بها أن تجدد نفسها أو حتى تكتفى بتجميل وجهها، دون أن تتخلى تماماً عن مواقعها. لقد صمدت الرأسمالية أمام انتفاضات الماركسيين، بما فى ذلك الثورة الروسية نفسها، فرفعت أجور العمال دون أن تتنازل عن أرباحها. وصمدت أمام انتقادات الكينزيين فابتدعت نظام دولة الرفاهة دون أن تتنازل عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وصمدت أمام ثورات العالم الثالث الوطنية ومطالباتها بالاستقلال الاقتصادى فابتدعت نظام «المعونات الأجنبية»، ريثما تعود باستثماراتها الأجنبية الخاصة. فما الذى يجعل الرأسمالية تعجز الآن عن مواجهة بعض المتمردين فى شوارع سياتل، وهى الآن أى الرأسمالية، أقوى عتاداً وأشد تحصيناً، ليس فقط بالسلاح والمال، بل وأيضاً بمختلف وسائل غسيل المخ؟ إن من رأى بعض الصور التى نشرت لرجال البوليس فى سياتل وهم يواجهون المتظاهرين، يمكن أن يلمس الفارق الواضح بين الطرفين: المتظاهرون مجردون من أى سلاح، ويقومون بالأعمال

المألوفة فى المظاهرات من قديم الزمن، كإشعال حريق أو كسر نوافذ بعض المحلات، أما رجال البوليس فكانوا أشبه برجال الفضاء عندما ينزلون على كوكب آخر، أو بالإنسان الآلى المغطى تماماً بمختلف وسائل الحماية من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، وكأنهم وهم يقومون بضرب المتظاهرين، لا يمكن أن يصيبهم أى سوء.

على الرغم من كل هذه التحفظات والخواطر المتشائمة، فإنى لا أخفى أن ما حدث فى سياتل قد أحيا فى نفسى أملاً ليس من السهل أن أتخلى عنه. صحيح أن المتظاهرين غير متحدى الكلمة. وصحيح أن الرأسمالية قد أثبتت أن لديها قدرة شيطانية على تجديد نفسها، المرة بعد المرة. ولكن هناك شيئاً جديداً على الرغم من كل هذا. لقد كانت الاعتراضات على الرأسمالية حتى الآن تتعلق أساساً بمشكلة التوزيع، بمعنى السخط على أن يكون نصيبى أقل كثيراً من نصيبك. وهذه المشكلة من السهل نسبياً علاجها بأن تعطينى أكثر فأسكت. أما الآن، فإن السخط يمتد أكثر منه فى أى وقت مضى، إلى جوهر النظام نفسه، النظام الذى يعرض كل شيء للبيع، وهذا أمر لا يصلح فى علاجه مجرد إعادة توزيع الأرباح.

هذا النوع من السخط لم يبدأ طبعاً فى سياتل، لقد حدث احتجاج مماثل لما حدث فى سياتل، بل وأعنف منه، أثناء ثورة الشباب التى بدأت فى فرنسا فى ١٩٦٨، وامتدت من هناك إلى بلاد أخرى، بما فى ذلك الولايات المتحدة. وسياتل قد تبدأ سلسلة جديدة من الانتفاضات المماثلة. فإذا حدث هذا، فإن من الممكن جداً للمتفائلين منا، أن يعتبروا ما حدث فى سياتل فى آخر نوفمبر وأوائل ديسمبر ١٩٩٩، هدية جميلة من سياتل لنا جميعا فى مطلع القرن الحادى والعشرين. ولكن حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ما أضعف بشدة من هذه الآمال.

القسم الثاني
بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

(١)

دواعى الحزن والخوف والسخرية

فى أحداث سبتمبر

بعد مرور عدة أسابيع على الأحداث الأمريكية المذهلة التى وقعت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما قامت ثلاث طائرات فى عملية انتحارية بتدمير برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وجزء من وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطون، بدا من طريقة تعليق الناس عليها وانشغالهم المستمر بها، أن الذهول الذى أصاب الناس لدى سماعهم بوقوعها لأول مرة، لازال قائماً. وعندما أسأل نفسى عن السبب أجد أن ما حدث فى ١١ سبتمبر يكاد ألا يكون له شبيه وأنه بالفعل حادث فريد من نوعه. لا يرجع هذا إلى مجرد ضخامة عدد الضحايا، الذين يقدرون اليوم بنحو أربعة آلاف. فكم مرّ بالعالم من كوارث طبيعية من زلازل وبراكين وفيضانات أودت بحياة أعداد أكبر من الناس، وكلهم أيضاً من الأبرياء الذين فاجأتهم الكارثة وهم يشعرون بالأمان التام. بل ولا يكفى لتفسير ذهول الناس أن هذا الذى حدث فى ١١ سبتمبر لم يكن من أحداث القضاء والقدر ولا نتيجة خطأ إنسانى بل كان نتيجة عمل إنسانى متعمد بل ومخطط له تخطيطاً دقيقاً. فالفلسطينيون يموتون كل يوم نتيجة أعمال متعمدة ومخططة تخطيطاً دقيقاً، والعراقيون مات منهم خلال العشرة أعوام الماضية أكثر من مليون شخص نتيجة لحصار متعمد فرضه الأمريكيون، وخططوا له أيضاً تخطيطاً دقيقاً، والضحايا

فى هاتين الحالتين أبرياء تماماً أيضاً، بل إن نسبة الأطفال منهم أكبر منها بكثير فى أحداث سبتمبر ٢٠٠١ .

إنما يرجع استمرار حالة الذهول، على الأرجح، إلى اجتماع عدد من الظروف الاستثنائية فى هذا الحادث الأخير : عدد كبير من الضحايا، يحدثه قرار متعمد ومخطط له، ويصيب مواقع من أكثر المواقع حساسية فى داخل أقوى دولة فى العالم، وينفذه عدد من الأشخاص الذين ضحوا بحياتهم عن طيب خاطر فى سبيل تنفيذه (أو هكذا يبدو الأمر الآن على الأقل)، دون حتى أن يحاولوا أن ينسبوا الحادث إلى أنفسهم، أو يقولوا لنا ما هى دوافعهم إلى ارتكابه . اجتماع كل هذا يجعل الحدث فريدا من نوعه، ومن ثم فالناس يعيدون ويزيدون فيما يقولونه فى محاولة فهمه وتفسيره، وكأنه مورد لا ينصب للتساؤلات والتكهنات .



الذهول موجود ومستمر، ولكنه يقترن أيضاً بدرجة لا يستهان بها من مشاعر الحزن والخوف تتخللها لحظات من الميل إلى السخرية، التى قد تصل أحياناً إلى حد الميل إلى الضحك، ولكنه من نوع الضحك الذى وصفه المتنبى بأنه ضحك كالبكاء .

أما الحزن فعلى رجال ونساء وأطفال، من مختلف الأعمار والأشكال والألوان، قُدّر أنهم ينتسبون إلى أكثر من ستين دولة، ولهم أحباء وأصدقاء من مختلف الأشكال والألوان، لم يكن الموت يخطر لهم على بال ففرّق الموت فى لحظة بينهم وبين من يحبّون. هناك أيضاً الشعور بالحزن والمرارة عندما يتصوّر المرء مالا بد أن يكون قد سيطر على مشاعر منفذى هذا الحادث، عندما استبد بهم اليأس والإحباط لما يواجههم أو يواجه أوطانهم أو دينهم من إذلال ومهانة ففضلوا الموت على الاستمرار فى تحمل هذا الذل وهذه المهانة .



ولكن هناك أيضاً الخوف. هناك أولاً الخوف من تلك الدولة المرعبة التى هاجت وماجت وتركت العنان لغضبها وثورتها فراحت تلعن الجميع وتهدد الجميع : كل من خطط للعمل، وكل من ساعد من خطط للعمل، وكل من آواه أو أيده أو عبّر عن تعاطف معه بأى صورة من الصور، وكل من يحتمل أن يخطر بباله التفكير فى القيام بمثل هذا العمل فى المستقبل . . . إلخ. والمسئولون عن هذا العمل والمخططون له يحددون بالاسم والصورة قبل انقضاء ثلاث ساعات من وقوع الحادث، دون أن يقدم دليلا واحدا قاطعا أو حتى غير قاطع على مسئولية هؤلاء، وخاصة أن بعض المتهمين قد تبين أنه مات قبل وقوع الحادث، وبعضهم لازال حيا يرزق ولم يكن كما زعموا، من ركاب الطائرات المشئومة. والإهانات واللعنات تُصب ليس فقط على الأشخاص الذين نسب إليهم تنفيذ الحادث أو التخطيط له، بل على أديانهم وجنسياتهم، ويستسهل المسئولون فى هذه الدولة الرهيبة الإشارة إلى المشتبه فيهم لا بأشخاصهم بل بجنسياتهم ودينهم (فإذا كان اسمك جون مثلا أو بيتر فلك أن تشعر بطمأنينة أكبر مما إذا كان اسمك محمد أو أحمد) أو يجمعون أدلتهم من ألوان البشرة (فالأبيض يمكن أن يشعر بالطمأنينة دون الأسمر أو البنّى). وتستخدم فى التوعد والتهديد ألفاظ لم تستخدم منذ العصور الوسطى، فهى «حروب صليبية» يهدد بأنها لا تبقى ولا تذر. ووسائل الإعلام المخيفة، التى كانت دائما تتربح من إثارة أعصاب الناس باستخدام صور العنف أو الجنس، تجد فرصتها الكبرى فى إثارة خوف الناس من الموت، ومن ثم لا تجد خبراً أفضل لها من سقوط عمارتين هائلتين على رءوس العاملين فيها، ولا صوراً أفضل من صور أجسام القتلى أو صور أهليهم وهم يبكون بحرقة.

ولكن الخوف له أيضاً سبب آخر. فالعالم قد أصبح فجأة مكاناً غير مأمون بتاتاً، لا تدرى من أين سوف يأتيك الموت. فهل كان يصدق أحد أن هاتين العمارتين الشاهقتين البديعتين، واللتين كانا يتخذان رمزا لمدينة كاملة من أكبر المدن فى أقوى الدول وأغناها، يمكن أن تسقطا بهذه السهولة وهذه السرعة ؟ فإذا كان

هذا ممكن الحدوث فما هو الشيء الذى يمكن أن يطمئن المرء إلى ثباته واستمراره؟ وإذا كانت الدولة التى تنفق كل هذه البلايين من الدولارات كل سنة على الأمن والمخابرات، وتتخذ كل هذه الإجراءات للتدقيق فيمن يدخل أراضيها، وكأنه يحاول دخول الجنة، ويتسم رجال البوليس فيها بصرامة غير معهودة فى أى دولة أخرى فى تطبيق أبسط قواعد المرور، وبقسوة غير معهودة فى معاملة كل من تسوّل له نفسه الخروج على القانون، إذا كانت هذه الدولة قد ثبت أنها هشّة إلى هذا الحدّ، ويسهل على عدد بسيط من الرجال الذين لا يحملون أكثر من مطاو صغيرة أن يدمروا وزارة الدفاع فيها وأن يصيبوها فى مقتل، فأى دولة أو شعب يمكن أن يشعر بالطمأنينة ؟ وإذا كانت حالة العالم قد دفعت عدداً من الرجال إلى أن يقرروا التضحية بأنفسهم على هذا النحو، وهم فى حالة وعى كامل بما يصنعونه (إذ لابد أنهم يخططون له منذ شهور) فما الذى يضمن أن مثل هذا لن يتكرر حدوثه اليوم أو غداً، وكيف لى أن أطمئن كلما ركبت طائرة فى رحلة بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة، أن قائد الطائرة لم تصبه نفس الدرجة من الإحباط التى دفعت هؤلاء إلى الانتحار؟.



أما دواعى السخرية، والضحك الذى يشبه البكاء، فكثيرة بدورها. منها منظر رئيس أكبر دولة فى العالم وهو يتصرف ويتكلم وكأنه أصغر رئيس من رؤساء العالم الثالث، ثم يجرى تهريبه، هو ونائبه، إلى مكان مجهول خوفا من أن يصيبهما ما أصاب غيرهما، وهو أمرٌ كنا نعتبره مفهوما فى حالة رئيس دولة مثل كوبا أو ليبيا أو العراق، ولكن أن يختفى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى مكان ما داخل بلده خوفاً من أن يصاب بأذى من شخص يُعتقد أنه أجنبى، فهذا هو ما لم نتصوره من قبل.

ومن دواعى السخرية أيضاً أن تتسرع دولة كالولايات المتحدة إلى «إعلان

الحرب» قبل أن يتحدد بالضبط من هذا الذى سوف تحاربه. ألم يكن من الأسلم الانتظار حتى يُعرف على وجه اليقين طبيعة المعتدى قبل إعلان الحرب عليه؟ فإذا كان المعتدى دولة فقد يجوز بالفعل إعلان الحرب عليها، ولكن إذا كان شخصاً فقد تكفى معه رصاصة واحدة أو حتى كوب من الماء يدس فيه السمّ. ولكن ربما كان الأجدر بنا فى الحقيقة ألا نتسرع نحن أيضاً فى السخرية من قيام الولايات المتحدة بإعلان الحرب على عدو لم تتحدد هويته بعد، بل ربما كان هذا أجدر بإثارة الخوف منه بإثارة السخرية، فالأرجح أن الولايات المتحدة لا ترتكب بهذا التسرع مجرد خطأ أو حماقة، بل تستعد به لعمل أفظع بكثير.

ومع هذا فلا يسع المرء إلا أن يقارن بين هذا الزمن الذى نعيش فيه وأيام خالية كان عدو الولايات المتحدة فيها شخصاً من نوع ستالين أو خروشتشوف أو ماوتسى تونج: رجال يتحكمون فى دول كبرى ويقودون جيوشا هائلة. أما أن يتحول العدوّ اللدود، بل والأوحد، للولايات المتحدة إلى رجل بسيط يرتدى الجلباب وفوقه الجاكتة، سعودى الجنسية ويمنى الأصل، يسكن منزلاً صغيراً أو كهفا فى جبل، فى بلد من أفقر بلاد العالم، وطعامه اللبن والبلح وكسرة خبز، ويظل هذا الرجل يعتبر أنه العدو اللدود للولايات المتحدة لفترة تزيد على العشرة أعوام، ولا تستطيع هذه الدولة التى هى أقوى دولة فى العالم، وصاحبة أقوى وأنشط جهاز للمخابرات، أن تظفر برأسه، فهذا هو المثير للاستغراب والشك وعدم التصديق.

هناك طبعاً مناظر أخرى مثيرة للسخرية والإشفاق فى نفس الوقت. منها منظر الرئيس الفلسطينى عرفات، وقد مدّ ذراعه لممرضة لكى تأخذ منه بعض الدم تبرعاً منه لضحايا الحادث، بينما لم نشهد منه تصرفاً كهذا لدى سقوط بعض الضحايا الفلسطينيين أمام رصاص الجنود الإسرائيليين. ربما كان يقوم بهذا التبرع سراً للفلسطينيين ووجد من المفيد أن يجعل تبرعه للأمريكيين علنياً. ولكن المنظر على أى حال يدعو إلى الإشفاق الشديد عندما يصل الشعور بالمذلة والخوف عند الرئيس

الفلسطينى إلى هذه الدرجة، فهو لا يتبرع فى الحقيقة بالدم بل يصيح بأعلى صوته الضعيف باكيا: «أقسم لكم أن لا صلة لى بهذا العمل؟».



إذا كانت المشاعر إذن هى مشاعر الحزن والخوف والإشفاق أو السخرية، فما أصل الكلام الذى يقال عن الفرح والتهليل لما حدث؟

إن المصرى، والعربى بوجه عام، من أقل شعوب العالم فى رأيى استعداداً للشماتة فى مصائب الآخرين، ومن أكثرها استهجاناً ونفورا من أى تعبير عن الفرح فى مناسبة الموت، أيا كان رأيه فى الشخص الذى مات. المصرى يستهجن جداً أن يرى شخصاً يعبّر عن فرحه، لأى سبب كان، إذا كان له جار، ولو لم يكن يعرفه، قد أصابته مصيبة فى أحد أفراد أسرته. والمصرى والعربى عموماً أكثر استعداداً من غيره، وبمنتهى طيب الخاطر، لأن يؤجّل الاحتفال بأى مناسبة سعيدة، كزواج أو ميلاد، خوفا من أن يجرح شعور شخص أو أسرة يعرف أنها تمر بمناسبة حزينة. إنى لم أر مثل هذا المسلك البالغ التحضر، فى شعوب أخرى كثيرة، بالقوة التى رأيتها عند المصريين. ولازالت الأسرة المصرية والعربية تحتل المكانة العتيدة التى فقد جزء كبير منها فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية، ومن ثم فالمصرى أو العربى قادر على أن يفهم جيداً مشاعر الأسرة التى فرق الموت بين أفرادها. والمصرى والعربى بوجه عام ينفر بشدة من ذكر الميت بسوء، مهما كان رأيه الحقيقى فيه، إذ يعتبر هذا من سوء الأدب وفقدان الحسّ السليم.

ولكن المصرى هو أيضاً ذو إحساس قوى جداً بالعدل. وهو يشعر فى قرارة نفسه شعوراً قويا بأن العدل لابد أن يسود فى النهاية وأن الظالم لابد أن ينال جزاءه. ولا يرتاح المصرى لأى قصة تروى أو فيلم يعرض إذا لم تنته القصة أو الفيلم بإحقاق الحق وانتصار العدل. ومن أكثر المعتقدات رسوخاً فى العقل المصرى والفلكلور الشعبى المصرى ذلك الذى تعبّر عنه عبارة «لك يوم يا ظالم». وقد

حـدثت أحـداث نيـويورك وواشنطن المأسـاوية، في نفس الوقت الذي كـان الإسـرائيليون يشبعون فيه الفلسطينيين تقتيلا وإذلالا، ويشبعون العرب تحقيراً وامتـهاناً، بما في ذلك أقدس الأماكن عند العـرب، مسلمين وأقبـاطاً. لم تحدث حوادث نيويورك وواشنطون بعد شـهر أو أسبوع من انتهاء الأعمال الإسـرائيلية الإجرامية ضد مدنيين أيضـاً، وضد نساء وأطفال وشيوخ أبرياء أيضـاً، بل كانت حـوادث أمـريكاً تحـدث في نفس اللحظة التي تحـدث فـيـهـا أحـداث فلسطين. والمصريون والعرب يعرفون جيداً أن ما يحدث في فلسطين من مجازر ما كان يمكن أن يحدث لو رفعت الولايات المتحدة إصبعها الصغير بالاعتراض، ولم تزوّد إسرائيل بالطائرات والأسلحة والأموال. قد لا يعرف معظم الأمريكيين هذا ولكن المصريين والعرب يعرفونه جيداً. إن معظم الأمريكيين لا يعرفون شيئاً عن دور حكومتهم فيما يحدث في فلسطين، ولا يفهمونها عندما يقوم أحد بشرحها لهم، لا لأنها صعبة على الفهم ولكن لأن الجهود التي تبذلها حكومتهم ووسائل الإعلام عندهم لتضليلهم والكذب عليهم لا يعرف لها التاريخ مثيلا ولا في عهد النازية والشيوعية. ومن ثم فمن المفهوم تماماً أن يشعر الأمريكي البسيط الذي لا يعرف أصـلاً أن إسرائيل قد أخذت أراضي العـرب وطردتهم منها، أن يشعر بالغضب والسخط إذا سمع أن مصرياً أو عـربياً قد علق على أحداث نيويورك وواشنطن بعبـارة «لك يوم يا ظالم»، دون أن يعني ذلك قط أنه يستهتر بحجم المصيبة التي أصابت الأمريكيين أو لا يفهم قدر الحزن الذي خيَّم عليهم، أو لا يشعر بالعطف على أم أمريكية فقدت ابنها في الحادث أو زوج فقد زوجته.

ولكن وسائل الإعلام الأمريكية لا تريد بالطبع أن تضيّع وقتها في تحليل شعـور المصـري أو العـربي ونقله بأمـانة إلى الأمـريكيين. فـالـمـصـري والعـربي والـمسلم متوحشون بطبعهم، يفرحون ويرقصون لدى إصابة الغير بمصيبة. ولـمـاذا يا ترى؟ لأنهم يكرهون الأمـريكيين بالسليـقـة، ويتـلـذذون من رؤيـة الآخرين يتعذبون بسبب طبيعتهم الوحشية. والحقيقة بالطبع هي عكس ذلك

بالضبط، وقد سبق لخروشوف أن صاح بالأمريكيين لسبب مماثل: «نحن ياحضرات السادة لا نأكل الأطفال!».

إن مما يدخل فى باب حملات الإعلام والعلاقات العامة كلمة الرئيس بوش فى التعليق على ما حدث «إنهم يعتدون علينا لأننا طيبون!» فهذه عبارة قد يصدقها الأمريكى البسيط الذى تمارس عليه وسائل الإعلام كذبها فى كل ساعة من ساعات النهار، حتى استقرت فى ذهنه أن السياسة الأمريكية هى أنبل السياسات وحكومته أنظف الحكومات. ولكن المصرى، سواء كان بسيطاً أو غير بسيط، يعرف جيداً أن هذا ليس صحيحا، لأنه دفع ثمنا غاليا لأفعال الحكومات الأمريكية المتعاقبة، من حياته مرة ومن استقلاله ومن أمواله. فالمسألة إذن ليست هى مسألة أناس متوحشين هنا وأناس طيبين هناك. ولا هى مسألة فرح وشماتة فيما أصاب الآخرين من نكبات. بل هى زفرة ألم خرجت من صدر المصرى والعربى مقترنة بالكثير من الدموع، حزنا على شباب فقدوا حياتهم دون ذنب فى فلسطين ونيويورك وواشنطن، مع أمل ضعيف جداً فى أن يؤدى ما حدث إلى أن يرتدع، ولو لبعض الوقت، المجرمون الحقيقيون.

(٢)

أحداث سبتمبر وعالم جورج أورويل

عندما جلس جورج أورويل ليكتب روايته الشهيرة (١٩٨٤) كانت صحته فى حالة سيئة للغاية . وكان يرى الموت قريباً منه ، ولكن كانت فكرة الرواية تسيطر عليه سيطرة تامة . وكان مصمماً على إكمالها ، وكأنه كان يشعر بأن لديه رسالة بالغة الأهمية عليه أن يوصلها للناس قبل أن يموت .

ما الذى كان يؤرق أورويل لهذه الدرجة ؟ كان الذى يؤرقه خوف مستطير على مصير الإنسانية من وقوع أدوات التكنولوجيا الحديثة ، وخاصة أدوات غسيل المخ ، فى أيدى حفنة من الحكام المستبدين الذين لا تشغلهم إلا مصالحهم الخاصة والأنانية للغاية ، وعلى الأخص شهوة القوة ، فإذا بالناس يتحولون تحت حكمهم إلى قطيع من الأغنام أو إلى ما هو أسوأ ، يأتمرون بأمرهم ، ويذهبون ويجيئون كما يقال لهم بالضبط ، ويفكرون على النحو المطلوب منهم بالضبط ، بل ويحبون ويكرهون مثلما تريد هذه الحفنة الصغيرة من الحكام . والأفدح من ذلك أنهم يفعلون كل هذا ، يذهبون ويجيئون ، ويؤمنون بهذه الفكرة أو بعكسها ، ويحبون هذا الشخص ويكرهون ذلك ، ظانين أنهم يفعلونه بمنتهى الحرية ، ومعتقدين أن بلادهم هى أكثر البلاد ديمقراطية .

كان أورويل قد رأى فى حياته بوادر هذه الحالة ولكنها كانت فى سنة ١٩٤٨ عندما كان أورويل يكتب روايته ، لا تزال فى أول الشوط ، وكان أورويل يعتقد

اعتقاداً جازماً أن الصورة الكاملة المفزعة قريبة جداً، وأقرب جداً مما يتصور الناس، وأن من المهم تحذيرهم قبل أن يفوت الأوان، ومن ثم راح يكتب ويكتب بسرعة حتى ينهى كتابة القصة قبل أن يموت، وبالفعل، ما إن ختم الرواية ووضع القلم حتى مات وهو لم يتجاوز السابعة والأربعين من عمره.

لماذا أقول كل هذا وأنا أريد أن أتكلم عن الأحداث الأمريكية التى وقعت فى سبتمبر ٢٠٠١؟ كنت قد رأيت الولايات المتحدة لأول مرة فى ١٩٧٨ فأدهشنى أن وجدت فى نمط الحياة الأمريكى ما ذكرنى بشدة برواية أورويل. واقتنعت تماماً عندما شاهدت عن قرب مدى ما يتعرض له الشعب الأمريكى من غسيل مستمر للمخ عن طريق وسائل «الإعلام» وأبواق الدعاية السياسية، أن أمريكا قد تكون أقرب إلى ما كان فى مخيلة أورويل من أى بلد آخر، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى نفسه الذى كان الاعتقاد السائد، ولا يزال (خاصة فى الولايات المتحدة) أنه هو البلد الذى قصده أورويل دون غيره، أما الولايات المتحدة فكان يظن - ولا يزال يظن - أنها هى بلاد الحرية بأسمى معانيها.

ثم حدثت حرب الخليج الأولى فى مطلع الثمانينيات، وما صاحبها من دعايات وشعارات هى عكس الحقيقة بالضبط. فأخذت أقتنع أكثر فأكثر بأن العالم يسير سيراً حثيثاً نحو ما تصوره أورويل. ثم جاءت سنة ١٩٨٤ نفسها، فعاد الكلام عن الرواية من جديد، وباهتمام أكبر. وسئل بعض كبار الكتاب فى العالم إذا كانوا يعتقدون أن نبوءة أورويل قد تحققت، وكان رأى الغالبية، كما هو متوقع، أنها لم تتحقق، أو على الأقل التحفظ الشديد على القول بتحققها. ولكن قلة ضئيلة قالت إن نبوءة أورويل قد تحققت بالفعل أو كادت. وكان أبرز القائلين بهذا العالم والكاتب الأمريكى الكبير ناعوم تشومسكى.

إن ناعوم تشومسكى لا يكف فى كتاباته الكثيرة عن تذكيرنا بأورويل. وأنت تحس من قراءة كتاباته والاستماع لأحاديثه ومحاضراته التى لا تنقطع، بأن الرجل يشعر بأن عليه مسئولية لابد من حملها، وأنه ما دام يعرف فلابد أن يخبر من

لا يعرف، وهذا هو سبب نشاطه المنقطع النظير، وكأنه يخشى، مثلما كان يخشى أورويل بالضبط، أن تنتهى حياته قبل أن يوصل الرسالة.

ثم قامت حرب الخليج الثانية فى أعقاب هجوم العراق على الكويت فى ١٩٩٠، فبدت ملامح العالم الأوروُلى من جديد. وأخيراً حدثت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فسقط المبنيان الشاهقان فى نيويورك اللذان قيل عنهما إنه كان من المقدر عند بنائهما أن يظلا واقفين أكثر من عشرة آلاف سنة، فإذا بهما يتحولان إلى كومين من التراب فى لمح البصر، كما ضربت وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطون، فإذا بالمجتمع الأمريكى تسوده هستيريا مفاجئة، الرئيس ومعاونوه يتكلمون وكأن الغضب قد أفقدهم صوابهم، ويهددون العالم كله بالحرب. ووسائل الإعلام الأمريكية تدق بدورها طبول الحرب وتحدد المجرمين لا بشخصياتهم بل بجنسياتهم ودينهم. ومن ثم تتوالى حوادث الاعتداء على العرب والمسلمين، وبعض من يشبههم أيضاً فى الملامح ولون البشرة، سواء بالقتل أو بالضرب أو بالبصق على الوجه أو بالسب والشتم، فيخاف العربى والمسلم فى الولايات المتحدة من أن يخرج من باب بيته. ويمنع الآباء المسلمون بناتهم من الخروج إلى المدارس محجبات حماية لأرواحهن. وتصب الصحف وقنوات التليفزيون الأمريكية الزيت على النار، فتزداد اشتعالاً، حتى أن جريدة مثل الواشنطن بوست (التى يفترض أنها أكثر رزانة من غيرها) تنشر مقالاً لكاتب أمريكى معروف يسخر فيه ممن يقول أن المطلوب هو العدل، ويقول بل المطلوب هو الانتقام، فيندفع الناس فى الشوارع رافعين شعارات الانتقام، ويسمع التلاميذ الذين يفترض أنهم قد تلقوا قدراً من العلم، وهم يقولون باقتناع تام «نحن نثق تماماً بالرئيس إذا طلب منا أى شيء فسوف نفعله».

المنظر أورولى مائة بالمائة. وسوف أذكر للقارئ الذى لم يقرأ رواية ١٩٨٤ بعد، أو أذكّر من نسيها، ببعض الأشياء التى وردت فيها مما يطبقه الأمريكيون الآن بحذافيره.

فى رواية ١٩٨٤ تعلن السلطة (أو الأخ الأكبر كما يسميه أورويل) من حين لآخر عن العدو الرهيب الذى يهدد أمن بلاده وشعبه. وهذا العدو يصور فى صورة شيطانية أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة. وتنسب له صفات أسطورية مثلما يوصف بن لادن. ومكانه غير معروف على وجه الدقة فهو دائم الهرب من مكان لآخر ولكن الدولة وراءه مهما حاول الفرار. وهى تعلن كل يوم عن تمكنها من القبض على بعض أتباعه المنتشرين فى كل مكان، وأنها بعينها الساهرة وذكائها لابد أن تظفر برأسه هو فى النهاية. ووسائل الإعلام تطلق عليه اسم «عدو الشعب» وتدعو الناس كل يوم للوقوف للهتاف ضده، وذلك لمدة دقيقتين تسميهما وسائل الإعلام «دقيقتين للكراهية».

ولكن هذا العدو الأسطورى لم يكن دائما هو العدو، بل إنه كان فى يوم ما فى الماضى حليفا ونصيراً للدولة ولكنه ارتد وتزعم محاولة لقلب الحكم وتغيير النظام وقبل أن يصبح هو العدو كان هناك عدو آخر أصبح الآن صديقا حميما. فالدولة تغير أصدقاءها وأعداءها من حين لآخر. وتعتمد اعتماداً كبيراً على ضعف ذاكرة الناس وعلى قدرة وسائل الإعلام على إضعاف هذه الذاكرة. فى رواية أورويل كان العدو مرة دولة أوروبا الآسيوية (يوراشيا)، ثم أصبحت دولة آسيا الشرقية. أما فى الرواية الأمريكية الحالية فإن العدو كان الدولة الشيوعية (أى أوروبا الآسيوية)، وكان الإسلام يستخدم لمكافحتها، ثم أصبح العدو الآن هو الإسلام (فى آسيا الشرقية والغربية)، وتحولت الدولة الشيوعية إلى حليف يقف إلى جانب الولايات المتحدة لمحاربة الإسلام.



والزمن فى رواية أورويل لا قيمة له ولا اعتراف به. فبطل الرواية (ونستون سميث) كان موظفا فى «وزارة الحقيقة» وكانت مهمته هى التصحيح المستمر للتاريخ. فعلى سبيل المثال، إذا تحول أحد كبار رجال الحزب إلى عدو للحزب فإن

مصير هذا الرجل ليس فقط أن يمحى من الوجود بل وأيضاً أن يمحى اسمه وصوره من كل السجلات والمجلات والكتب التى سبق لها الظهور، أو كما كان يقول أورويل، لقد زال التاريخ «ولا يوجد شيء غير الحاضر الذى يقول أن الحزب دائما على صواب». نجد مثل هذا فيما تصفه وسائل الإعلام الأمريكية الآن، وهى التى غزت كل بيت وعششت وأفرخت فى كل دماغ. ففى حرب الخليج الثانية مثلا أرادت شبكة سى. إن. إن (C.N.N) أن تبين للناس فظائع الحرب الذى تسبب فيها (بالطبع) عدو الولايات المتحدة وقتئذ (صدام حسين)، فعرضت صورة لطائر جميل تعرض لتلوث بشع بسبب انفجار إحدى حاملات البترول فى مياه الخليج. ثم ظهر أن هذه الصورة قد التقطت منذ سنين عديدة فى مكان آخر وبسبب حادث مختلف تماماً، ولم تر الشبكة التليفزيونية غضاضة فى تجاهل الفوارق الزمانية والمكانية مادام «ليس هناك إلا الحاضر، والحاضر يقول إن أمريكا دائماً على صواب». وفى الحوادث الأخيرة أرادت نفس الشبكة التليفزيونية أن تبين للناس بشاعة العرب والمسلمين، وعلى الأخص الفلسطينيين، حتى تبرر ما يفعله الإسرائيليون بهم، فعرضت صورة لفلسطينيين وهم يرقصون ويهللون بمناسبة سقوط مبنى مركز التجارة العالمى فى نيويورك. ثم سمعنا من أستاذ برازيلى، عن طريق البريد الإلكترونى، أن لديه تسجيلا بالفيديو لنفس المنظر بالضبط يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٩١، عندما هلل الفلسطينيون ورقصوا لسقوط صاروخ عراقى على تل أبيب. هنا أيضا مرور الزمن لا يهم. «فليس هناك إلا الحاضر والحاضر يقول إن الإسرائيليين دائما على صواب».



وفى رواية أورويل هناك ما يسمى اللغة الجديدة (New Speak) التى انتشر استعمالها فى المجتمع، وأصبحت هى لغة الدولة الرسمية. ومن ملامح هذه اللغة الحديثة تغير معانى بعض الكلمات المنتقاة بحيث تدل على معانى جديدة تماماً. ويصبح من المستحيل التعبير عن أشياء أو أفكار معينة، أو حتى التفكير فيها،

لتعارضها مع مبادئ النظام. من المستحيل مثلا أن يقول أحد، أو حتى أن يخطر بباله، «إن الأخ الأكبر غير صالح». إذ إن كلمة «صالح» فى اللغة الجديدة أصبحت لا تعنى غير وصف ما يقوم به الأخ الأكبر من أعمال. ومن ثم تصبح عبارة «الأخ الأكبر غير صالح» عبارة منافية للعقل وغير منطقية ابتداء.

هذه اللغة الجديدة أصبحت الآن هى اللغة المستخدمة فى التصريحات الرسمية الأمريكية، ومن ثم أصبح من المستحيل فعلاً، ومن غير المنطقى ابتداء، أن تقول مثلا إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية شريرة أو غير عادلة. إذ إن العملية الأخيرة التى أعلن الرئيس بوش عن القيام بها ضد الإرهابيين اسمها «النسر النبيل» ثم تلا ذلك الإعلان عن عملية أخرى اسمها «العدل المطلق».

والدولة ووسائل الإعلام فى الدولة الأورولية لا تكف عن وصف نظامها بالديمقراطية، وتهنئ نفسها وشعبها باستمرار بأنه يتمتع بدرجة من الحرية لا يتمتع بها أى شعب آخر فى العالم، فلكل شخص الحق فى أن يعبر عن رأيه مهما كان مختلفا عن رأى الدولة، وتسمح لكل الأفكار بالتعبير الحر عن نفسها، وهو ما يسمى الآن «بالتعددية»، ولكن حدث أن دعت وسائل الإعلام الأمريكية الشعب الأمريكى إلى التعبير عن حزنه على ضحايا أحداث نيويورك وواشنطن، وعن تعاطفه مع ذويهم بأن يشعل كل أمريكى شمعة ويحملها فى خشوع فى تجمعات مختلفة فى سائر أنحاء الدولة الأمريكية. وقد حدث هذا بالفعل، ولكن رجلا أمريكيا واحداً رؤى وهو لا يحمل مثل هذه الشمعة، إما لأنه لم يسمع بها، أو كان فى طريقه لإحضار شمعته من بيته، فتعرض لإساءات لا حد لها من الجمهور ونجا من الضرب بصعوبة، ولكنه فى الصباح عاد يستمع من جديد إلى وسائل الإعلام التى تكرر على أسماع الجميع مدى تمتع الأمريكيين بالحرية والتعددية، وأن سبب هجوم الإرهابيين على أمريكا هو بالضبط غيرتهم وغيظهم من «نمط الحياة الأمريكى».

كذلك فإنه عندما طلب الرئيس الأمريكى بوش تفويضا من الكونجرس باتخاذ

إجراءات حاسمة وشاملة لمواجهة الإرهاب، لم يجرؤ على معارضته إلا صوت واحد لسيدة اسمها باربارا لى (Barbara Lee) رفضت التصويت لصالح هذا التفويض على أساس أن على الحكومة الأمريكية فى رأيها «أن تحذر من شن حرب واسعة النطاق ليس من السهل وقفها بل وليس لها هدف واضح ومحدد». قالت السيدة إنها قضت عدة أيام تفكر فى الأمر وتعيد التفكير مما أفقدها النوم لعدة ليال، ولم تخف ما تشعر به من خوف إذ تجرؤ على مخالفة هذا الإجماع الساحق. وقد ترتب على تعبيرها عن هذا الرأى أن تلقت عشرين ألف رسالة سب وقذف وتهديد، مما اضطرها إلى أن تطلب من الشرطة الأمريكية إرسال عدد من الضباط لاصطحابها فى ذهابها إلى مكتبها فى العاصمة الأمريكية، وحمايتها من هذا الهوس الجماعى الذى خلقته وسائل الإعلام.

كان جورج أورويل يعى تماماً الطبيعة الطبقية للنظام، وأن المسألة ليست فى الحقيقة مسألة صراع بين دولة وأخرى بل هى طريقة فئة صغيرة داخل الدولة، تستأثر بالجزء الأكبر من الثروة والدخل والسلطة، للاحتفاظ بامتيازاتها، وإجبار بقية السكان على الرضوخ لهذا الوضع أو اختراع الأسباب المتجددة التى تبرر استمرار الوضع على ما هو عليه. وهذا هو بالضبط ما كان يجرى دائماً فى الولايات المتحدة ولا يزال منذ أن استوردوا العبيد السود من إفريقيا، وحتى عصر استيراد أصحاب بشرات من ألوان أخرى. فى جميع الأحوال يقال إن الهدف هو حماية كرامة الدولة وأمنها، وإن الخطر هو خطر يواجه الولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة إن الهدف هو دائما حماية مصالح فئة صغيرة جداً من السكان. قال الرئيس بوش، فى أعقاب الحوادث الأخيرة، إنه يحتاج إلى موافقة الكونجرس على اعتماد عشرين بليون دولار لمواجهة نفقات مكافحة الإرهاب، وهو إنفاق سيدخل فى الأساس فى جيوب أصحاب مصانع الأسلحة والطائرات، وقال إن هذا المبلغ لن يأتى من زيادة الضرائب، فهو لا يريد أن يصيب بالضرر نفس الفئة التى يسهر على حماية مصالحها، بل سيأتى من صندوق التأمينات الاجتماعية الذى يحمى

مصالح بقية الأمريكيين . وكان الحزب الديمقراطى يعترض من قبل على استخدام أموال هذا الصندوق مثل هذا الاستخدام ، أما الآن فقد هب الجميع فى الكونجرس ، جمهوريين وديمقراطيين ، يصفقون ويوافقون . والذين سيدفعون الثمن هم كالعادة صغار الأمريكيين وفقراؤهم . والهستيريا الحالية التى خلقتها وتغذيها وسائل الإعلام باستمرار تؤدى وظيفة فعالة للغاية فى تسهيل هذه المهمة ، هذه المهمة التى يسميها ناعوم تشومسكى «ضبط السكان» (Population Control) ، ليس بالطبع بمعنى تحديد النسل ، وإنما بمعنى ترويضهم وإلزامهم حدودهم . هذا التعاون الكامل بين وسائل الإعلام وتلك الفئة المستأثرة بالجزء الأكبر من السلطة والثروة والدخل ، ليس غريباً بالمرة ، فالصحف الكبرى (مثل نيويورك تايمز) وقنوات التليفزيون الرئيسة (مثل سى . بى . إس C.B.S) مملوكة هى نفسها لما تملكه هذه الفئة نفسها من شركات (من أمثال جنرال إليكتريك ووستنج هاوس) .

كان جورج أورويل منذ خمسين عاماً يحاول بكل ما كان يملكه من قوة التعبير ، وكل ما بقى له من صحة ، أن يحذرنا من هذا المصير . ولكننا للأسف لم نعط كلامه ما يستحقه من اهتمام ، ولم ننزعج بقدر انزعاجه مما يمكن أن يصير إليه العالم . ولكن ها هى ذى أحداث نيويورك وواشنطن تعطينا فرصة جديدة للانتباه والتفكير فى الأمر . وإن كانت المناسبة مأساوية للغاية .

(٣)

إرهاب الكلمات

عندما قال شكسبير عبارته الجميلة والمشهورة «ما أهمية الاسم؟ إن الوردة ستظل رائحتها ذكية أيا كان الاسم الذى نطلقه عليها»، لم يكن ليتصور ما يمكن أن تحدثه وسائل الإعلام من تخريب وتدمير لهذه القاعدة. فما أسهل على هذه الوسائل أن تجعل الشيء الجميل كريها والشيء الكريه جميلاً بمجرد تغيير اسمه. بل إن هذا هو مافعلته بالضبط باسمها هى نفسها، عندما سمت نفسها «وسائل الإعلام»، وهى فى معظم الأحوال لا تنشر إعلاما يزيد من معرفتنا بالأمور بقدر ما تنشر إعلانا ودعاية تضللنا عن الحقيقة. وقد قبلنا نحن بسذاجة هذا الاسم «وسائل الإعلام» لمجرد كثرة ترديده، وقبلنا أن يكون لهذا «الإعلام» وزارة تعرف باسمه. بل ولم نجد غضاضة فى أن يعامل كعلم يدرس فى الجامعات فى كلية تعرف باسمه أيضاً. ها هو إذن شيء كريه «غسيل المخ» يعامل وكأنه شيء جميل، بمجرد تغيير اسمه إلى «إعلام».

والحيلة سهلة جداً يمكن لأى شخص استخدامها. إذ فلنفرض أنك بصدد ظاهرتين، إحداهما طيبة والأخرى خبيثة، ومع ذلك فبينهما أيضاً بعض أوجه الشبه. ما عليك إلا أن تستخدم اللفظ الدال على الظاهرة الطيبة عند الكلام عن الخبيثة. فإذا كررت هذا الاستخدام عدداً كافياً من المرات، زالت من أذهان الناس بالتدريج القدرة على التمييز بين الطيب والخبيث، وحظى الثانى بنفس السمعة الطيبة التى يحظى بها الأول.

انظر مثلا ما فعلته إسرائيل بكلمة «السلام». فهناك شيئان مختلفان أشد الاختلاف. أحدهما هو جلوس طرفين متحاربين على مائدة المفاوضات للوصول إلى اتفاق ينهى الحرب بينهما، بأن يتنازل كل من الطرفين عن بعض مطالبه ويتعهد كل منهما بعدم إطلاق النار على الآخر، ويلتزم الطرفان بالفعل بما اتفقا عليه فيسود بينهما «سلام». ولكن هناك أيضاً قيام أحد الطرفين المتحاربين بإجبار الطرف الآخر على التوقيع على اتفاق لا يمكّن الطرف الضعيف من الحصول على أى مطلب مهم من مطالبه، مستخدماً فى ذلك ما قام به من قبل من أعمال القتل والتشريد والتجويع، والانفراد به بعد عزله عن قومه وأنصاره واستخدام دولة عظمى فى التهديد بمزيد من القتل والتشريد والتجويع إذا لم يوقع. ثم إذا بهذا الطرف المحتال، بمجرد أن يحصل على توقيع الطرف المسكين على «اتفاقية السلام» هذه، يرمى بالاتفاق عرض الحائط ويستمر بالضبط فيما كان يفعله من قبل، من قتل وتشريد وتجويع. فإذا احتج أحد على ما يحدث صاح الجميع به «هل أنت إذن ضد السلام؟». وهكذا استخدمت كلمة رائعة، هى السلام، استخداماً بالغ البشاعة. فعملية «السلام» لابد أن تستمر، والدبلوماسيون ورجال الأمم المتحدة رائحون غادون فى سبيل دفع «عملية السلام» أو خوفا على «عملية السلام» من أن تتوقف، ويطلق اسم السلام على الفنادق الجديدة ومحلات السوبر ماركت والترع والكبارى... إلخ، وعندما يريد الطرف المغبون والمقهور أن يحتج على ما يفعله الطرف الآخر به، لم يجد أمامه ويا للحسرة، من كلمات الاحتجاج إلا هذه العبارة البالغة الذل والضعف «ألا تتفضلون بمحاولة إقناع هذا الطرف الآخر بالالتزام ببنود اتفاقية السلام ؟».

إن الأمر لا ينطلى بالطبع على الجميع. فما أكثر صحفيينا ورسامى الكاريكاتير عندنا الذين تندروا بتسمية هذا الذى يحدث باسم السلام، بل واكتفوا أحيانا، إمعانا فى التندر بها، بالإشارة إلى هذه العملية القبيحة بلفظ «العملية»، على أساس أن القارئ سوف يفهم على الفور أنه ليس هناك «عملية» إلا عملية السلام،

ولكن المدهش أن كثيراً أيضاً من كتابنا المحترمين وسياسيينا مستمرون فى استخدام هذا اللفظ «السلام» وكأنه وصف صحيح لما يحدث.

حدث مؤخراً شيء مشابه مع كلمة «الإرهاب». إن كلمة إرهاب كلمة قديمة بالطبع فى كل اللغات، ولكنها لم تستخدم بالمعنى المنتشر الآن إلا حديثاً جداً. وقد يستغرب المرء عندما يتذكر أن استخدامها فى السياسة ظل وقتاً طويلاً يكاد يكون مقصوراً على وصف الحكومات وليس الأفراد. فكانت تستخدم عادة لوصف حكم ديكتاتورى، فيقال إنه يقوم على نشر الإرهاب، أى تخويف الناس لتسهيل مهمة حكمهم، فاستخدم اللفظ (Reign of terror) لوصف أعمال حكومة اليعاقبة فى أعقاب الثورة الفرنسية، ووصفت بالإرهاب حكومة فرانكو فى إسبانيا وحكومة ستالين فى روسيا وحكومة بينوشيه فى شيلى... إلخ. أما أن تقوم حفنة من الأفراد أو جماعة من الناس «بإرهاب» حكومتهم أو أى حكومة أخرى فكان أمراً نادر الحدوث ولا يخطر كثيرا بالبال. عندما قام مثلا مجموعة من الشباب المصريين بمهاجمة قوات الاحتلال الإنجليزى المرابطة فى قناة السويس فى ٥١ ـ ١٩٥٢، قبيل قيام ثورة يوليو، فى هجمات فردية وفجائية لإقلاق مضاجع الإنجليز وزرع الخوف فى قلوبهم أملاً فى أن يدفعهم هذا إلى الرحيل عن مصر، وهى هجمات كانت تتسم بالخطورة البالغة على حياة القائمين بها، كان هؤلاء يسمون، حتى من الإنجليز أنفسهم، «بالفدائيين»، وقد كانوا بالفعل كذلك، إذ كانوا على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل تحقيق الجلاء، أى أن يدفعوا حياتهم «فداء» للوطن. كذلك عندما شرع أفراد من جماعات المقاومة الفلسطينية فى التسلل عبر حدود بعض الدول العربية المتاخمة لإسرائيل ومفاجأة الإسرائيليين المتاخمين على الحدود بتفجير قنبلة فيهم أو إطلاق الرصاص عليهم، قبيل وفى أعقاب الهجوم الإسرائيلى فى ١٩٦٧، كان هؤلاء يسمون أيضاً بالفدائيين لنفس السبب. وكانت إسرائيل تسميهم أحياناً بنفس هذا الاسم. ظللنا فترة طويلة إذن نسمع الدولة الظالمة والمستخدمة لأساليب البطش بالإرهابية، ونسمى من يقاوم مثل هذه الدولة «بالفدائى». فما الذى حدث

ليقلب الأمور رأسا على عقب على النحو الذى نراه الآن، فيسمى الفدائى إرهابيا والدولة الإرهابية تسمى دولة محبة للسلام؟

التفسير فى رأيى كالآتى. عندما لاح فى الأفق قرب سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية كلها، منذ نحو خمسة عشر عاماً، واستلم جورباتشوف الحكم وبدأ سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى من جانب الاتحاد السوفيتى على الغرب، ومن ثم دخل الاتحاد السوفيتى فى علاقات جديدة من الصداقة والوئام مع الولايات المتحدة، أدركت الولايات المتحدة أن الحياة سوف تصبح صعبة جداً، من ذلك الوقت فصاعداً، لو لم تخترع على الفور عدواً جديداً يحل محل الشيوعية، إذ إن وجود مثل هذا العدو ضرورى دائما ولا غنى بالمرة عنه. ضرورى أولاً للاستمرار فى تخويف الشعب الأمريكى نفسه حتى يصبح من الممكن تبرير الإنفاق على السلاح، وعلى مختلف الأعمال الحربية فى الخارج التى يعود النفع الأكبر منها على أصحاب مصانع الأسلحة بمختلف أنواعها، وتمرير الإغداق على مراكز بحوث الفضاء وتطوير السلاح. ولكن من الضرورى أيضا تخويف شعوب الدول الحليفة فى العالم الصناعى نفسه، وعلى الأخص فى أوروبا، لتبرير إنفاق هذه الدول الأوروبية بدورها على السلاح ولتبرير إقامة قواعد أمريكية فى أوروبا، ولإرغام هذه الدول الحليفة على قبول المطالب الأمريكية فى مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية بحجة أن أمريكا هى القادرة على حماية هذه الدول الحليفة من العدو المشترك. وأخيراً فإن خلق هذا العدو ضرورى لتحويل جزء لا يستهان به من ثروات من العالم الثالث «المتمتعة» بالحماية الأمريكية، لدعم الاقتصاد الأمريكى، كما رأينا المرة تلو المرة فى تخويف دول الخليج العربية من صدام حسين، وتخويف دول أمريكا اللاتينية من فيديل كاسترو، مع أن اعتبار أمثال صدام حسين فى العراق أو فيديل كاسترو فى كوبا أعداء خطرين يهددون سلامة الشعب الأمريكى بل والبشرية كلها، كان جديراً بإثارة الضحك بدلاً من الخوف.

اهتدى الأمريكيون إلى ابتداع هذا العدو الخطير «الإرهاب»، وهو ما ثبت أنه ملائم جداً أيضاً للإسرائيليين. وهى كلمة لو تأملتها قليلا لوجدت أنها لايمكن أن تصلح، فى أى ظروف عادية اسما لأى عدو على الإطلاق. «فالإرهاب» ليس دولة كالاتحاد السوفيتى والصين، وليس شخصا كصدام حسين أو كاسترو، بل هو معنى مجرد لا يتجسد فى شخص معين يمكن الإشارة إليه أو القبض عليه، ولا فى دولة بعينها يمكن إطلاق النار عليها أو حصارها أو مقاطعتها اقتصادياً. إذن فوصول الأمر إلى حد إعلان أن العدو الجديد هو «الإرهاب»، هكذا دون حاجة إلى وصف ملامحه أو تحديد مكانه، وإلى حد أن يكون باستطاعة رئيس دولة كبيرة أن يقف ليقول بملء شدقيه إن عدونا اللدود هو الآن هذا «الإرهاب»، وأن يعلن الحرب عليه، ويتوقع أن يصدقه عدد كبير من الناس ويصفقوا له، وأن يقدموا له الدعم والتأييد، أن يصل الأمر إلى هذا الحد، فهذا هو الدليل الأكيد على حجم الهوة التى تدهورنا إليها من حيث غسيل المخ واللعب بعقول الناس، وعلى مدى التقدم الذى حققته وسائل «الإعلام» فى ميدان «الإرهاب بالكلمات».

ذلك أن المطلوب الآن هو أن نسوى بين أشياء مختلفة أشد الاختلاف، وفى نفس الوقت أن نميز بين أشياء ليس بينها فارق مهم على الإطلاق. فالمطلوب منا أن نعتبر ما قام به بعض الأفراد من قتل عشرات السياح فى الأقصر فى خريف ١٩٩٧، ثم قيامهم بالتمثيل بجثثهم قبل أن يفروا هاربين، لا لهدف على الإطلاق إلا الإساءة عن عمد فى رأيى، إلى سمعة الإسلام والمسلمين وضرب الاقتصاد المصرى لعدة سنوات وإذلال الحكومة المصرية فى مواجهة مطالب واشنطن وإسرائيل، المطلوب منا أن نعتبر هذا العمل الحقير من نفس نوع قيام بعض الفلسطينيين بعمل انتحارى داخل إسرائيل فى محاولة أخيرة للفت أنظار العالم إلى عدالة قضيتهم وإلى بشاعة ما يفعله الإسرائيليون بهم فى بلادهم هم بعد أن حولوا حياتهم إلى جحيم. المطلوب منا اعتبار هذين

العملين متساويين وذلك باستخدام حيلة حقيرة هى تسميتهما بنفس الاسم وهو «الإرهاب».

من ناحية أخرى يطلب منا التمييز بين حادثتين متشابهتين من حيث درجة البشاعة والقسوة عن طريق تسميتهما باسمين مختلفين، وهما حادث قتل أربعة آلاف شخص من المدنيين الأبرياء بتفجير مبنى مركز التجارة العالمى فى نيويورك، والقيام بقتل الأطفال والشيوخ الأبرياء فى العراق بتجويعهم ومنع وصول الدواء لهم. فالأول يسمى إرهابا والثانى يسمى بمختلف الأسماء الزائفة، من الدفاع عن الشرعية الدولية إلى قيام دولة عظمى بتأديب حاكم إرهابى فى العراق تصادف أنه كان قبل ذلك بوقت قصير الصديق الحميم لنفس الدولة العظمى.

والآن تعد نفس الدولة العظمى العدة للقيام بأعمال مماثلة لما فعلته فى العراق فى أمكنة مختلفة من العالم. فإذا أرادت الوصول إلى أفغانستان، قالت إن الإرهاب الآن فى أفغانستان. وإذا أرادت ضرب العراق مرة أخرى، قالت إن الإرهاب رؤى وهو يسير فى بغداد، وإذا أرادت تحقيق مشروع لإسرائيل فى جنوب لبنان قالت إن معلومات جديدة وصلت بأن الإرهاب يعيش الآن فى لبنان. . . إلخ.

ليس من المدهش أن يمارس السياسيون مثل هذا الإرهاب الكلمات، سواء في ذلك سياسيو الدولة التى تقوم بإرهاب الآخرين وسياسيو الدول السائرة فى ركابها، ولا من المدهش أن تمارس هذا الإرهاب بالكلمات وسائل الإعلام فى هذه الدول، إذ إنها تتكلم بلسان سياسييها. إنما المدهش أن نرى مثقفين ومفكرين فى بلادنا يستخدمون نفس الكلمات وبنفس المعانى التى أعطاها لها مبدعوها. فما أكثر المثقفين المصريين والعرب الذين استخدموا كلمة «السلام» خلال العشرين عاماً الماضية نفس هذا الاستخدام المضلل والمنافى للعقل، وها هم الآن لا يجدون غضاضة فى استخدام كلمة «الإرهاب» بنفس الطريقة، حتى لو كان هذا

الاستخدام ينطوي على وصف أعمال المقاومة الفلسطينية من أجل تحرير بلادهم بالإرهاب.

لم يكن شكسبير ليتصور بالطبع، منذ أربعة قرون، أن يصل الأمر إلى هذا الحد: أن تفقد الوردة الجميلة رائحتها الذكية بمجرد إطلاق اسم آخر عليها، وأن تعامل أخبث الأشياء رائحة كما تعامل الوردة الجميلة.

(٤)

الحقيقى والزائف
فى الأحداث الأمريكية

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ، وهو يتابع الأحداث المترتبة على حادث تفجير برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن، سمات كثيرة مشتركة مع أى هجمة سابقة من الهجمات الاستعمارية أو أى حركة من حركات البطش الاستعمارى.

فها هى ذى أقوى دولة فى العالم تفاجئنا بعبارات التهديد والوعيد، وبالويل والثبور وعظائم الأمور، ثم قيامها بإعلان الحرب، ثم فرض إرادتها على الدول الحليفة والدول التابعة لها، وإجبارها جميعاً على إعلان التأييد الكامل لكل ماتتخذه من إجراءات حربية، دون أى تحفظات، وإعلانها أن «من ليس معنا فهو ضدنا».

ثم ها هى تقوم بتجييش الجيوش وإرسال قواتها هنا وهناك، ثم ضربها لدولة صغيرة، لا حول لها ولا قوة، ومن أفقر دول العالم طرّاً، ليس على أرضها مبنى أو مصنع تبلغ قيمته قيمة الصاروخ الذى تضرب به، ويستمر الضرب أسبوعاً بعد آخر بعنف لا يتناسب بالمرة مع ضعف هذه الدولة وقلة حيلتها، مع إصرار الدولة العظمى على أن الضرب سيطول ولن يتوقف بسهولة.

وكما هو الحال دائماً مع أى هجمة استعمارية، أو أى حركة من حركات البطش

الاستعمارى، هناك الأهداف الحقيقية لهذا البطش، وهناك «الخطاب الإنشائى» الذى يقال لتبرير هذا البطش. وقد تعوّدنا فى الماضى أن يكون هذا الخطاب الإنشائى منبت الصلة بالأهداف الحقيقية. فلم يحدث قط أن قامت دولة استعمارية، فى أى حركة تقوم بها من حركات البطش، بالإفصاح عما تنوى عمله بالضبط أو عما تستهدفه منه. كانت الهجمات الاستعمارية تقترن دائماً بكلام يتسم بنبرة أخلاقية عالية مما يجب تصنيفه فيما يسمى الآن «بالعلاقات العامة». والحاجة إلى هذا الخطاب الإنشائى ذى النبرة الأخلاقية العالية أمر بديهى ومفهوم تماماً، إذ بدون هذا الخطاب الإنشائى يصعب تمرير هذا العمل من أعمال البطش (أو تسويقه) لدى الرأى العام، سواء فى الدولة الاستعمارية نفسها، أو فى الدول الحليفة. كما يؤمل بالطبع فى أن يصدقه أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب الذى يجرى الاعتداء عليه والبطش به.

يلاحظ أيضاً أن هذه النبرة الأخلاقية العالية فى الخطاب الإنشائى (الذى قد تنفق عليه الملايين أو البلايين من الدولارات) تزداد ارتفاعاً، كما يزيد حجم الإنفاق على ترويجه، كلما زاد ادعاء الدولة بأنها دولة ديمقراطية. ففى مثل هذه النظم المسماة بالديمقراطية تزداد الحاجة إلى استخدام وسائل غسيل المخ (التى كثيرا ما تسمى بوسائل الإعلام) ما دامت وسائل القمع السافر مرفوضة ومستبعدة. ومن ثم تزداد الحاجة إلى استخدام مختلف الأساليب الغوغائية فى الترويج للعمل الاستعمارى. نعم، لقد اقترنت الحركات الاستعمارية دائما بخطاب إنشائى ذى نبرة أخلاقية، كتبرير الهجوم الاستعمارى بنشر المسيحية أو بنشر مبادئ الديمقراطية والمساواة أو برسالة الرجل الأبيض فى تمدين الرجل الأسود أو البنى أو الأصفر، أو بالدفاع عن الأقليات، أو تثبيت مبادئ الشرعية الدولية... إلخ. ولكن يلاحظ على النبرة الأخلاقية فى الخطاب الإنشائى الذى يقترن بالهجمة الاستعمارية التى تلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أنها تتسم بدرجة

عالية نسبياً من الغوغائية والتهافت حتى ليعجب المرء كيف يمكن أن يصدق أحد هذا الكلام الذى يُردّد على الأسماع.



يلاحظ أيضاً أن الخطاب الإنشائى المصاحب لأى حركة من حركات البطش الاستعمارى يحتاج دائما إلى وقوع «حادثة»، مهما كانت منبتة الصلة بالأهداف الحقيقية المتوخاة من هذا البطش.

فالاحتلال الإنجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ احتاج لتدشينه إلى وقوع تلك المشاجرة بين حمّار مصرى وراكب مالطى من رعايا بريطانيا العظمى، وما تلا ذلك من قتل لبعض الأجانب وبعض المصريين مما دفع بريطانيا للتدخل واحتلال مصر لمدة أربعة وسبعين عاماً. وفى تدشين الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ كانت الحادثة هى قيام رجل من الصرب بقتل الأرشيدوق النمسوى، مما أدى بالامبراطورية النمسوية / المجرية إلى توجيه إنذار يتضمن مطالب متشددة من حكومة الصرب ويهددها بالحرب إذا لم تستجب لها. وقد حاول الصرب أن يتجنبوا الحرب بأى ثمن دون جدوى، فلم ينفعهم قبول تسعة من بين العشرة مطالب، وكانت النتيجة حرباً عالمية استمرت أكثر من أربع سنوات. كذلك احتاجت حرب الخليج الثانية فى ١٩٩١ وما أدت إليه من قدوم القوات الأمريكية للاستقرار فى المملكة السعودية والكويت إلى قيام صدام حسين بالهجوم المفاجئ على الكويت معلنا إياها ولاية من ولايات العراق.

من الطبيعى أن تحتل هذه «الحادثة» الجزء الأكبر من اهتمام الناس فى الأيام التالية لها مباشرة، فتصبح هى شغلهم الشاغل، على الرغم من أنها قد لا تكون لها صلة على الإطلاق بما يجرى الإعداد له. ولكن مع مرور الأيام، وتتابع الأحداث، واتضاح الأهداف الحقيقية أكثر فأكثر، يبدأ الناس فى التفكير فى أشياء أخرى غير الحادثة التى اقترنت بوقوع الاعتداء فى البداية، حتى تكاد هذه الحادثة أن تنسى

نسياناً تاما. فمن منا اليوم، عندما يتكلم عن الاحتلال الإنجليزى لمصر، يذكر قصة الحمّار المصرى والراكب المالطى؟ ومن ممن يتكلم اليوم عن الحرب العالمية الأولى، يعنى بذكر مقتل الأرشيدوق؟ بل حتى فيما يتعلق بهجمة حديثة مثل حرب الخليج الثانية، لم يعد أحد يتكلم كثيراً عن الأسباب التى يمكن أن تكون قد دفعت صدّام حسين للهجوم على الكويت، بينما كانت كل تساؤلاتنا فى الأيام الأولى تدور حول مثل هذه الاعتبارات: هل فعلت الكويت شيئاً أغضب صدام حسين؟ أم هل هو جنون العظمة؟ أم هو شعوره بالقوة بعد حربه مع إيران؟ أم هى رغبة حقيقية فى استرداد فلسطين؟ أم أن السفيرة الأمريكية فى بغداد هى التى وضعت الفكرة فى ذهنه، وأفهمته أن الولايات المتحدة لن تعترض طريقة إذا قرر احتلال الكويت؟ إلى آخر هذه الأسئلة التى لم تعد الآن تثير اهتماماً يذكر بعد أن رأينا تطور الأحداث وعرفنا من هو المستفيد الحقيقى مما حدث.

شيء مماثل جداً يحدث الآن. فنحن ننفق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً فى محاولة الإجابة عن أسئلة من نوع: من هو المدبّر الحقيقى لحادث مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع؟ هل كان حقاً عربياً ومسلماً أم هو من الصرب؟ أم هو لا بهذا ولاذاك بل من اليمين الأمريكى المتطرف؟ والأرجح أن هذه الأسئلة ستفقد أهميتها بعد أن تتضح تماماً شخصية المستفيد أو المستفيدين مما حدث.

أما الخطاب الإنشائى الحالى فيدور حول تلك الشخصية الأسطورية: أسامة بن لادن، التى شبهها صحفى إنجليزى عاقل، مؤخراً، بشخصيات روايات شارلوك هولمز. وهو خطاب إذا أمعنا النظر فيه، نجده بالغ الطرافة ومثيرا للضحك فى بعض جوانبه، ولكنه مأساوى وسخيف ومثير لمنتهى الغضب فى جوانب أخرى. أما الطرافة فتجدها مثلا فى قيام الإدارة الأمريكية بإعلان مسئولية أسامة بن لادن عما حدث قبل انقضاء ثلاث ساعات من وقوعه وقبل أن يبدأ أى تحقيق جدى. ثم بعد ثلاثة أسابيع من التحقيق تعلن هيئات التحقيق الأمريكية ما تعتبره أدلة دامغة على إدانة بن لادن فإذا بها، كما قال أحد خبراء القانون الإنجليز، لا تكفى لتقديم بن

لادن للمحاكمة ناهيك عن إدانته. من بين الأدلة «الدامغة» مثلا اتصال تليفونى قيل إنه جرى بين بن لادن وبين والدته بالتبنى المقيمة بدمشق قال لها فيه إنه يزمع القيام بعمل خطير فى وقت لا يبعد كثيراً عن ١١ سبتمبر، وهو شيء مستغرب جداً من إرهابى خطير له مثل ذكاء وألمعية بن لادن. فإذا احتوى تقرير الأدلة على دليل أقوى قليلا من هذا، لم يفصح التقرير عن أساسه ومصدره «حفاظا على السرية الواجبة».

الصورة التى ترسم لأسامة بن لادن هى إذن صورة مليئة بالمتناقضات، شأنها شأن الشخصيات الأسطورية، فهو رجل خطير جداً بدليل قدرته على تدويخ الإمبراطورية الأمريكية، ولكنه أيضاً ساذج جداً كما رأينا حالاً. وهو رجل متخلف جداً فى تفكيره، بدليل تأييده لحركة طالبان، ولكنه ذو قدرة خارقة على تنظيم الرجال وتوجيههم لاستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، وقادر على النجاة بنفسه من كل محاولات الإيقاع به التى تبذلها أقوى أجهزة المخابرات فى العالم. وهو يعيش عيشة غاية فى البساطة والتقشف بحيث يكتفى فى طعامه بكسرة خبز وبضع بلحات، ولكنه ثرىّ ثراء فاحشاً تقدر مدخراته ببلايين الدولارات. وهو فى بداية حياته مقاول أو تاجر مخدرات ويرتاد ملاهى بيروت الليلية، ولكنه الآن تقىّ ورع لا يقبل أى إساءة توجه لدينه وقومه.. إلخ.

ولكننا ما دمنا نتكلم عن بن لادن فلابد أن يسترعى انتباهنا شيء آخر غريب حقاً. وهو أن كل إرهابى خطير يبدو أنه يبدأ حياته دائما صديقا للولايات المتحدة ثم ينقلب عليها فيما بعد. فابن لادن كان رجل أمريكا والمخابرات الأمريكية فى الحرب ضد السوفييت، ثم تحوّل إلى رجل ورع بعد انتهاء هذه الحرب، وسيطر عليه الإيمان العميق بالله فأصبح يغضب لأشياء لم تكن تغضبه من قبل، مثل العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، وإن كانت أسرة بن لادن لازالت أحد المساهمين فى شركة أمريكية كبيرة اسمها «مجموعة كارلايل» (Carlyle Group)، وهى من أهم الشركات العاملة فى ميدان توريد الأسلحة للحكومة الأمريكية. ومن بين شركاء

أسرة بن لادن فيها الرئيس السابق بوش والد الرئيس الحالى . كذلك كان صدام حسين صديقاً صدوقا للولايات المتحدة ينفذ رغباتها فيما يتعلق بالثورة الإيرانية، ويتلقى منها المعونات الحربية والمالية الطائلة، ولكن أصابه الغرور فجأة، فيما يظهر، كما اكتشف فجأة أهمية القضية الفلسطينية وخطر إسرائيل، وقرر مهاجمتها، وإن كان بدلا من أن يرسل جيشه غرباً إلى إسرائيل أرسله جنوباً لاحتلال الكويت، وانقلب عدوا لدودا للولايات المتحدة التى أعلن رئيسها أنها لن تستريح حتى يقضى عليه. ومع هذا فها قد انقضت عشرة أعوام على هزيمة صدام حسين فى الكويت وانسحابه منها وصدور هذه التصريحات القاطعة من الرئيس السابق بوش بضرورة التخلص منه، ولازال صدام حسين حيا يرزق ورئيساً للعراق. مما لابد أن يلقى بعض الضوء على توعد الرئيس بوش الابن وتهديداته بأنه لن يهدأ له بال حتى يقضى على بن لادن، ويذكرنا ببيت الشاعر العربى القديم جرير فى هجاء الفرزدق : «زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً، أبشر بطول سلامة يا مربع»، وهو ما قد ترجحه أيضاً تصريحات أخيرة من الإدارة الأمريكية تحذر من الإفراط فى التفاؤل بسرعة القضاء على بن لادن وتقول إن الأمر قد يستغرق سنتين أو أكثر !

وتحديد المدة اللازمة للقضاء على بن لادن على هذا النحو يبدو غريبا، ليس فقط لتعلقه بأمر يصعب تحديد مدة له، ولكن أيضاً بسبب طول المدة المحددة، إذ كان المرء يتصور أن الولايات المتحدة بقوتها وتقدمها التكنولوجى والخبرة الطويلة لجهاز مخابراتها قادرة على إنجاز هذه المهمة فى مدة أقصر بكثير. خاصة وقد سمعنا مؤخراً أن محطة تليفزيونية صغيرة، هى قناة الجزيرة لدولة من أصغر دول العالم، وهى قطر، استطاع مراسلها إلى أن يصل بشكل أو آخر إلى بن لادن وأن يتسلم منه شريطاً للفيديو، سُجل بعد أحداث ١١ سبتمبر وأذيع على العالم كله. من الممكن للمرء أن يتصور مثلا أن كان من السهل على هيئة المخابرات الأمريكية، أو أى هيئة أمريكية أخرى مهتمة بأمر بن لادن، أن تتتبع هذا المراسل فى سيره إلى الكهف الذى يختفى فيه بن لادن، حتى تصل إليه فتقبض عليه، أو أن ترسل مع هذا المراسل شخصاً يحمل زكيبة أو شوالاً مملوءاً بالدقيق أو بشيء مماثل، ويراعى وجود ثقب

فى هذا الشوال يتساقط منه الدقيق أثناء سير المراسل، كما حدث فى قصة على بابا الشهيرة، حتى يسهل على هيئة المخابرات الأمريكية اكتشاف الطريق الموصّل إلى مكان اختفاء بن لادن !.

بل هناك أيضاً قناة الجزيرة نفسها ودولة قطر كلها. لقد قامت دولة قطر منذ سنوات قليلة بتغيير سياستها تجاه إسرائيل فى أعقاب انقلاب ملكى، واتخذت فى علاقتها الجديدة بإسرائيل منحى مختلفاً عن سائر الدول العربية، فأنشأت مع إسرائيل علاقات تتجاوز بكثير ما سمحت به أى دولة عربية أخرى. ثم أنشأت قناة تليفزيونية غربية هى قناة الجزيرة، بالغة التقدم فنيا وتكنولوجيا، ولكنها تدسّ من حين لآخر سموماً لصالح إسرائيل. هذه القناة فاجأت الجميع فى أعقاب ١١ سبتمبر بإذاعة بيان ثورى للغاية من بن لادن يستعدى الناس على أمريكا وعلى إسرائيل، فتتظاهر أمريكا بالغضب وتتهم قناة الجزيرة بأنها إرهابية مثل بن لادن، ولكن أمريكا لا ترسل طائراتها لضرب قناة الجزيرة أو دولة قطر مثلما ضربت أفغانستان. كما تتظاهر دولة قطر بأنها لم تفعل أكثر مما تعلمته من أمريكا نفسها من دروس فى احترام حرية الرأى والرأى الآخر ! المسألة، كما ترى ودية للغاية مع أن الأمر خطير لا هزل فيه، وتكرار إذاعته فى داخل أمريكا نفسها عن طريقة شبكة (سى . إن . إن C.N.N) عدة مرات فى اليوم الواحد، كان جديراً بإثارة غضب شديد من الإدارة الأمريكية، ولكن هذا لم يحدث مما يعنى إمّا أن الإرهاب شيء لا يخشى منه أو أنه تحت السيطرة التامة !.



هذا هو الجانب الطريف من الخطاب الإنشائى المستخدم منذ ١١ سبتمبر، أما الجانب المأساوى فيتعلق بطريقة تصويره للعرب والمسلمين. فبن لادن ليس مجرد إرهابى خطير، ولا هو مجرد زعيم لحركة سياسية متطرفة، ولكنه فى الأساس، وهذا أهم شيء فى نظر أصحاب هذا الخطاب الإنشائى، عربى ومسلم. ووسائل

الإعلام الأمريكية، ومعظم الأوروبية أيضاً، بل وهيئات التحقيق الأمريكية، تصدر كلها من الافتراض الآتى: كل عربى ومسلم مجرم حتى يثبت العكس. وإذا بنا نرى أن ما كان مقصورا على أفلام هوليود، التى احتفظت دائما للعربى والمسلم بأدوار الشريرين والخبثاء، أصبح الآن هو الأساس الذى تصدر عنه وسائل الإعلام وهيئات التحقيق، الأمر الذى أدى إلى أحداث اعتداء من مختلف الأنواع، وترسيخ شعور بالمذلة والمهانة بين السكان العرب والمسلمين فى أمريكا وأوروبا، تذكّر بلا شك بمعاملة اليهود فى ألمانيا النازية. ووجد العرب والمسلمين أنفسهم فجأة فى ورطة حقيقية. فهم مطالبون بأن يقدموا ما يثبت أنهم، على الرغم من كونهم مسلمين وعرباً ليسوا فى الحقيقة مجرمين، وأنهم رغم أن لهم «ملامح شرق أوسطية» لم يشتركوا فى تدبير الهجوم على مركز التجارة العالمى.

هذا الجزء الأخير من الخطاب الإنشائى، الخاص بالعرب والمسلمين هو على الأرجح من تأليف إسرائيل وحدها. فالفائدة التى تعود منه على الولايات المتحدة كان يمكن تحقيقها بطرق أخرى لا تعرض مصالحها للخطر فى المنطقة العربية والعالم الإسلامى، أما الفائدة التى تعود منه على إسرائيل والحركة الصهيونية فهى لاتقدر بثمن. فهذا التشويه لسمعة العرب والمسلمين وتعويد الأمريكيين على اعتبار العرب والمسلمين أعداءهم الطبيعيين، فضلاً عن فائدته فى التهوين من شأن ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، يحوّل الشعب الأمريكى كله إلى حليف لإسرائيل فى معركتها ضد العرب.



هذا كله يتعلق بما أسميته «الخطاب الإنشائى»، أما عن الدوافع الحقيقية فلابد من الاعتراف بأنه على الرغم من أن الخطة الموضوعة هى على الأرجح خطة مكتملة فى أذهان أصحابها، وأن مضمونها ومغزاها، من أولها إلى نهايتها، لابد أن يكون قد تم تأليفه من قبل البدء فى تنفيذها، فإنه لا يسمح لنا بمعرفة الأهداف الحقيقية من

هذه الخطة ولا مضمون القصة ومغزاها إلا شيئاً فشيئاً. كل يوم يرفع الستار عن جزء صغير مما تم ترتيبه، فنحاول في كل مرة أن نعيد التفكير في القصة من أولها حتى نفهم بالضبط ما في ذهن المؤلف. قد يحدث بالطبع أن يجري المؤلف، أو المخرج، تعديلات على بعض التفاصيل لدى ظهور ظرف طارئ أو حدوث شيء لم يكن متوقعاً، مثلما يضطر قائد الجيش إلى تأجيل ساعة الهجوم بسبب هطول الأمطار مثلاً، ولكن لابد أن تكون الأهداف المراد الوصول إليها في النهاية واضحة في ذهن أصحابها منذ البداية.

هذه الأهداف ليست بكل تأكيد القبض على بن لادن وأعوانه ولا معاقبة صدام حسين، فأمثال هؤلاء يؤدون كما رأينا خدمة لا يستهان بها لمخططي هذا الهجوم أنفسهم، وحتى إذا اضطرت الولايات المتحدة للقبض على هذا أو معاقبة ذاك، لأهداف إعلامية بحتة، فإن مثل هذا لابد أن يكون شيئاً عرضياً لا يدخل في الأهداف الأساسية المراد تحقيقها. فما هي هذه الأهداف الأساسية ؟.

لابد هنا أيضاً من الاعتراف بأن كثيراً مما يقال عن الدوافع الحقيقية للهجمة الأمريكية ليس أفضل كثيراً مما تقوله الدعاية الأمريكية عن هذه الدوافع، أي من مضمون الخطاب الإنشائي الذي يجري ترويجه. فالقول مثلا بأن المقصود هو الانتقام من الإسلام أو ضرب المسلمين حتى لا تقوم لهم قائمة، وأن وصف الرئيس بوش للحرب بأنها «صليبية» إنما يلمس كبد الحقيقة وإن زعم بعد ذلك بأنها كانت مجرد زلّة لسان، مثل هذا «التفسير» للهجمة الأمريكية قد يسهل علينا قبوله بل وقد نرتاح إليه، ولكنه أيضاً بعيد عن الحقيقة. إن التاريخ، سواء كان التاريخ الاستعماري أو غيره، لا تحكمه مشاعر من هذا النوع. أحداث التاريخ الكبرى قد تثير المشاعر حقا ولكنها، في الأغلب الأعم، لا تسببّها أو تحكمها المشاعر. وإنما الذي يسبب أحداث التاريخ الكبرى، بما في ذلك الحروب الصليبية نفسها، هو في الأغلب الأعم مصالح وأغراض اقتصادية وسياسية يمكن حساب معظمها بالورقة والقلم. تهييج المشاعر أمر مفيد بلا شك في كسب الحروب، ولكن الحروب

لا تقوم عادة بسبب هياج المشاعر، خاصة الحروب المهمة. والدلائل كثيرة على أن هذه الحرب، أو بالأحرى هذه الهجمة، هجمة مهمة.

إن شيئاً مماثلاً يمكن أن يقال عن القول الشائع أيضاً بأن الهدف لما يحدث هو «فرض الهيمنة الأمريكية» على العالم بأسره أو رغبة الولايات المتحدة فى إفهام العالم كله بأنها هى القوة الأعظم التى لا تستطيع أى دولة أخرى منازعتها. هذا الكلام ينسب لأمريكا شيئاً شبيهاً بما تنسبه أمريكا لابن لادن وصدام حسين. فهى طبقاً لهذا القول إرهابية تريد إثارة الفزع فى العالم لإرضاء نوازع شريرة وغير عقلانية. ولكن مثل هذا «التفسير» أيضاً لا يقدمنا خطوة واحدة نحو فهم حقيقة الأهداف المبتغاة مما يحدث، فهو أقرب إلى إصدار حكم أخلاقى منه إلى التفسير. لاشك أن ما يحدث يمكن جداً أن يترتب عليه فرض هذه الهيمنة الأمريكية، وتسليم العالم كله بزعامة الولايات المتحدة للجميع، ولكن هذا فى حد ذاته ليس هو الهدف، فالدولة نادراً ما تحركها نوازع من نوع ما يحرك الأفراد كحب السيطرة أو فرض الزعامة. فحتى لو وجد مثل هذه المشاعر عند زعمائها وقادتها، فالذى يحسم الأمر عادة ويوجه سياسة الدولة ويحدد خطواتها هو حسابات أكثر برودا وتعقلاً. من التفسيرات الشائعة أيضاً والتى يصعب على العقل قبولها، القول بأن ما حدث إنما يرجع إلى " غباء " الولايات المتحدة، وعجزها عن الفهم أو عن الاستفادة من دروس التاريخ، وأنها لا تعرف أين تكمن مصالحها الحقيقية ومن هم أعداؤها الحقيقيون، إلى آخر هذا الكلام الذى يصوّر دولة عظمى فى صورة شخص أهبل عبيط، يحكم تصرفاتها مثل ما يحكم تصرفات هذا الشخص من مشاعر عارضة، وإن كانت تصرفاتها تؤثر تأثيرا بالغاً فى أحوال العالم بأسره ومستقبله.

الحقيقة لحسن الحظ ليست بهذا السوء. إنها سيئة ولكنها ليست بهذه الدرجة من السوء. فالدول العظمى لا يمكن أن تتصرف بغباء. نعم إنها كثيراً ما تخطئ التقدير، ولكنها سرعان ما تصحح خطأها. إنها قد ترتكب جرائم أخلاقية شنيعة،

ولكن ارتكاب الجريمة الشنيعة شيء وارتكاب الخطأ الشنيع شيء آخر. إن الولايات المتحدة تحركها بلا شك أهداف أنانية للغاية، ولكنها تسلك فى سبيل تحقيق هذه الأهداف سبلا على درجة عالية من العقلانية. ذلك أن العقلانية، فيما أظن، شرط أساسى من شروط أن تصبح الدولة دولة عظمى وأن تستمر كذلك.

لابد أن الأهداف الحقيقية من الهجمة الأمريكية الحالية، والهجمات الأخرى التى ستتلوها، أهداف تتعلق بإعادة ترتيب العالم أو مناطق مهمة منه، لصالح الولايات المتحدة فى الأساس، ولصالح الرأسمالية العالمية بوجه عام، ولصالح إسرائيل أيضاً وبلا شك. تدل على ذلك عدة أشياء: منها حجم الهجمة نفسها وضخامة الاستعدادات لها، الحربية والدعائية على السواء، بل قد يكون منها أيضاً ضخامة الحادث نفسه الذى وقع فى ١١ سبتمبر. من هذه الدلائل أيضاً هذه الدرجة العالية من التوحد والتأييد من جانب الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى لما تتخذه الولايات المتحدة من خطوات. ومنها هذا الإصرار على التوسع فى معنى «الإرهاب» للسماح بإدخال جبهات أخرى جديدة فى دائرة الهجوم. ومنها أيضاً حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى وقف ما يحدث من تآكل، طوال ربع القرن الماضى على الأقل، فى تفوق مركزها الاقتصادى النسبى على سائر دول العالم، وما يحمله هذا التآكل من تهديد لمستقبل الولايات المتحدة الاقتصادى والسياسى، بما فى ذلك الحاجة إلى مواجهة هذا النمو الخطير فى المركز النسبى لقوى اقتصادية أخرى، والذى لا يسمح بالانتظار حتى يشكل تهديداً جدياً لمركز الولايات المتحدة، وأقصد على الأخص نمو قوة الصين، ولكن يضاف إليها أيضاً مجموعة النمور الآسيوية التى أصيبت مؤخراً بضربة اقتصادية شديدة فى ظروف ليس من الواضح تماماً من هو المسئول عنها.

من الدلائل أيضاً على خطورة الأهداف الحقيقية المبتغاة وعلى شخصية أصحابها، ما أحرزته إسرائيل من نجاح مشئوم طوال العشر سنوات الأخيرة على الأقل، وعلى الأخص منذ حرب الخليج الثانية والذى دشنها هجوم صدام حسين

على الكويت، فى إضعاف الفلسطينيين وتآكل وتدهور القوة العربية، عسكريا واقتصاديا وسياسياً ونفسياً، مما يسمح لإسرائيل بالسعى للظفر «بالجائزة» على هذا النجاح، فى صورة حسم القضية الفلسطينية نهائياً لصالحها، وإعادة ترتيب المنطقة العربية على نحو يضمن تحقيق المشروع الصهيونى، وهو هدف يلائمه تماماً هذا الإصرار على تحميل العرب والمسلمين دون غيرهم، المسئولية الكاملة عن «الإرهاب».

أضف إلى ذلك ما فوجئت به الرأسمالية العالمية خلال السنوات القليلة الماضية من نمو مذهل فى قوة الحركات المناهضة للعولمة، ونجاح هذه الحركات فى تعطيل مسيرة الرأسمالية العالمية لإرساء وترسيخ قواعد وإجراءات تحرير التجارة وحركات رءوس الأموال وحماية ما يسمى «بحقوق الملكية الفكرية» لشركاتها متعدية الجنسيات، مما يتطلب أن تدرج مثل هذه الحركات المناهضة للعولمة، إن عاجلاً أو آجلا، ضمن ما يسمى بالحركات الإرهابية.

إن كل الدلائل تدل على أن هذه هى الأهداف الحقيقية لما يتكشف الآن، أمام أعيننا يوما بعد يوم. فإذا أضفنا إلى هذا بعض المنافع الجانبية، والمهمة مع ذلك، والتى يمكن أن تجنيها هذه الأطراف المشاركة فى الهجوم، من انتشال الاقتصاد الأمريكى، والغربى بوجه عام، من حالة الكساد والركود والبطالة، (وهى الوظيفة التى حققها بنجاح باهر ما جرى قبل ذلك من حروب) وضمان استمرار تشغيل مصانع الأسلحة مما يجلب لأصحابها الأرباح الطائلة، وما لابد أن يترتب على هذه الهجمة وما يصاحبها من حملات دعائية من رأب لبعض الصدع الذى أصاب المجتمع الأمريكى ومحاولة لتوحيد الأمريكيين خلف هدف واحد بدلاً من تشتت مطامحهم وشيوع روح السلبية واللامبالاة بينهم... إلخ، إذا أضفنا كل هذه الأهداف الجانبية، تصبح لدينا قائمة قد لا تكون بعيدة عن الصحة للأهداف الحقيقية المبتغاة من الأحداث التى تلت ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (بل

وقد تكون هى الأهداف المبتغاة من أحداث ١١ سبتمبر نفسها) . أما كل هذا الكلام عن بن لادن والإرهاب، وعن صدام حسين والجمرة الخبيثة، وافتعال معارك مع مصر والسعودية بحجة تهاونهما فى التعامل مع الإرهاب، وكل هذه الإساءات التى لاتنقطع والموجهة للعرب والمسلمين، فهذا فى رأيى هو الجانب المزيف الذى لاينتسب للحقيقة بنسب .

(٥)

من بريطانيا ١٩٥٦ إلى أمريكا ٢٠٠١

من نافلة القول أن التاريخ لا يمكن أن يكرر نفسه بالضبط ، ومع ذلك فمن الممكن أن يجد المرء فى التاريخ حادثة شبيهة جداً من عدة نواحٍ بما يجرى اليوم، مما يمكن أن نستخلص منه العبر، ويزيد من فهمنا لما يحدث، بل وقد يجعلنا أقدر على التكهن بالمستقبل. إذ فلننظر مثلا إلى ما حدث لبريطانيا فى ١٩٥٦ ، أى منذ أقل قليلاً من نصف قرن ونقارنه بما حدث لأمريكا منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

فى يوليو ١٩٥٦ استيقظت بريطانيا يوماً لتسمع ذلك الخبر الفظيع (الفظيع بالنسبة لها بالطبع) بأن جمال عبد الناصر أمّم قناة السويس. كانت الخسارة الاقتصادية كبيرة ولكن الإهانة كانت أعظم. إذ كيف يجرؤ رئيس دولة صغيرة من دول العالم الثالث، ظلت تحت الاحتلال البريطانى لمدة ثلاثة أرباع قرن، ولم يكن قد مضى على مغادرة آخر جندى بريطانى لها أكثر من أسابيع قليلة، كيف يجرؤ على اغتصاب هذه الدرة الثمينة من درر التاج البريطانى؟ كان رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت، أنتونى إيدن، رئيسا لحزب المحافظين، وأرستقراطيا حتى النخاع، ولم يكن على استعداد بالمرة، مثلما كان من الممكن أن نتصور من رئيس حزب العمال مثلا، أن يقبل أن توجه إلى بريطانيا العظمى مثل هذه الإهانة من دولة لابد أن إيدن كان يعتبرها، ليست فقط موغلة فى الفقر، بل وأيضاً موغلة فى «عدم التحضر» .

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أوجه الشبه بين الغضب الذى عبّر عنه أنتونى إيدن والحكومة الإنجليزية فى ١٩٥٦، والغضب الذى عبّر عنه جورج بوش والإدارة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١: نفس العصبية وعدم القدرة على التصديق، والشعور بالإهانة أكبر من أى شعور بالحزن الشديد على الخسارة البشرية أو المادية، ونفس التصميم على الانتقام الفورى والعقاب الرادع، ونفس التعبئة «للعالم المتحضر» كله، ونفس الإثارة للنزعة العنصرية والتعالى والكلام عن التحضر والتخلف. بل ونفس التذكير بهتلر (وإن كان هذا قد جاء من إسرائيل) والتحذير من السكوت على الإرهاب (أو عبد الناصر) كما سبق أن سكتت بريطانيا على هتلر فازداد همجية.

كانت بريطانيا فى ١٩٥٦ فى موقف لا يحسد عليه، وكذلك أمريكا الآن، من عدة نواحٍ. كانت بريطانيا قد خرجت قبل سنوات قليلة، منتصرة فى الحرب العالمية الثانية، ولكن اقتصادها كان منهكا ومرهقا وديونها ثقيلة، وكان من الواضح للجميع أن مركزها النسبى فى الاقتصاد العالمى، سواء إذا قيس بنصيبها فى إجمالى الإنتاج العالمى، أو إجمالى الإنتاج الصناعى، أو بنصيب صادراتها فى مجمل التجارة الدولية، أو نصيب استثماراتها الخارجية إلى حركة رءوس الأموال فى العالم، آخذ فى الانخفاض بسرعة. كانت كل الدلائل فى منتصف الخمسينيات تدل على أنه لن يمضى وقت طويل حتى تتحول بريطانيا العظمى، التى حكمت حتى وقت قريب إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، إلى دولة كبقية الدول. قد تظل لفترة ما أهم وأقوى من دولة كالسويد أو النرويج، ولكنها لن تكون لها مكانة أو قوة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى. كان من الصعب على أنتونى إيدن أن يقبل هذه الحقيقة القاسية، ومن ثم أخطأ خطأ جسيما، وارتكب غلطة العمر بالهجوم على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦. وعندما اضطرت بريطانيا إلى الانسحاب مكسورة الجناح من بور سعيد فى ١٩٥٧، كانت قد أصبحت شيئاً مختلفاً تماماً عما كانت عليه قبل يوليو ١٩٥٦.

هناك أوجه اختلاف مهمة بالطبع بين حالة الاقتصاد الأمريكى اليوم، وحالة الاقتصاد البريطانى فى ١٩٥٦، ولكن هناك أيضاً أوجه شبه مهمة. إن من الواضح للجميع منذ فترة لا تقل عن ربع قرن، أن الاقتصاد الأمريكى يتراجع بالتدريج فى مركزه النسبى فى الاقتصاد العالمى باستخدام كل المؤشرات التى سبق ذكرها: نسبة الإنتاج الأمريكى إلى إجمالى الإنتاج العالمى، أو نسبة الإنتاج الصناعى، أو حجم الصادرات فى مجمل التجارة الدولية، أو نسبة الاستثمارات الأمريكية الخارجية إلى إجمالى الحركة الدولية لرءوس الأموال. وهذا التدهور فى المركز النسبى مستمر ولا يبدو أن هناك سبباً قويا للاعتقاد بإمكانية وقفه، فأسبابه ليست طارئة بل تتعلق بظروف تدور حول أهم محددات القدرة التنافسية.

ولكن أمريكا ترفض قبول هذه الحقيقة، وتتصرف كما لو كان من الممكن وقفها وقلبها إلى عكسها، وهى تأمر وتنهى حلفاءها وأصدقاءها وكأنها لا تزال هى وحدها المتربعة على عرش العالم، والقادرة على وضع رغباتها موضع التنفيذ، وإن كانت تصرّ دائماً على أن يساهم هؤلاء الحلفاء والأصدقاء فى دفع أنصبتهم (التى تحددها أمريكا دون استئذانهم) فى تكاليف ما تقرر القيام به من أعمال.

هناك شيئان مهمان، مع ذلك، يفرقان بين الحالين، حالة بريطانيا فى ١٩٥٦، وحالة الولايات المتحدة فى ٢٠٠١، الأول هو أن الاقتصاد الأمريكى الآن ما زال هو أكبر اقتصاد فى العالم، ولم يكن الاقتصاد البريطانى كذلك فى ١٩٥٦. والثانى، وهو الأهم وهو ما أريد التركيز عليه هنا، يتعلق بالقوة العسكرية.

إن قراءة التاريخ تعلمنا درساً كان يبدو - حتى الآن على الأقل - غير قابل للشك أو المناقشة، وهو أن المركز النسبى فى القوة العسكرية يتمشى دائماً مع المركز النسبى فى القوة الاقتصادية، وأن الدولة التى يعتريها ضعف جذرى فى الاقتصاد لابد أن يعتريها، إن آجلا أو عاجلاً، ضعف جذرى فى قدرتها على شن الحروب والانتصار منها. وقد كان هذا واضحاً تماماً عندما هاجمت بريطانيا مصر فى ١٩٥٦. لم يكن هناك شك فى أنها قادرة على أن تهزم مصر فى الحرب، ولكن

كان واضحا أيضا أنها غير قادرة على الصمود أمام تهديد عسكرى من الاتحاد السوفيتى، ولا على الاستمرار فى العناد إزاء الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الذى كان أقل ما يمكن أن يوصف به هو «الميوعة». الأمر يبدو الآن مختلفاً تماماً فيما يتعلق بالقدرة العسكرية للولايات المتحدة. إنها رغم ما أصاب مركزها النسبى فى الاقتصاد العالمى من تدهور، ما زالت بلا منازع صاحبة أقوى قدرة عسكرية. فإذا كان التاريخ يكرر نفسه حقاً، فإن علينا أن نتوقع أن التفوق العسكرى للولايات المتحدة لابد، إن عاجلاً أو آجلاً، أن يذوى ويزول مع التدهور النسبى لقوتها الاقتصادية. ولكننا هنا قد نفاجأ بظاهرة جديدة تلقى بالشك على استمرار صحة ماسبق أن تعلمناه من التاريخ، وهو اعتماد القوة العسكرية فى نهاية الأمر على القوة الاقتصادية. وقد نتبين أن ما كان صحيحاً فى عصور سابقة، أو ما يمكن تسميته بعصر «الدولة القومية»، قد لا يكون صحيحاً تماماً فى عصر «العولمة».

ذلك أن من الممكن جداً أن تكون القوة الاقتصادية هى العامل الحاسم فى نهاية الأمر، طالما كانت المصالح الاقتصادية الأساسية للدولة منحصرة داخل حدودها القومية، أما فى عصر العولمة، حيث تعتمد الدولة أكثر فأكثر على مصادر للثروة والدخل تقع خارج حدودها، فقد تكتسب القوة العسكرية درجة أكبر من الاستقلال، وتصبح أكثر قدرة على حسم المركز النسبى للدولة فى العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، قد يكون الأمر فى عصر العولمة أشبه بحالة ينتقل فيها مصدر ضخ الدم فى الجسم إلى مركز أو مراكز تقع خارج الجسم نفسه، وفى هذه الحالة تصبح القدرة على التحكم والسيطرة على هذه المراكز الخارجية (عن طريق القوة العسكرية) أكثر حسماً من ذى قبل. وإذا بالانتصار النهائى يكون من نصيب من استطاع السيطرة على الأطراف، مهما كانت القوة النسبية للقلب القابع داخل الجسم.

إن هناك دلائل عديدة على أن الولايات المتحدة تحاول منذ أن أدركت ما بدأ يصيب مركزها الاقتصادى النسبى فى العالم من تدهور، أن تستخدم تفوقها

العسكرى كوسيلة لإيقاف هذا التدهور وتحويل المسار إلى الاتجاه المعاكس، وذلك عن طريق التحكم فى بعض مراكز ضخ الدم الأساسية فى اقتصاديات الدول المنافسة، وعلى الأخص أوروبا واليابان، والواقعة خارج حدود هذه الدول. فهى تستخدم تفوقها العسكرى (وما ترتب عليه من علاقات خاصة مع الدول العربية المنتجة للبترول) فى التأثير على حجم إنتاج البترول وأسعاره بل وفى الجلوس على منابعه، كما حدث نتيجة لحرب الخليج فى أعقاب هجوم صدام حسين على الكويت، كما تستخدم هذا التفوق العسكرى للحصول على تنازلات اقتصادية مهمة من منافسيها، كلما دارت جولة من جولات التفاوض حول الترتيبات الاقتصادية للعالم.

إن هذا الاستخدام للقوة العسكرية لتحقيق مكاسب اقتصادية ليس شيئاً جديداً بالطبع، فالحروب الاستعمارية كانت دائماً صورة من صور هذا الاستخدام، ولكن الراجح أنه فى عصر العولمة يصبح هذا الاستخدام ممكناً بل وضرورياً بدرجة أكبر بكثير مما كان فى الماضى، حيث يصبح اقتصاد كل دولة من الدول الكبرى أكثر اعتماداً من أى وقت مضى على مراكز تقع خارج حدودها.

لم يكن الحال كذلك فى ١٩٥٦، ومن ثم اضطرت بريطانيا للانكماش عسكريا بمجرد أن انكمشت اقتصاديا. أما الولايات المتحدة الآن فهى تحاول أن تستخدم التوسع العسكرى كوسيلة لوقف انكماشها الاقتصادى، وقد جربت هذا عدة مرات خلال الثلاثين عاماً الماضية ونجحت فيه بدرجة ملحوظة. وهى لا تفعل هذا لمجرد صد الهجوم الاقتصادى الذى تمارسه دول عريقة فى التصنيع وأثبتت قدرتها المتزايدة على منافسة الاقتصاد الأمريكى، كأوروبا واليابان، بل تفعله أيضاً لصدّ أى هجوم اقتصادى متوقع فى المستقبل من جانب دول تشير الدلائل على سرعة تحوّلها إلى مصدر خطر حقيقى على الولايات المتحدة، وعلى الأخص الصين.

لابد إذن أن نقول إنه على الرغم من أوجه الشبه المهمة بين حالة الولايات المتحدة

الآن وحالة بريطانيا فى ١٩٥٦ ، فلا يجوز أن نستنتج بسهولة أن القصة الحالية سوف تنتهى بالولايات المتحدة إلى مثل ما انتهت به قصة ١٩٥٦ من انحسار لقوة عظمى . فحتى لو كانت هذه هى بداية أفول عصر الهيمنة الأمريكية ، فالأرجح أن هذه القصة ، بعكس القصة البريطانية ، ما زال فيها فصول كثيرة لم نقرأها بعد ، بل ولا يمكن حتى التكهن بما فيها .

(٦)

عولمة فى القهر
وعنصرية فى الفكر

ما أجمل أن يكون العالم بالفعل قرية كبيرة واحدة، كما يحلو لأنصار العولمة أن يصوروا لنا حالة العالم اليوم. ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك. نعم، العالم يتحول بسرعة إلى قرية واحدة كبيرة فى أشياء، ولكنه مازال كالمدينة الصغيرة القبيحة فى أشياء كثيرة، كما تدل على ذلك بوضوح أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها.

المفروض أن القرية الواحدة يعرف كل فرد من سكانها بقية السكان معرفة جيدة، بل وقد يعرف أخص خصائصهم وأسرارهم، فالمساكن متقاربة والشوارع ضيقة. ولا يمكن أن يخرج أحد من بيته دون أن يراه الجميع، ولا أن يتزوج أحد دون أن يعرف بذلك الجميع فيذهبون لتهنئته، أو يحدث له مصاب دون أن يذهب الجميع لمواساته.

والمفروض أن يتحد أهل القرية الواحدة فى السراء والضراء دون تمييز بين غنى وفقير، ولا بين الأبيض والأسود والأسمر، المسلم والمسيحى، ولا بين الصحيح والمعوق، فالجميع مخلوقات الله وهى بهذا الوصف جديرة بالاحترام، وبالمساواة فى المعاملة.

انظر الآن ما حدث فى الولايات المتحدة فى أعقاب ١١ سبتمبر. لقد انقلب

الأمريكي على العربى ، لدى أول إشارة ، كأن البعض كان متربصاً بالآخر صابراً عليه على مضض ، ينتظر فقط وقوع الحادث لينقض عليه . وفى غمضة عين يتقلب الأبيض على الأسمر والبنى وينسب إليه الجريمة دون انتظار لإجراء تحقيق ، مع أن تاريخ الأبيض فى ارتكاب الجريمة أطول وأعرق من تاريخ غيره . الأكثر مدعاة للدهشة من كل هذا ، الجهل المطبق الذى أظهره الأمريكيون ببقية خلق الله . ففى عصر العولمة الرائع يظهر أن الأمريكى لا يستطيع أن يميز الأفغانى عن العربى ، أو المسلم عن القبطى . ويظهر المتعلمون الأمريكيون جهلاً مطبقاً بالجغرافيا والتاريخ يخجل منه أى تلميذ فى مدرسة ابتدائية مصرية .

المفترض فى عصر العولمة أن تعرض على الناس كافة الآراء فيختارون أفضلها ، ويكون فى متناول أيديهم التعرف على حقيقة المواقف المتعارضة فيرجحون أقواها . ولكن وسائل الإعلام الأمريكية لا تعرض على الناس إلا رأيا واحداً . فليس لهم فى الحقيقة قدرة على الاختيار حتى إذا ظنوا أن لديهم هذه القدرة . فالقضية الفلسطينية لا تعرض إلا من وجهة نظر إسرائيل ، ولا يسمح للأمريكيين أن يعرفوا أن الإسرائيليين أخذوا أراضى الفلسطينيين وطردوهم منها .

كثيراً ما نسمع من يقول إن كل الآراء موجودة فى أمريكا لمن يرغب فى التعرف عليها ، ولكنى أعرف أن الأمريكى العادى (بل ومعظم غير العاديين أيضاً) ليس لهم من سبيل إلى التعرف على أكثر من رأى واحد إلا بشق الأنفس . فى كل مدينة جريدة واحدة سيارة ، فإذا وجدت جريدتان فهما تقولان نفس الشيء . والجريدة المختلفة لا يعرف بوجودها أصلا ، وإذا سمع أحد بوجودها فمن أشق الأمور الحصول عليها . وقل مثل هذا عن قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة الكبرى ، كلها تقول نفس الشيء ، مع اختلافات فى الشكل وطريقة العرض ولكن المضمون واحد . والإذاعات «المستقلة» ، أى التى تقول شيئاً مختلفاً لا يعرف معظم الأمريكيين عنها شيئاً ، وهى تقاوم وتكافح من أجل البقاء ، وتعيش من يوم لآخر على التبرعات ، وهى تستطعف مستمعيها كل يوم أن يتبرعوا لها إذا أرادوا أن

يستمر هذا الرأى المستقل مسموعاً. ذلك أن أصحاب الإعلانات لا يتعاملون مع مثل هذه الإذاعات شحيحة الجمهور، والتى تعارض وتنتقد النظام الذى يقوم على خدمة هذه الشركات صاحبة الإعلانات.

والأخبار تكاد كلها تدور حول أمريكا، وكأن ليس فى العالم غيرها، حتى مباريات التنس العالمية، يصعب جداً أن تشاهدها وأنت فى الولايات المتحدة إلا إذا كان اللاعب الأوروبى أو البرازيلى ينافس لاعباً أمريكياً. وأخبار بقية العالم، إذا ذكرت على الإطلاق تصاغ من وجهة نظر أمريكية بحتة على افتراض أن الأمريكى لا يهمه فى الواقع إلا المصلحة الأمريكية.

كيف يمكن أن نفسر هذا الوضع الغريب؟ دولة تقود دول العالم كلها وترفع أكثر من أى دولة أخرى شعارات العولمة، وهى أعلى الدول صوتا فى الدفاع عن الليبرالية السياسية والاقتصادية والتعددية، ولا تكف عن التغنى بمزايا الانفتاح عن العالم ومضار الانكفاء على النفس، وهى فى نفس الوقت أكثر الدول انكفاء على نفسها شعورياً وفكرياً وأقلها استعدادا لقبول أى كلام يشكك فى أفضليتها على العالمين. وهى الوحيدة (باستثناء إسرائيل) التى ابتدعت جريمة اسمها معاداة شعب معين، أى الشعب الأمريكى فى حالة أمريكا واليهود فى حالة إسرائيل، وهو مايسمى فى الحالة الأخيرة «بمعاداة السامية».

كيف نفسر أن تلك الدول التى تتزعم عولمة العالم، شعبها هو أمسّ شعوب العالم حاجة إلى المزيد من العولمة، لا بمعنى المزيد من فتح أبواب الاقتصاد، بل بمعنى المزيد من فتح أبواب النفس والعقل، لتقبل النقد والتسامح الحقيقى (لا اللفظى) مع أنماط الحياة والتفكير المغايرة لنمطهم؟.

قد يقال إن الظاهرة ليست بالغرابة التى تزعمها بل هى مفهومة وذات سوابق. فالاستعمار القديم كان بلا شك نوعاً من أنواع العولمة، جاء بدولة بعيدة الى دول أخرى فى أبعد أركان المعمورة لتحتلها وتخضعها وترسل خيراتها إلى الدول التى استعمرتها. وفى سبيل ذلك كانت الدولة الاستعمارية تنشيء وسائل مواصلات

جديدة تربط بينها وبين هذه المستعمرات وتوسع الموانئ وتعمقها، وتمد خطوط التلغراف لتسهيل الاتصال، تماماً كما تمد شبكة الـ سى . إن . إن (C.N.N) خيوطها لتربط سائر أركان المعمرة بمراكز القوة الجديدة. كانت الدولة الاستعمارية القديمة تغير الكتب التى يتعلمها أبناء المستعمرات فى المدارس، لكى يحتل تاريخ الدولة الاستعمارية مكان المركز، ولتصبح لغتها هى اللغة الأولى أو الوحيدة لسكان المستعمرات. فما هو أكثر «عولمة» من هذا؟ أن يصبح بإمكان الجزائرى أو التونسى أن يقرأ قصص زولا وأشعار راسين بالفرنسية، وأن يعرف الطفل السودانى أو الكينى تفاصيل ثورة كرمويل فى بريطانيا فى القرن السابع عشر، وأن يعرف أسماء المحطات التى يقف بها القطار الذاهب من لندن إلى برمنجهام؟.

كانت هذه عولمة بلا شك. ولكنها كانت عولمة فى اتجاه واحد. فقد استمر تلاميذ المدارس الإنجليزية والفرنسية يلقنون الدروس عن رسالة الرجل الأبيض فى تمدين الرجل الأسود أو الأسمر حتى انتهى الاستعمار الإنجليزى والفرنسى فى منتصف القرن العشرين. حينئذ فقط سمح للإنجليز والفرنسيين فى بلادهم بأن يعرفوا حقيقة الشعوب التى كانت خاضعة لهم. واستغرب الإنجليز والفرنسيون جداً أن يتبينوا أن رسالة الرجل الأبيض فى تمدين الأسود أو الأسمر لم تكن أكثر من نكتة سخيفة طويلة، وأن لدى هذه الشعوب السوداء والسمراء الكثير مما يمكن أن يعلموه للشعوب البيضاء.

كان من الضرورى لنجاح الاستعمار، فيما يظهر، أن تستمر شعوب الدول الاستعمارية فى جهلها المطبق بحقيقة الشعوب التى يستعمرونها، جاهلين بتاريخها وجغرافيتها، وأن يستمروا فى تصديق ما يقال لهم من أساطير عن وحشيتهم وهجميتهم، إذ كيف يمكن لهم لو عرفوا الحقيقة، أن يقبلوا ما تفعله حكوماتهم بهذه الشعوب؟.

العولمة إذن لا بد لها، إذا كانت تأتى عن طريق الاستعمار، أن تسير فى اتجاه دون الآخر. لا بأس من ترديد الكلام عن المزايا التى تجلبها العولمة للجميع دون استثناء،

بتقصيرها المسافات وتقريب الشعوب بعضها من بعض، ونشر المعرفة والمعلومات وجعلها فى متناول الجميع. لا بأس من ترديد مثل هذا الكلام، ولكن العولمة التى تأتى عن طريق الاستعمار لابد أن تنطلق من مراكز متحيزة وذات مصالح محددة، يهمها تقصير مسافات معينة دون غيرها، وأن تنشر معلومات معينة دون غيرها، وتلقن الناس أفكاراً بعينها وتحجب عنهم ما عدا ذلك.

فى جميع الأحوال لابد أن تتضمن العولمة زيادة سرعة نقل الجنود من مكان لآخر، وزيادة قدرة الطائرات على نقل القنابل، وزيادة الكفاءة فى نقل أخبار وصور شبكات التليفزيون والإذاعة المسموح بها والمختارة بعناية لأكبر عدد من الناس، أى لابد باختصار من عولمة القهر، ولكن من الممنوع استخدام نفس وسائل التكنولوجيا الحديثة فى إفهام الأمريكيين حقيقة الشعوب الخاضعة لهم، وحقيقة ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين، وحقيقة الدين الإسلامى، أو إفهامهم أن الشاب المسلم إذا قرر الانتحار لا يقول قبل انتحاره مباشرة «باسم الله الرحمن الرحيم» ولايقول بعد ذلك مباشرة «وباسم عائلتى»، كما زعمت جهات التحقيق الأمريكية فى حوادث سبتمبر لتلفيق التهمة لمسلم عربى، مما يمكن أن يصدقه الشعب الأمريكى المسكين ولا يمكن أن يصدقه مسلم أو عربى. بعبارة أخرى، إن العولمة لا يجوز أن تستخدم لإحداث أى تنوير حقيقى حتى تتغير موازين القوى فى العالم، وتتحول الولايات المتحدة إلى دولة كبقية الدول، كما تحولت دول استعمارية سابقة، كبريطانيا وفرنسا، إلى دول كبقية الدول.

(٧)

الحملة العنصرية ضد العرب والمسلمين

كلما تأمل المرء ما يتعرض له العرب والمسلمون خارج بلادهم، من حملة الإساءات والإهانات، منذ وقوع حوادث ١١ سبتمبر، تبدت له هذه الحملة أكثر سوءاً مما كانت تبدو لأول وهلة.

فالمرء يهوله أولاً مدى الاتساع الجغرافى للحملة، إذ تمتد من أمريكا غرباً إلى الصين شرقاً، مروراً بأوروبا الغربية والشرقية، ناهيك بالطبع عن إسرائيل. وهى لاتقتصر على وسائل الإعلام بل تشمل تصريحات السياسيين أيضاً، من البيت الأبيض الأمريكى إلى رئيس الوزراء الإيطالى إلى الرئيس الصينى. ووسائل الإعلام المشتركة فى الحملة تشمل كل شيء، ليس فقط التليفزيون والإذاعة والصحف والكتب بل تشمل أيضاً جائزة نوبل للأدب. إذ نفاجأ ويفاجأ الكاتب البريطانى الترنيدادى الأصل «نيبول»، هو نفسه، بحصوله على جائزة نوبل. وهو الذى اشتهر بسلاطة اللسان ودأبه على إهانة المسلمين.

ولكن أكثر الأشياء سوءاً، فى هذه الحملة ضد العرب والمسلمين، هو ما تتسم به من عنصرية.

فهناك أولاً الاتهام الجاهز، الذى يوجه للعرب وللمسلمين، من قبل أن يبدأ أى تحقيق. ذلك أن المجرم بطبعه لا يحتاج توجيه الاتهام إليه إلى أى تحقيق. بل وقد لايحتاج حتى إلى وقوع جريمة أصلاً. والجرم ثابت فى شهادة الميلاد، أى حتى قبل

أن يبلغ المجرم سن التمييز، فهو ثابت عليك بمجرد أن يكون اسمك أحمد أو محمود أو مصطفى، وليس هناك حاجة إلى دليل آخر. والأمر إذا كان ثابتاً فى شهادة الميلاد فمن الصعب جداً تصحيحه، إذ ليس من السهل تغيير اسمك إلى جون مثلا أو بيتر. ولكن حتى لو حاولت التخلص من اسمك وتغييره إلى جون أو بيتر، وتعمدت أن يراك الناس وأنت تشرب الخمر، وبذلت كل جهدك من أجل أن يردد الناس عنك أنك سكير وعربيد وزير نساء، لنفى أى شبهة فى أنك مسلم متطرف، وحتى إذا عمدت زوجتك أو ابنتك من فرط الفزع والخوف، إلى خلع الحجاب من على رأسها، وسارت فى الشوارع مكشوفة الشعر حتى يتيقن الناس من أنها متحضرة ولا تمارس الإجرام، حتى إذا فعلت وفعلت زوجتك وابنتك كل هذا، فلن يكفى كل هذا لتبرئتك، ذلك أن لون بشرتك وملامح وجهك كافية لفضحك. إذ يكفى أن يشار إليك بأنك «ذو ملامح شرق أوسطية» لكى تتعرض لمختلف أنواع الإساءة والإيذاء.

إنهم بالطبع يتحفوننا من حين لآخر بعبارة أو تصريح منسوب إلى شخص كبير مسئول ينفى فيه نفيا باتا أن يكون قصده هو أن المسلمين كلهم مجرمون، أو أن العرب كلهم دون استثناء من أصحاب السوابق، وينفون نفيا باتا أنهم يقصدون القول إن الإسلام دين أقل من غيره. بالعكس تماماً، إنهم يؤكدون من حين لآخر أن لديهم داخل أمريكا نفسها أكثر من سبعة ملايين مسلم، منهم أكثر من مليون من أصل عربى. وهؤلاء يساهمون مساهمة فعالة ومشكورة فى الاقتصاد الأمريكى، وفى تقدم أمريكا التكنولوجى والعلمى. وهم يشيرون على سبيل المثال إلى أحمد زويل. فعلى الرغم من أن اسمه أحمد، ورغم لون بشرته الذى يميل إلى حد ما إلى السمرة، وفكه العريض بعض الشيء، فإنه لم يثبت عليه قط أنه خطف طائرة أو فجر أى مبنى من المبانى المهمة فى الولايات المتحدة، ومن ثم يستخلصون من ذلك أن الإسلام شيء غير الإرهاب، وأن من الممكن جداً أن يكون المرء مسلما أو عربياً دون أن يكون مجرما.

ولكن هذا الكلام أسوأ فى نظرى من عدمه، وهو يسبب لى من الضيق والغيظ أكثر مما يسببه توجيه الاتهام الصريح بأننا كلنا مجرمون منذ الميلاد. ذلك أن مجرد تكرار القول بأنى لا أصدق أن شخصاً ما يمكن أن يكون مجرما، يستدعى إلى الذهن احتمال أن يكون بالفعل مجرماً، بينما كانت الفكرة غير واردة أصلا فى البداية. وكذلك فإن تكرار القول إن الإسلام لا يؤدى بالضرورة إلى الإرهاب، أو القول بأنى أعرف كثيرين من المسلمين والعرب من غير المجرمين، فيه فى حد ذاته إهانة غير مقبولة للمسلمين والعرب.

هذا الموقف وهذه المعاملة التى يلقاها الآن العرب والمسلمون تعيد إلى ذهنى صورة معينة، أعود إلى تذكرها بين الحين والآخر. تذكرتها عندما وقع انفجار أوكلاهوما سنة ١٩٩٥، فوجه الاتهام على الفور إلى العرب والمسلمين، ثم اكتشف أن الفاعل رجل أمريكى أبيض. ثم عادت إلى ذهنى بوضوح تام عندما حدثت أحداث ١١ سبتمبر وقامت الحملة العنصرية ضد العرب والمسلمين مرة أخرى. هذه الصورة هى ما كنت أراه بعينى فى طفولتى وصباى، من طريقة معاملة خدم المنازل من جانب الأسر التى يقومون بخدمتها. كانت ظاهرة الخدمة المنزلية منذ خمسين عاماً أكثر انتشاراً بكثير فى مصر منها الآن، بسبب الفقر المدقع فى الريف المصرى، واستعداد أى فلاح فقير فى مصر لأن يرسل ابنه أو ابنته للعمل فى المدينة فى مقابل أجر تافه للغاية، بل وحتى دون أجر طالما استطاع الولد أو البنت الحصول على ما يسد الرمق ويكسو البدن. كنت أرى أنه بمجرد أن يضيع أى شيء من ممتلكات المخدومين، ساعة مثلا أو قطعة مجوهرات أو كمية من النقود، يبدأ الضرب على الفور فى الخادم المسكين أو الخادمة المسكينة دون أى دليل أو أى سبب معقول للشك فى أنه هو السارق. «إذ من الذى يتصور أن يقوم بهذه الفعلة الشنيعة إلا هذا الخادم أو الخادمة المنتميين إلى ذلك الجنس المنحط؟».

ما أسرع ما كان يُستدعى البوليس، الذى كان ينضم فوراً إلى فريق الضاربين والشاتمين، إذ يستنكر الضابط أشد الاستنكار أن يُظهر هذا الخادم أو

هذه الخادمة هذا القدر من الجحود ونكران الجميل إزاء هذه الأسرة الكريمة التى آوتهم وأطعمتهم. نفس الكلام تقوله أمريكا الآن: «لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ نحن الذين أطعمناهم وأعطيناهم القمح والأسلحة وبنينا لهم محطات الكهرباء؟ لماذا يبلغ بهم الجحود ونكران الجميل إلى حد أن يطعنونا فى الظهر على هذا النحو؟».

كان يحدث هذا مع أن الخادم المتهم أو الخادمة المتهمة قد يكونان فى الحقيقة أفضل أخلاقاً بكثير من المخدوم وأسرته. وقد يعتبران السرقة شيئاً فظيعاً، ولا يمكن أن تخطر لهما على بال، اعتقاداً منهما بأن المال الحرام لا يمكن أن يأتى منه خير، بينما قد تكون أموال المخدوم وأسرته مصدرها كلها نوع أو آخر من السرقة. ومع ذلك فالاتهام جاهز على أساس أنه لا يمكن أن يرتكب مثل هذا العمل إلا شخص ينتمى إلى هذا الجنس المحتقر. فإذا تم العثور على السارق، كما حدث مثلا فى حادثة أوكلاهوما، أو تبين حتى أنه لم تكن هناك حادثة سرقة على الإطلاق، يخيم السكوت ولا يفتح الموضوع من جديد، ولكن دون أن يكلف المخدوم نفسه حتى عناء تقديم اعتذار بسيط.

الملاحظ أيضاً أنه كان إذا حدث وتجرأ الخادم المتهم بفتح فمه بالاعتراض أو الرد على هذا الاتهام الظالم له، انهال عليه الجميع، بما فى ذلك أهله وأقاربه، بالسب والإهانة، كما يحدث الآن من جانب بعض كُتابنا الذين يسخرون من أى شخص يحاول التشكيك فى نزاهة المحققين الأمريكيين وحيادهم، أو يتبرم من تكرار توجيه الاتهام للعرب والمسلمين، حتى قبل أن يثبت أى شيء ضدهم. ومن المفيد أن نلاحظ أن هؤلاء الكتاب المصريين الذين ينضمون إلى هذه الحملة العنصرية ضد أهلهم وعشيرتهم، هم أنفسهم الذين انضموا إلى هيئة سلامة النقل الأمريكية فى توجيه التهمة إلى جميل البطوطى، فى حادث سقوط الطائرة المصرية فى ١٩٩٩، بناء على فرضية يقبلونها دون مناقشة، وهى أن المجرم هو دائما عربى مسلم حتى يثبت العكس.

ما السبب الحقيقى وراء وصول الأمر إلى هذا الحد؟ هناك أولاً من يرد هذا بكل بساطة إلى الإرهاب نفسه، أى يعتبرنا نحن المسئولين باعتبارنا المنبع الأساسى لحركات إرهابية بشعة، أفزعت العالم كله ونفد معها صبر العالم بأسره. هذا هو بالطبع «التفسير الرسمى» للهجوم على العرب والمسلمين، الذى يتبناه أصحاب الهجوم أنفسهم، كما يتبناه أنصارهم داخل بلادنا. هذا التفسير، أى رد الهجوم العنصرى علينا إلى ظاهرة الإرهاب نفسه، ومن ثم اعتبارنا نحن المسئولين فى نهاية الأمر عن هذه الإساءات الموجهة إلينا، أنا أرفضه رفضاً تاماً، لأنى أعتقد اعتقاداً راسخاً أن المسئولية الكبرى فى أحداث الإرهاب فى مصر والعالم العربى والإسلامى تقع على أيد خارجية، من حوادث الاعتداء على الأقباط، إلى حوادث الاعتداء على السياح، إلى حادث الاعتداء على نجيب محفوظ، إلى حادث الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا إلى حوادث التفجير الأخيرة فى نيويورك وواشنطن.

نعم هناك داخل بلادنا تطرف، ودرجة مذهلة من اللاعقلانية فى تفسير الدين، ولكن التطرف واللاعقلانية لا يتحولان بسهولة إلى إجرام. وإذا حدث إجرام نتيجة للتطرف فهو يحمل فى العادة سمات تتفق مع طبيعته وسببه مما يندر أن نجده فى حوادث الإجرام التى شاع تسميتها بالإرهاب. من السهل أن نتصور مثلا مجموعة من المتطرفين الذين ألهبت مشاعرهم فجأة حادثة معينة أو حتى شائعة بوقوع حادثة، فخرجوا يستكشفون الأمر ورأوا أو سمعوا ما زاد مشاعرهم التهابا فبدأ أحدهم بإشعال حريق أو تكسير محل يملكه شخص من دين آخر، فشجع هذا العمل آخرين على أن يفعلوا مثله ويتمخض الأمر عن أعمال إجرامية. من المتصور أن يحدث هذا نتيجة محض التطرف. ولكن الغالبية العظمى من الأعمال المسماة بالإرهاب ليست من هذا النوع بالمرة. فكثيراً ما يقوم بهذه الأعمال فرد أو عدد قليل من الأفراد، ويخطط لها من قبل تخطيطاً دقيقاً، وتحدث فى وقت وظروف لايتوقعها أحد ولا تمهد لها ظروف مثيرة للمشاعر، والتوقيت المختار لها كثيرا

مايتفق مع ظروف سياسية معينة تعود بفوائد واضحة على أطراف من غير المتطرفين دينيا، وكثيراً ما لا تعرف أو يعلن عن شخصية مرتكب أو مرتكبى العمل إلا بعد فترة طويلة لا ندرى ماذا جرى خلالها داخل الحجرات المغلقة بين المحققين وغيرهم. وكثيرا ما تفصح الجريمة، فضلاً عن التخطيط الدقيق السابق على تنفيذها عن مستوى عال من الكفاءة الفنية وقدرات عالية على توفير الظروف الملائمة لتنفيذها، مما يصعب تصوره فى رجل متطرف مسكين، قليل المال وذى إمكانات متواضعة للغاية. بعبارة أخرى إن طريقة تنفيذ الجريمة المسماة عادة إرهابا، كثيراً ما تحتاج إلى قدرات مادية وذهنية وتنظيمية لا تتوافر عادة إلا بمعونة أجنبية.

هذا الطرف الأجنبى لا يكتفى بتقديم هذه «المعونة» مدفوعاً بمختلف الأهداف والمنافع التى تحققها له هذه الجرائم، مما لا يسمح المجال هنا بالخوض فيه، بل يساهم هو نفسه مساهمة فعالة فى تغذية مناخ التطرف وإذكائه. وما كان أسهل وأوفر على هذه اليد الأجنبية، لو كانت صادقة فى مكافحة الإرهاب، أن تساعدنا فى إزالة الظروف التى تعمل على إذكاء التطرف أو التخفيف منها، سواء فى ميدان التعليم أو الإعلام أو الاقتصاد، ولو حدث هذا لكان بمقدورها توفير الكثير من الجهد والمال اللذين تنفقهما الآن فى إرسال الجيوش ورمى القنابل التى لا نفع منها، ولا يقع ضحية لها إلا الأطفال غير المتطرفين.

هناك تفسير آخر يشير، فى تفسير الهجمة العنصرية الحالية، إلى عداء قديم بين المسيحية والإسلام، فيرى فى الهجمة الحالية مجرد امتداد لهذا العداء القديم. وقد استمد هذا التفسير دعماً كبيراً، خلال الأحداث الأخيرة، من خروج عبارة «الحرب الصليبية» من فم الرئيس بوش فاستشهد بها أصحاب هذا التفسير على صحة اعتقادهم بأن ما يجرى الآن ليس جديداً بالمرة، بل هو فقط مجرد حلقة فى سلسلة طويلة من الحروب الصليبية.

وأنا لا أميل إلى هذا التفسير بدوره. فالحقيقة هى أنه خلال السبعة قرون التى انقضت منذ آخر حرب من الحروب الصليبية، لم تكن نظرة الأوروبيين إلى

المسلمين أو العرب دائماً نظرة استعلاء واحتقار، بل كثيراً ما كانت نظرة إعجاب، بل واقترنت أحيانا بمحاولة الأوروبيين تقليد المسلمين فى علومهم وفنونهم، وفى بعض الأحيان فى عاداتهم أيضاً ونمط حياتهم. بل إنه حتى خلال القرنين الأخيرين لم تكن نظرة أوروبا وأمريكا إلى المسلمين هى دائماً نظرة استعلاء وتفوق. فى عهد محمد على مثلا كان الفرنسيون الذين يجيئون إلى مصر لتدريب الجنود المصريين أو للتدريس فى كلياتهم، يخلعون ملابسهم الأوروبية ويرتدون الملابس المصرية أو التركية، ويجلسون لتناول طعامهم كما يفعل المصريون، ويعيشون فى منازل مفروشة على الطريقة المصرية. تغير الأمر بالطبع منذ الاحتلال الإنجليزى والفرنسى، إذ بدأ المحتلون يشيعون أفكاراً عنصرية يستطيعون بها تبرير الاحتلال، ومع ذلك فقد ظل المصريون وبقية العرب يعاملون فى أوروبا وأمريكا معاملة أفضل بكثير من المعاملة التى كان يلقاها الأفارقة والهنود. وإنما اشتدت الحملة العنصرية ضد العرب والمسلمين، وبدأت تتخذ صورتها الحالية منذ نشأت دولة إسرائيل، وازدادت قوتها مع زيادة قوة إسرائيل. صحيح أن إسرائيل استغلت التاريخ القديم للعداء بين المسيحيين والمسلمين لصالحها، وصحيح أيضاً أن إسرائيل تحاول الإفادة من مشاعر الحقد والغيظ التى ولدتها منافسة الجاليات الإسلامية على فرص العمالة والاستثمار فى كثير من الدول الأوروبية، كمشاعر الكثيرين فى بريطانيا ضد الجاليات الباكستانية والبنجلاديشية، وفى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ضد المهاجرين العرب من شمال إفريقيا، وفى ألمانيا ضد المهاجرين الأتراك. . إلخ. ولكن كل هذا ما كان يمكن فى رأيى أن يولّد حملة عنصرية بهذه القوة التى نراها لولا استغلال إسرائيل له.

هل معنى كلامى هذا أننا نحن العرب والمسلمين غير مسئولين بالمرة عن هذه الهجمة العنصرية ضدنا؟ وأننا لم نرتكب قط خطأ ساعد على زيادة حدة هذه الهجمة؟.

لاشك أننا أخطأنا، ولكن خطيئتنا لا تكمن فى رأيى، فى أى من هذه

التفسيرات الشائعة للهجمة العنصرية. خطيئتنا لا تكمن بالطبع في أن أسماءنا هي أحمد ومحمود وفاطمة، أو في أن لوننا أسمر أو بني، أو في أن ملامحنا شرق أوسطية. كما أنها لا تكمن في أننا بطبعنا إرهابيون مجرمون، ولا في أننا لم نوجه اهتماماً كافياً إلى الإعلام والدعاية لقضيتنا. إنما تكمن خطيئتنا في مجرد الضعف. فالضعيف فقط هو الذي يغري الآخرين باحتقاره وشتمه، مهما كانت فضائله ومزاياه. والقوي فقط هو الذي يمتنع الآخرون عن شتمه والاعتداء عليه، أيا كان اسمه ولون بشرته وملامح وجهه.

(٨)

صراع الحضارات

كانت بلا شك فكرة عبقرية: أن تعقد الجامعة العربية مؤتمراً بعد شهرين من أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تحت عنوان «حوار الحضارات: تواصل لا صراع»، يضم عدداً كبيراً من أبرز المثقفين العرب. ولكنى أسارع بالقول بأن السبب الذى يدفعنى لاعتبارها فكرة عبقرية بعيد تماماً عما قد يظنه القارئ، أو رجال الجامعة العربية، وبعيد عما قاله كثير من الكتّاب الذين كتبوا يهنئون الجامعة ورئيسها السيد عمرو موسى على فكرة المؤتمر. بل لعل السبب الذى أعنيه هو عكس ما يقصدونه بالضبط.

أما السبب الذى أعنيه فيتضح مما يأتى:

العرب والمسلمون يُضربون ضرباً مبرحاً، ويهانون بشكل غير مسبوق، ليس فقط فى أفغانستان بل وفى العالم بأسره. الضرب فى أفغانستان وفلسطين، ولكن الإهانة فى كل مكان. فى أمريكا بالطبع، لأن تهمة تدمير مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية قد ألصقت برجال دينهم الإسلام وجنسياتهم عربية. وفى أوروبا معاملة مماثلة. وفى وسائل الإعلام الغربية كلها مُرغت سمعة الإسلام والعرب فى التراب. وتعرضت معظم الحكومات العربية لشكل أو آخر من الإذلال: مرة لأنها لا تظهر حماسة كافية ضد الإرهاب، ومرة لأنها تحاول التذكير بالإرهاب الإسرائيلى، ومرة لأنها تحاول أن تستثنى المقاومة الفلسطينية من وصف

الإرهاب، ومرة لأنها تحاول أن تعُبر عن نفورها من ضرب العراق أو أى دولة عربية أخرى. وكل هذا لا يعجب الأمريكيين، إذ المطلوب الطاعة التامة والالتزام التام.

هذا هو منظر العرب طوال الشهرين اللذين انقضياً، منذ وقعت أحداث ١١ سبتمبر. فما الذى يمكن للجامعة العربية أن تفعله؟ لقد تجرأ الأمين العام للجامعة فأصدر بعض التصريحات المشكورة، فقال إن إعلان أمريكا عن مشروع جديد لتسوية القضية الفلسطينية هو نوع من «النصب الدولى»، كما احتج على تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى التى أهان فيها الإسلام، وربما فاتنى تصريح أو آخر له يعبر به عن غضبه للكرامة العربية. ولكن الأمين العام، كما نعرف، مغلول اليدين بدرجة كبيرة، شأنه فى ذلك شأن كافة وزراء الخارجية العرب وسائر مسئوليهم، إذ أدّت بهم السياسات العربية السابقة، التى يعود عمرها إلى نحو ربع قرن، إلى الوضع الذى هم فيه الآن. ففى مصر مثلا، كانت هناك مبادرة السادات المشئومة بزيارة القدس، ثم توقيع اتفاقيات السلام المتتالية، فضلاً عن قيامه بفتح أبواب الاقتصاد المصرى على مصاريعها وبلا ضابط، فحوّل الاقتصاد المصرى بالتدريج إلى اقتصاد تابع مائة بالمائة، وجعل المصريين معتمدين هذا الاعتماد الخطير على القمح الأمريكى وسائر أنواع المعونات، وهى أمور جعلته فى النهاية فاقد الإرادة تماماً، وجعلت المسئولين المصريين التالين فاقدى الإرادة بدورهم. وحيث إنه إذا غابت مصر عن الساحة انصرف بقية العرب، واحداً بعد الآخر، لشئونهم الخاصة، حتى من صحّت منهم نيّتة وصدق عزمه، انتهى العرب إلى الحال التى نراها الآن. فإذا كان الأمر كذلك، فما الذى أمام الأمين العام للجامعة العربية غير أن يعقد مؤتمراً عن «حوار الحضارات»؟.

الصورة العامة إذا تأملناها جيداً، وصرفنا النظر عن تفاصيل هذا التصريح أو ذاك، وعمن كان أكثر فصاحة من المتكلمين من غيره، لابد أن تحمّل النفس هما ثقيلا. إذ ما هذا الذى نتكلم فيه والأمور حولنا على هذا النحو؟.

قاعة المؤتمرات الفاخرة تُعدّ إعدادا رائعاً، وتضاء الثريات وتوزع الميكروفونات ويجلس على المنصّة إلى جانب الأمين العام، أمير مشهور ووزير مرموق، ويُدعى كافة رجال الصحافة والتليفزيون، المحليون والعالميون، لتغطية المؤتمر، وتتخذ كل التدابير اللازمة لضمان وجود مندوب لكل جريدة، ومصوّر لكل مشارك، ويتأكد من أن الصحف ستكتب قبل انعقاد المؤتمر عن قرب وقوع الحدث الكبير، ثم ساعة بساعة أثناء حدوثه، وأنه سوف يغطى تغطية شاملة بعد انتهائه، وأن المعلقين سوف يتكلمون لعدة أيام بعد ذلك للإشادة به، مما قد يخيل إليك معه أن المؤتمر هو لمناقشة الإجراءات العاجلة والواجب اتخاذها للرد على الصلف الأمريكى، أو من أجل إعلان العرب رفضهم القاطع لأى إجراء قد يفكر الأمريكيون فى اتخاذه ضد أشقائنا العراقيين، حماية لأرواحهم واكتفاء بالعذاب الذى نالهم حتى الآن، أو للمطالبة بالإفراج فوراً ودون تأخير عن العرب والمسلمين المعتقلين فى أمريكا لمجرد «الاشتباه فيهم» أو ربما على أساس أن لهم «ملامح شرق أوسطية»، والإصرار على ألا يعتقل منهم إلا من كان لدى الأمريكيين دليل له قيمة قانونية يسمح باعتقاله، والإصرار على أن يخولوا حق استخدام محامين أثناء التحقيق معهم، وهو ما حرموا منه. بل وقد يمتد طموح المرء إلى حد أن يتصوّر أن هذا المؤتمر الذى تعقده الجامعة العربية، ويدعى إليه هذا العدد الكبير من المثقفين، إنما يعقد للرد على هذه الإهانات التى توجه إلينا كل يوم عندما يقرن اسم الإسلام كل يوم بالإرهاب، مرة بالقول إنه دين إرهابى بطبعه، ومرة بالقول بأنه دين ليس إرهابيا بالضبط ولكن فيه كلام يشجّع على الإرهاب، ومرة بالقول بأنه دين لا بأس به فى الأصل ولكنه أصبح إرهابيا بعد ذلك. . . إلخ كل ذلك والدلائل ساطعة كالشمس على أن المقصود من ذلك كله إما شيء يتعلق ببترول وسط آسيا، أو البترول وأشياء استراتيجية وجيوبوليتيكية مما لا علاقة له بأى دين من الأديان ولا بأى إرهاب.

عندما يوقن المرء من ذلك فلابد أن يعتريه غضب مستطير عندما يرى الإهانات

توجه إلى دينه وقومه على هذا النحو لتبرير أهداف دنيوية حقيرة تتعلق فى نهاية الأمر بتمكين الأمريكى أو الأوروبى من تسيير سيارته بنفقة أقل. عندما يوقن المرء من ذلك فلابد أن يعتريه الغضب والذهول إذ يرى أن الفكرة العبقرية التى طرأت على ذهن الجامعة العربية، التى تمثل سائر العرب، هى عقد مؤتمر عن «حوار الحضارات».

فما هو هذا المسمى «بحوار الحضارات»، على أى حال، الذى يصدّعوننا بالكلام فيه؟.



بدأ الأمر كله منذ ثمانى سنوات عندما نشر أستاذ أمريكى اسمه صمويل هانتينجتن مقالا بعنوان «صراع الحضارات» فى مجلة أمريكية شهيرة اسمها «شئون خارجية» (Foreign Affairs, Summer, 1993)، وقد ذاع صيت هذا المقال بشكل يندر أن يكون له مثيل، فى مختلف أنحاء العالم، وسرعان ما عقدت حوله الندوات والمؤتمرات وألقيت عنه المحاضرات فى الغرب والشرق على السواء.

كانت فكرة المقال جديدة بلا شك، وقد عبّر عنها صاحبها بعناية وفصاحة، ولكن لا هذا ولا ذاك فى رأيى هو سبب هذا الاهتمام البالغ بها. الأرجح أن كثيرين قد اعتبروا أن صدور هذا المقال، حاملاً مثل هذه الفكرة، فى مجلة كمجلة «شئون خارجية»، قد يعكس اتجاه تفكير هيئات صنع القرار فى الولايات المتحدة، أو بعبارة أدق، قد تكون هذه الفكرة هى ما تريد هذه الهيئات ترويجه فى هذا الوقت، كما سبق أن حدث مع مقالات أخرى نشرت من قبل فى نفس المجلة، ومن ثم فإنها قد تقدم لنا مؤشراً لنيّات واتجاهات السياسة الأمريكية فى تلك الحقبة الجديدة التى تلت سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

وعلى الرغم من جدّة الفكرة وفصاحة الأسلوب التى كتبت به المقالة، كانت أطروحة صراع الحضارات كما قدمها هانتينجتون، ، مليئة بالثغرات، والفكرة

نفسها يحيطها غموض شديد، ولم يكن يمكن لها فى رأيى أن تقف على قدميها بدون هذا الغموض. بل إن التدقيق فى طريقة صياغة بعض عباراتها يكشف لنا درجة لا يستهان بها من الخبث، بمعنى اختيار بعض الألفاظ دون غيرها للتعبير عن ظاهرة ما، مع أن ألفاظا أخرى قد تكون أصدق تعبيراً عن الواقع، وذلك بقصد الإيحاء للقارئ بمعانٍ محدّدة ومخالفة للحقيقة.

انظر مثلا إلى تسمية ما بين الغرب وبلاد أو شعوب أخرى بأنه «صراع حضارات»، حين يكون الأنسب تسمية العلاقة باسم غير «الصراع»، وتسمية طرفى العلاقة باسم غير «الحضارات». فالذى بين الشعوب العربية أو الإسلامية مثلا وبين الغرب ليس فى الحقيقة «صراعاً» بل هو «اعتداء». وتسمية الاعتداء بأنه صراع (clash) يوحى بعلاقة بين متساويين، والعلاقة هنا ليست بين متساويين. وكلمة صراع (clash) لا توحى بوجود طرف يعتدى على آخر، بل توحى بوجود مجرد خلاف دون تحديد لمنشئه. العلاقة بين الذئب والحمل فى القصة المشهورة ليست صراعاً، لأن الطرفين غير متساويين، بل هناك اعتداء من طرف على آخر. وتسمية القصة باسم «الصراع بين الذئب والحمل» تسمية غير موفقة.

كذلك فإن المشكلة الراهنة بين «الغرب» وبين كثير من شعوب العالم الأخرى ليست مشكلة علاقة بين «حضارات»، بل هى علاقة بين دولة أو مجموعة من الدول وبين شعب أو مجموعة من الشعوب، يجرى بمقتضاها اعتداء من الأولى على الثانية، اعتداء اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً أو ثقافياً، أو كل هذا معًا. ومن ثم فاستخدام كلمة «حضارات» فى الكلام عن هذه العلاقة فيه خبث أيضاً لأنه أولا يخفى الدوافع الحقيقية وراء هذه العلاقة، كما أنه يوحى بأن هناك شيئاً حتمياً أو طبيعياً فى هذه العلاقة (مثل أى احتكاك عرفه التاريخ بين حضارة وأخرى أو بين ثقافة وأخرى)، بل وقد لا يكون بالضرورة شيئاً سيئاً، بينما الاعتداء الحالى قد لايكون شيئاً حتمياً أو طبيعياً وهو بلا شك شيء سيىء.

ولكن المقال، بالإضافة إلى ذلك، يحتوى أيضاً على عبارات خبيثة كثيرة،

متناثرة هنا وهناك، وعلى الأخص فيما يتعلق بالإسلام، وتمجيد هنا وهناك لحضارة الغرب، ومحاولة مستترة للإيحاء بأن الحضارات والثقافات الأخرى كلها أقل شأناً وأدنى مقاماً من حضارة الغرب وثقافته، ومحاولة مستترة أيضاً لطمس وإخفاء المصالح الاقتصادية الكامنة وراء مشروعات الغرب فى إخضاع سائر الشعوب.



لم يكن من الصعب بالمرة تفسير ظهور مقال «صراع الحضارات» فى ذلك الوقت (١٩٩٣) فى مجلة مثل «شئون خارجية»، ولا تفسير حملة الترويج الواسعة التى أعقبت نشره. والحال هنا شبيه بما حدث لكتاب فوكوياما «نهاية التاريخ» الذى بدأ أيضاً بمقال نشر فى مجلة أمريكية مشابهة، قبل مقال هانتينجتون بثلاث سنوات. فكلا الأطروحتين ظهرتا فى أعقاب سقوط الكتلة الاشتراكية وظهور الحاجة إلى ملء فراغ أيديولوجى أو بالأحرى فراغ فى الخطاب السياسى على نحو يناسب تماماً مصالح الولايات المتحدة فى الحقبة التالية. ووجد أن المقولتين مناسبتان تماماً. فمقولة نهاية التاريخ تقول فى نهاية الأمر أن النظام الليبرالى، اقتصاديا وسياسيا، المطبق فى الولايات المتحدة، هو النظام الأصلح لكل زمان ومكان، ومقولة صراع الحضارات تقول فى ثنايا الحديث إن الغرب، كحضارة وثقافة، هو أصلح الحضارات والثقافات كلها للبقاء، بل إنه صاحب الحضارة أو الثقافة الوحيدة الصالحة للبقاء.

كل هذا مفهوم، ولكن ما معنى أن ننهمك نحن فى مناقشة صراع الحضارات هذا، واعتبار الموضوع من الموضوعات «المقررة علينا»، والتى يجب علينا مناقشتها وفى نفس الإطار الفكرى الذى حدده هانتينجتون؟ إن مجرد قبول هذا الموضوع باعتباره يشكل «جدول أعمال» (أو أجندا) لمناقشاتنا ومؤتمراتنا، حتى إذا اختلفنا مع هانتينجتون فى هذه النقطة أو تلك، يتضمن هو نفسه «وقوعا فى الفخ»، ما لم نبيّن بوضوح تام مضمون الرسالة التى يريد المقال توصيلها للعالم، والهدف الحقيقى من صياغتها على النحو الذى صيغت به.

إذ لو فرض واعترضنا على أطروحة الصراع بين الحضارات بالقول إنه ليس هناك حضارات متعددة بل حضارة واحدة، نكون قد وقعنا فى الفخ المنصوب لنا لأن معنى ذلك أنهم هم المرجع والأساس الذى يقاس كل شيء عليه ويتحول موضوع الاعتداء الواقع علينا منهم إلى موضوع ثانوى، أو ينسى الموضوع أصلاً.

ولو اعترضنا على الأطروحة بالقول بأن هناك فعلاً حضارات متعددة ولكن حضارتنا أفضل من حضارتهم، نكون أيضاً قد وقعنا فى الفخ، لأن الاحتجاج على اعتدائهم علينا لا يتطلب منا أن نثبت أننا أفضل منهم بل يكفى فيه أن نبين أن لنا الحق فى الحياة مثلهم بالضبط.

ولو اعترضنا على الأطروحة بقولنا إن المطلوب ليس هو الصراع بل الحوار (أو التواصل)، نكون أيضاً قد وقعنا فى الفخ لأن الاعتداء الموجّه إلينا لا يمكن حلّه بالحوار (ناهيك عن التواصل!). إن من المفيد لهم أن نظن أن الحوار يمكن أن ينتج عنه شيء مفيد لنا (كما يدعى فريق كوبنهاجن مثلا)، ولكن ما هو جدوى هذا الحوار الذى يمكن أن يقوم بين الذئب والحمل؟

كل هذا قد يكون من الممكن تحمّله، أما أن يأتى مؤتمر الجامعة العربية الأخير لينتهى إلى نتيجة مؤداها أن المطلوب الآن هو أن يعمل العرب والمسلمون على تحسين صورتهم فى أعين الغرب فهذا هو ما لا يطاق ولا يمكن تحمّله.

هل يعتقد المثقفون العرب المجتمعون فى الجامعة العربية إذن أن ما يفعله الغرب بنا هو نتيجة مجرد «سوء فهم أو سوء ظن»، ومن ثم لا يحتاج الأمر إلى أكثر من «توضيح وتفهيم؟».

نعم من الحسن دائماً أن يعطى الإنسان، أى إنسان، صورة طيبة عن نفسه للآخرين، ولكن هل يعتقد مثقفونا حقاً أن صانع القرار في الغرب لا يزال تنقصه المعرفة الجيدة بنا وأنه لا يزال يسيء فهمنا على الرغم من مائة عام أو أكثر من الاستعمار قضاها كلها فى أراضينا معززاً مكرماً، وجمع خلالها، سواء عن طريق

المستشرقين أو الدبلوماسيين أو الجواسيس، كل ما يستطيع جمعه من معلومات عن الإسلام والعرب، وعلى الرغم من عشرات مراكز البحوث والدراسات المنتشرة فى جامعاته ووزارات الخارجية فيه، والتى تقوم منذ فترة طويلة بدراستنا دراسة متعمقة؟ هل يعتقد هؤلاء المثقفون أن كل هذا لم يكن كافياً، وأنه لازال هناك بعض سوء التفاهم الذى يتطلب لتصحيحه إرسال بعثات من الجامعة العربية لمدة أسبوع أو أسبوعين لشرح حقيقة العرب والمسلمين لهؤلاء الناس الطيبين والذين لا يبتغون إلا الحقيقة؟

ولكن الأمر أدهى من ذلك وأمرّ، ذلك أن كثيرين من هؤلاء المثقفين العرب الذين اجتمعوا فى مؤتمر الجامعة العربية قالوا إن أفضل طريقة (أم هى الطريقة الوحيدة؟) لتحسين صورة العرب والمسلمين فى نظر الغرب هى أن يمتنع العرب والمسلمون عن ارتكاب هذه السيئات التى يشير إليها الغرب، فنبدأ فى معاملة نسائنا باحترام (كما تعامل مثلا نساؤهم وبناتهم فى إعلانات التليفزيون) ونبدأ فى تطبيق الديمقراطية (على النحو مثلا الذى تطبقها إسرائيل مع الفلسطينيين) ونشرع فى احترام حقوق الإنسان (على النحو مثلا الذى تطبقه الولايات المتحدة فى أفغانستان وطبقته من قبل فى مختلف البلدان التى كان لها يد فى إدارتها أو تغيير حكوماتها)، وأن نطبق قواعد التفكير العلمى السليم (على النحو الذى طبقتها به الولايات المتحدة مثلا من أجل اكتشاف شخصيات مرتكبى حوادث ١١ سبتمبر، وسبق لها أن طبقتها فى الوصول إلى استنتاج أكيد هو أن الذى أسقط الطائرة المصرية منذ سنتين هو رجل يرغب فى الانتحار اسمه جميل البطوطى بدليل أنه قال قبل سقوط الطائرة «توكلت على الله»).

هذا هو السبيل الوحيد لتحسين صورتنا فى أعين الغربيين، وبعدها ستصبح علاقتنا بهم على أحسن ما يرام ويختفى صراع الحضارات ويتحول إلى تواصل، وتكف أمريكا عن ضرب أفغانستان.

نعم نحن مليئون بالعيوب، التى تحتاج إلى إصلاح، عربا ومسلمين، ولكنهم

هم أيضاً مليئون بالعيوب التى تحتاج إلى إصلاح. فما شأنهم بنا بالضبط؟ ولماذا لا يتركوننا لحالنا ويلتفتون إلى أنفسهم؟ هل السبب هو أن عيوبنا أدت بنا إلى أن نهددهم ونضربهم بالطائرات، ولكن ألم تؤد عيوبهم هم إلى قيامهم بتهديدنا وضربنا بالطائرات؟ هل السبب هو أننا نعكّر صفو حياتهم ونلوث مياههم (كما قال الذئب للحمل فى القصة المشهورة)؟ إنهم أيضاً يعكرون صفو حياتنا ويلوثون البيئة بأكثر مما نلوثها. هل السبب هو أننا نعامل المرأة باحتقار ونهدم تماثيل أثرية جميلة؟ فما شأنهم فى هذا بالضبط؟ هل طالبناهم بأن ترتدى نساؤهم الحجاب ويهدم تماثيلهم الأثرية الجميلة؟ هل وجهنا إليهم اللوم والتقريع عندما هدموا تماثيل لينين الجميلة بمناسبة سقوط الاتحاد السوفيتى وهلل الأمريكيون لهذا الهدم، أو عندما قامت طائراتهم بقصف أجمل الكنائس والكاتدرائيات خلال الحرب الثانية تحقيقاً لأغراض دنيوية حقيرة؟ ثم فلنفرض أنهم يريدون فعلا أن تصلح أمورنا ويستقيم حالنا، فهل يتصورون حقا أن من السهل علينا أن نقوم بعملية التجديد والإصلاح المرجوّة والطائرات تقذف القنابل من فوق رءوسنا؟ وهل تركونا حقاً لشأننا، فى أى وقت من الأوقات، من أجل أن نقوم بالفعل بعمل اللازم للتجديد والإصلاح؟ أم أنهم كثيراً ما تدخلوا لتعطيل محاولاتنا لإجراء هذا التجديد والإصلاح إما بترتيب انقلاب عسكرى مرة أو بالضرب بالطائرات مرة؟ وما الذى يضمن لنا على أى حال أن ما سنقوم به من تجديد وإصلاح سوف يعجبهم؟ إنهم يريدون نوعاً معيناً من التجديد والإصلاح لا يرضون بغيره. فإصلاح أليندى فى شيلى لا يعجبهم، وإصلاح السندانيستا فى نيكاراجوا لا يعجبهم، وديمقراطية إيران ومشاركة المرأة الإيرانية فى الحياة العامة لا تعجبهم، ولكن ديكتاتورية بنيوشيه فى شيلى تعجبهم. القسوة فى معاملة الشاذين جنسيا لا تعجبهم، ولكن قسوة الإسرائيليين فى معاملة الفلسطينيين تعجبهم. فما الذى يضمن لنا أن ما سنقوم به من تجديد وإصلاح سوف يحظى برضاهم؟.

ولكن الأمر طبعاً لا علاقة له بأى رغبة فى التجديد أو الإصلاح. إن كل هذا

الكلام عن الحضارة وصراع الحضارات وحقوق الإنسان والتمدين والتخلف لا علاقة له بالطبع بأهدافهم الحقيقية . فهم يريدون أشياء مختلفة عن حماية تماثيل بوذا ولا يدخل فيها إقناع النساء المسلمات بخلع الحجاب . إنما يستعمل هذا الخطاب الإنشائي لتسهيل مهمتهم الأخطر والأهم ، وهى تتعلق بشئون الاقتصاد والبترول والنفوذ السياسى والعسكرى وليس بحجاب النساء وتماثيل بوذا . وكل هذا يثير الغيظ والحزن فى النفس ولكنه ليس شيئاً جديداً بالمرة . فقد كان خطاب الغرب الاستعمارى دائماً مختلفاً تماماً عن حقيقة أهدافه (وهذا هو كل ما يعنيه ما يسمى «بنظرية المؤامرة» ، فما الخطأ فيها بالضبط؟) ولكن الذى يثير الإحباط الشديد والخجل هو أن نرى مثقفينا يتصرفون ويتكلمون وكأنهم يصدقون كل كلمة تقال لهم فى وسائل الإعلام الغربية . يقولون لنا : «أنتم متخلفون» فنقول لهم : «نعم بالطبع» . يقولون لنا : «إنكم تعكرون صفو حياتنا وتلوّثون الماء الذى نشرب منه فالمشكلة إذن هى صراع حضارات» ، فنقول لهم «عفوا ، إننا لم نقصد الصراع بل قصدنا فقط الحوار والتواصل معكم» . يقولون لنا باحتقار «لماذا أنتم بهذه الحقارة» فيجيبهم كبار مثقفينا قائلين : «إنما الحقراء هم فقط البعض منا ولكن معظمنا لا بأس به . ونحن نرجوكم ونستعطفكم ألا تأخذونا جميعا بجريرة هذا النفر الضئيل من المجرمين . وعلى أى حال فسوف نرسل إليكم بعدد من البعثات تقوم بشرح الأمور وتوضيحها» .

لن يجدى شيء من هذا بالطبع ، إذ حتى لو نجحت هذه البعثات فى تحسين صورة العرب والمسلمين فى أذهان بعض الأبرياء فى الغرب ، فإنها لن تنجح فى إثناء الولايات المتحدة عن ضرب أفغانستان ، وضرب غيرها حتى تصل إلى أهدافها المتعلقة ببترول وسط آسيا وغيرها من الأهداف الأمريكية والإسرائيلية .

ولكن حتى لو فشلنا فى هذا ، واستمر «سوء التفاهم» على ما هو عليه ، ولم تكف حججنا فى إقناع الأمريكيين وبقية الغربيين بأننا لسنا بهذا السوء ، واستمرت صورتنا عندهم كما هى ، فستهنأ الجامعة العربية وتقرّعينا . وسوف ينام رجالها نوماً

أقل قلقا، إذ إن مؤتمر حوار الحضارات وتواصلها قد سمح لهم، ولو لفترة من الوقت، بأن يظهروا بمظهر المناضل من أجل قضية العرب والمسلمين، ومظهر من يتخذ موقفا جاداً مما يفعله الغرب والإسرائيليون بنا. «هل يقتل الإسرائيليون أطفال الفلسطينيين عمدا وهم ذاهبون إلى مدارسهم؟ حسنا، ها نحن قد رددنا عليهم بعقد مؤتمر حوار الحضارات. هل يترك الأمريكيون الأسرى العرب فى أفغانستان يقتلون بل ويضربونهم بالطائرات أثناء وجود هؤلاء الأسرى فى السجن مقيدين بالسلاسل، بدلاً من تطبيق قواعد القانون الدولى ومن احترام حقوق الإنسان؟ حسنا، ها نحن قد أخبرناهم بمنتهى الوضوح بأن الصدام هو فى حقيقته حوار بل تواصل، وقررنا إرسال البعثات من أجل المزيد من التوضيح».

إنه لا يخامرنى أدنى شك فى أن تاريخ العرب والمسلمين سوف يسجّل عليهم أنهم فى نوفمبر ٢٠٠١، بينما كان الإسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون يضربونهم بالحذاء ويشبعونهم شتى أنواع الإذلال والإهانة، عقد مثقفوهم مؤتمراً تحت عنوان «حوار الحضارات: تواصل لا صراع» وانتهوا فيه إلى عدة نتائج أهمها أن العرب والمسلمين، بسبب ما فيهم من عيوب شتى ونقائص خطيرة، يستحقون هذه المعاملة، وأن الطريقة الوحيدة لوقف هذا الضرب وهذه المعاملة هو أن يشرع العرب والمسلمون فى إصلاح عيوبهم بتقليد ما يفعله الأمريكيون والإسرائيليون والأوروبيون فى بلادهم.

خـاتمــة

ماذا بعد عولمة القهر؟

(١)

منذ أن سقط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ الكتّاب ووسائل الإعلام فى الغرب يلحّون علينا بعدد من الأفكار والشعارات، يقدّمونها للناس على أنها أفكار وشعارات عصر جديد يختلف تماماً عن العصور السابقة، ولكنهم أيضاً يقدمونها على أنها أفكار وشعارات ذات صحة مطلقة، ستظل صالحة إلى الأبد كما كانت هى الأصلح فى الماضى، لولا الحماقة الإنسانية والغفلة التى منعت الناس من الاعتقاد بصحتها وتطبيقها. فهى إذن أفكار صالحة لكل زمان ومكان.

هذه الأفكار والشعارات تتلخص فى القول بنهاية الأيديولوجيات، وانتصار الديمقراطية السياسية (كما يعرّفها الغرب)، وأفضلية نظام الليبرالية الاقتصادية القائمة على إطلاق قوى السوق، واحترام حقوق الإنسان، بما فى ذلك الاعتراف بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وأفول السيادة الوطنية فى ظل العولمة، وانحسار التعصب القومى لصالح الشعور بالانتماء لعالم واحد تسوده حضارة عالمية واحدة، أساسها الحضارة التى قامت فى الغرب، وتنصهر فيه الهويات المتعددة، فيسود التجانس ويعم السلام.

كان من المتوقع بالطبع أن يشرع عدد كبير من الكتّاب العرب وتشترك وسائل الإعلام عندنا، فى تبنّى هذه الأفكار والترويج لها، عن اقتناع أحياناً، أو من باب المسايرة للرائج، أيا كان نصيبه من الصحة. فما أكثر الكتابات العربية التى تتكلم

اليوم عن نهاية عصر الأيديولوجية، وعن انتصار الديمقراطية، وعن أفضلية نظام السوق الحرة، وعن حقوق الإنسان وتحرير المرأة، وعن حماقة المبالغة فى التمسك بالهوية أو التراث فى عصر العولمة.

وكما هى العادة، عمدت الحركة الصهيونية وإسرائيل إلى الاستفادة القصوى من هذه الأفكار الجديدة وتفسيرها لصالحها. فانتهاء عصر الأيديولوجية يفسر فى منطقتنا بمعنى سقوط الأيديولوجية العربية التى سادت الخمسينيات والستينيات، كالوحدة العربية والقومية العربية. والديمقراطية المنتصرة لا تجد لها فى منطقتنا مثلاً أفضل من الدولة الإسرائيلية. وإسرائيل هى النموذج الواجب الاحتذاء به لفتح الأبواب لاستقبال رءوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الغربية الحديثة. وهى أى إسرائيل، وبعكس «الإرهابيين» الإسلاميين والعرب، تحترم حقوق الإنسان، وحرية المرأة. والتمسك بالهوية العربية أو الإسلامية موقف رجعى تجاوزته روح العصر، وإن كان التمسك بالهوية والدين يصبح مغتفراً إذا تعلق بالهوية اليهودية أو العقيدة الصهيونية.

أول ما أريد أن استرعى النظر إليه هو أن كل هذا الإلحاح والترويج لهذه الشعارات ليس إلا مثالاً جديداً يضاف إلى أمثلة تاريخية عديدة يقوم خلالها المنتصرون، سواء كان انتصارهم عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، بالترويج لبعض الأفكار ذات الصحة النسبية، على أنها أفكار مطلقة، وتقديم شعارات تعكس مرحلة تاريخية عابرة، على أنها تلخص أفكاراً صالحة لكل زمان ومكان.

لقد حذّرنا كارل ماركس مرة فى عبارة مشهورة له مؤداها: كما يجب ألا يكون حكمك على شخص ما مبنياً على رأى هذا الشخص فى نفسه، فإنه يجب أيضاً ألا يكون حكمك على عصر ما، وتشخيصك له، مبنياً على ما يطلقه هذا العصر علّى نفسه من أوصاف. لقد طبق ماركس هذه العبارة على كثير من فترات التاريخ السابقة عليه، ومن واجبنا أن نطبقها على العصور التالية لماركس حتى وقتنا الحاضر، بل وعلى ماركس نفسه.

لقد عدّت الثورة الفرنسية نفسها حركة لتحقيق الحرية والإخاء والمساواة، ثم ظهر فيما بعد أنها كانت ثورة قامت بها البرجوازية لتنتزع بعض الحقوق السياسية من الإقطاع. والاقتصاديون التقليديون الإنجليز رفعوا شعار الحرية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، وقدموها على أنها صالحة لكل زمان ومكان، ولكنها لم تكن إلا السياسة الاقتصادية الملائمة للاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا هي المتفوقة اقتصادياً على الجميع. وقد قدمت الحركة الاستعمارية نفسها في البداية على أنها حركة لنشر المسيحية أو لتمدين العالم المتخلف، ثم تبين أن الاستعمار ليس إلا «أعلى مراحل الرأسمالية». وسيق الناس إلى حتفهم في حربين عالميتين في القرن العشرين، باسم القومية والوطنية، ثم تبين أن القضية لا تزيد كثيراً على منافسة بين رأسماليي دول مختلفة على تقسيم الأسواق فيما بينهم. كذلك قيل في تشخيص الثورة الروسية عام ١٩١٧ أنها قامت لتحرير الفقراء والمستضعفين في الأرض، وللقضاء نهائياً على الظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي، ثم ظهر أن وظيفتها التاريخية لم تتعدّ أن تلحق روسيا، اقتصاديا وتكنولوجيا، بالعالم الغربي.

كما قيل في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر، إن العالم دخل آنذاك مرحلة حصول كافة الشعوب على حق تقرير المصير، ثم ثبت أن هذا المبدأ سوف يتم تطبيقه بمعنى معين وهو أن تنفرد الدول المنتصرة في الحرب بحق تقرير مصير الشعوب الأخرى كافة، بما في ذلك حق بريطانيا في تقرير مصير فلسطين وفي تمكين اليهود منها إذا ناسبها ذلك.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية رفعت شعارات عن انقسام العالم إلى عالمين، عالم شيوعي شرير، وعالم حرّ تنعم فيه الشعوب المنضوية تحت لوائه بالديمقراطية، أو بالعكس، عالم شيوعي عادل، وعالم رأسمالي شرير ومستغل. ثم ثبت أن المنافسة الحقيقية لم تكن بين أيديولوجيتين وإنما بين قوتين كبريين نوويتين، تحاول كل منهما الاستئثار لنفسها بأكبر قدر ممكن من ثورات

العالم، ولو استلزم ذلك، من جانب العالم «الحرّ»، طرد شعب بأكمله من أرضه وإعطاء الأرض لإسرائيل.

ثم رفعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل، شعارات عن التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، التى سميت وقتها بالدول المتخلفة أو بالعالم الثالث، وسمى هذا العصر بعصر ثورة التطلعات، أو ثورة الآمال الصاعدة (Revolution of Rising Expectations). وقيل إن المعونات الأجنبية الواردة إلى العالم المتخلف من العالم أكثر تقدماً، سوف تقوم بدور أساسى فى تحقيق هذه الآمال. ثم ظهر بعد خمسين عاماً من رفع شعارات التنمية أن التقدم الاقتصادى الذى تحقق فى معظم بلاد إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إنما هو التقدم الاقتصادى لشريحة جد صغيرة من السكان، ذهبت المعونات الأجنبية فى الأساس لخدمتهم، وأن التنمية لم تنجح فى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان، وأن ثورة الآمال الصاعدة هى فى الأساس ثورة الطبقة الوسطى من شعوب العالم الثالث التى تتمثل آمالها الصاعدة فى اللحاق بمستوى الاستهلاك فى الغرب، وتقليد نمط الحياة فيه، حتى إنه ليس من قبيل الشطط تشخيص ما حدث فى العالم الثالث خلال الخمسين عاماً الماضية بأنه أقرب إلى أن يكون «عملية تغريب» منه إلى النهضة الاقتصادية أو التنمية، وأن ما حدث من ثورات فى العالم الثالث فى هذه الفترة، لم يكن ثورات شعبية تهدف إلى تحقيق الآمال الصاعدة للشعب بأكمله، بقدر ما كانت ثورات بورجوازية ذات آمال أضيق بكثير.

مادامت هذه هى دروس التاريخ، فقد كان الأجدر بنا أن نرى الحقيقة الكامنة وراء هذه الشعارات التى رفعت فى التسعينيات من القرن العشرين، فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى، وألا ننخدع مرة أخرى بظواهر الأمر. كان الأجدر بنا أن نرى حقيقة شعارات نهاية التاريخ، وانتهاء عصر الأيديولوجيات، وصلاحية الليبرالية الاقتصادية لكل زمان ومكان، وأن نرى حقيقة القول بأننا نشهد تصاعد المدّ الديمقراطى الذى لا يلبث أن يشمل العالم كله،

وتصاعد الانتصار لحقوق الإنسان، وحقيقة القول بأن تيار العولمة لابد أن يكتسح أمامه، ليس فقط أى قيود تفرض على حرية التجارة وانتقال رءوس الأموال، بل وأى نزعات وطنية تستند إلى التمسك بالهوية والثقافة القومية.

هذا الكلام يقال للجميع، ولكن العرب يقال لهم، إضافة إلى ذلك، بضع كلمات أخرى تتعلق بالإرهاب وبإسرائيل. فالخطر الأساسى الذى يهدد سلام العالم وأمنه وطمأنينته هو الإرهاب. ولكن الإرهاب يعُرّف تعريفاً ضيقاً للغاية حتى كاد يقتصر على ما يسمى بالإرهاب الأصولى الذى لا يقصد به، فى معظم الأحوال، إلا الأصولية الإسلامية. كما أن عصر العولمة يقدم إلى العرب فى صيغة خاصة تحمل ملامح إسرائيلية واضحة. فالانفتاح المطلوب من العرب ليس مجرد الانفتاح على العالم ككل، بل هو على الأخص انفتاح على إسرائيل، ومزايا التعاون وإزالة الحدود بينهم وبينها، والتخلص من حواجز الكراهية ضدها. والتمسك بالهوية والتعصب لها أمر مكروه من الجميع، ولكنه فيما يتعلق بالعرب مكروه بوجه خاص، إذ إن العروبة والإسلام أثبتا على مّر العصور (هكذا يقال للعرب) أنهما ينطويان على درجة متميزة من العدوانية وقلة التسامح مع الآخرين.

إن كل هذا الكلام يذكّر بشدة بما سبق أن رفعه المنتصرون فى معارك تاريخية سابقة، من أجل ترسيخ انتصارهم، وضمان استتباب الأمر لهم، وترسيخ الاعتقاد باستحقاقهم لهذا الانتصار. ولكن الباطل نادراً ما يأتى خالصاً، بل يأتى عادة مختلطاً ببعض الحق، فيسهّل على مدّعى الباطل مهمته، ويصعّب على غيره كشف الباطل وتفنيده. ومع هذا فإنى سأحاول أن أبيّن بعض هذا الباطل الذى يلقى يومياً على أسماع العرب.

(٢)

نعم، هناك بعض الحق فى القول بأن عصر الأيديولوجيات قد انتهى. لقد تلقى الموقف الأيديولوجى خلال نصف القرن الماضى صفعات متتالية فجّرت فى البداية حواراً شهيراً حول ما سمى «بنهاية الأيديولوجية» فى الخمسينيات والستينيات، ثم فى أعقاب سقوط المعسكر الاشتراكى حول ما سمى «بنهاية التاريخ». والمقصود بالموقف الأيديولوجى الذى تعرّض لهذه الصفعات هو الموقف العقائدى الذى يصدر من نظرة كلية للحياة، أو من التزام اجتماعى أو أخلاقى يحدد ابتداء ما يتخذه المرء من مواقف فى شتى ما يعرض له فى الحياة. لقد تعرَّض لهذه الصفعات الالتزام الدينى والالتزام القومى والالتزام الطبقى، حتى أنه بعد أن كان من المألوف أن يفخر المرء بالتزامه بخدمة دينه أو أمته أو طبقته، أصبح المألوف أن يفخر المرء بأنه لا انتماء لديه، على أساس أن مثل هذه الانتماءات تقيد حركته وتحدّ من حريته.

لن أنتقد هذا الاتجاه إلى رفض الموقف الأيديولوجى بالقول بأنه هو نفسه موقف أيديولوجى. صحيح أن رفض الموقف الأيديولوجى بالمعنى الذى حددته، يمثل أيضاً نظرة كلية للحياة تحدد منذ البداية ما يتخذه المرء من شتى المواقف، ولكن حتى لو اعتبرنا (اللاانتماء) موقفاً أيديولوجيا، فمن الواضح أن هناك فارقاً مهماً بينه وبين الالتزام الدينى أو القومى أو الطبقى. سأقتصر إذن على إبداء ثلاثة تحفظات أخرى على القول بأننا نعيش الآن فى عصر انتهاء الأيديولوجيات.

التحفظ الأول: هو أن بداية هذا الانحسار للموقف الأيديولوجي أقدم بكثير مما قد نظن. إن عمره يبدأ ليس منذ سقوط الاشتراكية، ولا منذ سقوط النازية والفاشية، بل منذ ظهور نظام السوق قبل ثلاثة أو أربعة قرون. لقد بدأ انحسار الموقف العقائدي والتحرر من الالتزام الاجتماعي والاخلاقي منذ بداية تحول القيم واحدة بعد الأخرى، إلى سلع، بما في ذلك الإنسان نفسه. وقد صاحب هذا التحول ظهور النزعة الفردية التي تعد الفرد مقياس القيم. ربما تسارع انحسار الموقف الأيديولوجي أو العقائدي في الخمسين عاماً الأخيرة، ولكن بداية الانحسار أقدم من هذا بكثير. إن من الممكن أن نجد بدايات التعبير عن هذا الانحسار في كتاب الأمير «الماكيافيللي»، وفي كتابات الفيلسوفين البريطانيين «هوبز» «ولوك»، ولكنها أوضح من ذلك بكثير في كتابات «بنثام»، وفلسفة المنفعة، عندما قيل بأن المعيار الوحيد للحكم على القيم يجب أن يكون المنفعة، ولا شيء سواها، وأن الموقف الأخلاقي نفسه لا يجب أن يؤسس على عقيدة مسبقة بل على مقارنة المنافع والأضرار، وطرح هذه من تلك. في الوقت نفسه الذى ظهر مبدأ المنفعة ظهر لآدم سميث كتابه الشهير «ثروة الأمم»، منذ أكثر قليلاً من مائتي عام، وهو الكتاب الذى اكتسب معه نظام السوق مكانة الآلهة، وكأنه شيء لا راد لإرادته، ويسير كل شيء في الكون بمقتضاه. كان هذا هو أيضاً الوقت الذى قال فيه «إدموند بيرك» عبارته المشهورة: «لقد انتهى عصر الشهامة والمروءة وجاء عصر المتفلسفين والاقتصاديين والإحصائيين، وانتهى بذلك مجد أوروبا إلى الأبد».

كان أول ضحايا انتشار نظام السوق هو العقيدة الدينية. ثم انضم إليها في الخمسين سنة الأخيرة الولاء الطبقي، والشعور الوطني أو القومي، والرباط العائلي، بل والالتزام الأخلاقي بوجه عام. إذن فعندما يقول لنا فلاسفة العولمة إننا نعيش عصر انحسار الأيديولوجية، وإن هذا الانحسار وليد سقوط الاتحاد السوفيتي، يجب أن نذكّرهم بأنهم لا يفعلون أكثر من السير بضع

خطوات أخرى فى طريق قديم نعرفه جيداً، ونعرف من شقّه لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة قرون.

التحفظ الثانى: الذى أريد أن أورده على فكرة انحسار الأيديولوجية، هو أنه فضلاً عن أن هذا الانحسار قديم، فإنه شيء لا يدعو بالمرة إلى كل هذا الابتهاج والاحتفال. فالتحرر الأيديولوجى هو كما أشرت، مجرد تعبير آخر عن التحرر من الالتزام الأخلاقى، والمطالبة بإخضاع كل قيمة لمعيار المنفعة، وينتهى فى حقيقة الأمر إلى تقييم كل موقف بحسب نتيجة المقارنة بين المكاسب والخسائر القابلة للقياس. ولكن المكاسب والخسائر القابلة للقياس ليست هى دائما أهم المكاسب والخسائر وأجدرها بالاعتبار. والكلام عن كل قيمة بلغة الاقتصاد ليس بالضرورة سبباً للفخر ولا مدعاة للإعجاب. ففى الحياة أمور كثيرة أهم من الاقتصاد.

التحفظ الثالث: على فكرة انحسار الأيديولوجية، يتعلق بالمستقبل. فالاعتراف بأن هناك بالفعل انحساراً للموقف الأيديولوجى، وبأنه انحسار قديم، لا يعنى الإقرار بأنه باق معنا إلى الأبد. إنما يعتقد ذلك المؤمنون بفكرة التقدم، وأن الأحدث دائماً أفضل من الأقدم، ومن ثم يعتقدون أن هذا التحرر من الدين، ومن الالتزام الطبقى أو القومى أو الوطنى، ومن القيود التى تفرضها روابط الأسرة، هو دائما تقدم إلى الأفضل. ولكن فكرة التقدم هذه هى نفسها محل شك كبير، والأرجح أنها نتيجة نظرة ضيقة الأفق، إذ إنها نتيجة الانبهار بما أحرزه الإنسان من تقدم تكنولوجى خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، على حساب جوانب أخرى من حياتنا الاجتماعية. فهذه النظرة إذن تتخذ من التقدم التكنولوجى مؤشراً كافياً على تطور الإنسان بوجه عام. ولكن الإنسان يمكنْ أن يحقق تقدماً فى التكنولوجيا وتأخراً فى أشياء أخرى كثيرة، ولم يثبت بعد أن التقدم التكنولوجى يجبّ كل التطورات السلبية التى رافقته أو نتجت عنه فى جوانب الحياة الأخرى. نعم إن القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية قد شهدت

اكتساحاً مستمراً من جانب نظام السوق لجانب بعد آخر من جوانب حياتنا الاجتماعية، ولا يزال هذا الاكتساح مستمراً، بل زاد معدله خلال العقد الماضى بسقوط الكتلة الاشتراكية أمام جحافله. ولكن سقوط الكتلة الاشتراكية ليست هى نهاية التاريخ الإنسانى، واختراع نظام السوق ليس منتهى العبقرية البشرية، والإنسان الذى اخترع هذا النظام قادر على رفضه والتخلى عنه.

(٣)

بسقوط الكتلة الاشتراكية فى نهاية الثمانينيات وانفتاح الدول الاشتراكية، الواحدة بعد الأخرى، على العالم الغربى، سياسياً واقتصادياً، صُوّر ما حدث على أنه انتصار للديمقراطية الغربية، وصوّر الأمر وكأن العالم قد دخل بذلك عصراً جديداً يتسم باكتساح الديمقراطية، على النمط الغربى، للنظم الشمولية، وبالانتصار لحقوق الإنسان والحريات الفردية على النحو السائد فى الغرب. ودُقت طبول الغرب مروّجة لهذه الشعارات الثلاثة: الديمقراطية، ونظام السوق الحرة، واحترام حقوق الإنسان. وتلقت وسائل الإعلام العربية هذه الرسالة من الغرب، وقامت بدورها بالترويج لها. وتطوّع كتّاب عرب، كثيراً ما سُمّوا بالمفكرين، للترويج للأفكار نفسها. وبدا الأمر مقنعاً تماماً، إذ من كان يصدّق أن تسقط النظم الشمولية ونظام التخطيط وتدخل الدولة على هذا النحو المذهل وكأنها كانت بيوتاً من ورق؟ ولكن الاقتناع يصبح أسهل بكثير إذا اقترنت عملية الترويج الصاخب ببذل الأموال الطائلة لكل من يشترك فى التصفيق والهتاف. لقد اكتشف كثير من المثقفين العرب، الذين يجيدون تنميق الكلام وتنسيق العبارات وصياغة مشروعات البحوث، أن التمويل الغربى متاح بسخاء لعدد من الموضوعات المحددة التى تدور حول هذه الأمور بالضبط: المد الديمقراطى، الخصخصة ونظام السوق، واحترام حقوق الإنسان، بما فى ذلك دراسة الظلم الذى تتعرض له الأقليات، والتمييز الذى تعانى منه المرأة، والإرهاب الذى يهدد

الجميع. ولكنك عندما تنظر إلى ما حدث فى إطاره التاريخى الواسع من ناحية، وفى إطار التطبيق الفعلى لهذه الشعارات، من ناحية أخرى، تجد أن الأمر يمكن أن يبدو مضحكاً وكوميديا بدرجة كبيرة.

إن أى تأمل لحقيقة الديمقراطية الغربية تؤدى بنا إلى هذه النتيجة بشرط ألا نكتفى بما يجرى على السطح بل ننفذ إلى الجوهر، ولا ننخدع بما يرفع من شعارات بل نبحث عن الحقيقة وراء هذه الشعارات، ولا نهتم بصناديق الانتخاب بقدر ما نهتم بالتحقق من درجة الحرية الحقيقية المتاحة، ولا بحدّة المنافسة الظاهرية بين الأحزاب بل بما إذا كان هناك فوارق جوهرية بينها، وبما إذا كانت وسائل وصولها إلى الحكم متاحة لأكثر من أشخاص معدودين من ذوى الثراء. ولا ينبغى أن ننخدع بما يقال للناس عن حقهم فى الاختيار، بل ينبغى أن نبحث فى وسائل غسيل المخ والخداع التى تدفع الناس إلى الاشتراك فى لعبة وهمية اسمها «الديمقراطية السياسية». إن رجلاً كناعوم تشومسكى يكتب مقالاً فى السبعينيات عن درجة الحرية المتاحة فى الولايات المتحدة فيسمى المقال «حدود الفكر المسموح للذهن بالخوض فيه» (Limits of thinkable thought)، ويعرف صدق المقال كل من تأمل درجة الحرية الحقيقية المتاحة فى المجتمع الأمريكى.

ولكن أبواب الدعاية الديمقراطية الغربية أقوى للأسف من أمثال تشومسكى، وقد وصلت أصداؤها بالطبع إلى بلادنا العربية، حيث تطوّع كثير من كتابنا لدعوة شعوبنا المسكينة إلى الاقتداء بالغرب فيما حققه من ديمقراطية رائعة. بل قالوا لنا إننا نحن العرب لا يكاد ينقصنا إلا التزود بهذه الديمقراطية، فتتنافس أحزابنا كما يتنافس الحزبان الديمقراطى والجمهورى مثلاً فى الولايات المتحدة، وتصبح انتخاباتنا نزيهة مثل انتخاباتهم، التى بدأ الأمريكيون أنفسهم يدركون شيئاً فشيئاً قلة جدواها، فتنخفض عاماً بعد آخر نسبة الذاهبين إلى صناديق الانتخاب. بل إن هؤلاء الكتاب العرب يذهبون أحياناً إلى حدّ تهنئتنا ببداية السير

على الطريق الصحيح نحو الديمقراطية، ويقولون لنا إننا قطعنا فى هذا الطريق خطوات لا بأس بها والمطلوب فقط هو المزيد منها، مع أن كل شيء يدل على أن عالمنا العربى ليس أكثر ديمقراطية اليوم مما كان منذ خمسين عاماً، بل الأرجح أنه أقل تمتعاً بالحرية الحقيقية من أى وقت خلال هذه الخمسين عاماً الماضية على الأقل.

(٤)

أما حقوق الإنسان فقصتها لا تقل عن ذلك طرافة، سواء فى بلادنا أو فى الغرب نفسه. إذ منذ أن صدر إعلان حقوق الإنسان من الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، لم يتوقف الغرب عن ارتكاب الأعمال المنافية له، سواء فى معاملته لشعوب العالم الأخرى، أو فى معاملته لشعوبه هو داخل الدول الغربية نفسها. لن أرهق القارئ بالخوض فى تاريخ انتهاك الغرب لحقوق الإنسان، ويكفى أن أذكره بأن الغرب قد قدم كل أنواع الدعم العسكرى والمادى والمعنوى لأكثر النظم معاداة لحقوق الإنسان فى العالم الثالث، من نظام بينوشيه فى شيلى إلى نظام سوهارتو فى إندونيسيا، وإلى النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا. وقد كان نصيب العرب بالطبع كبيراً فى هذا الدعم، ابتداء من خلق الغرب الدولة الإسرائيلية خلقا، ثم دعمها بالمال والسلاح والسياسة والدعاية ضد حقوق الإنسان العربى، إلى فرض حصار غير إنسانى على العراق، يموت بسببه آلاف الأطفال كل يوم.

ومع كل هذا ينفق الغرب ببذخ على تمويل جمعيات حقوق الإنسان فى البلاد العربية وغيرها، على أن يكون تفسير هذه الجمعيات لحقوق الإنسان هو المفهوم المقبول فى الغرب. وهم يقدمون مفهومهم لحقوق الإنسان، كما يقدمون مفهومهم للديمقراطية والحرية، على أنه المفهوم الوحيد المقبول، والصالح لكل زمان ومكان، بينما هو مفهوم نسبى جداً وخاص جداً.

إن مفهوم «حقوق الإنسان» قريب من مفهوم «الحاجات الإنسانية» ولكنهما

ليسا متطابقين. إن حاجات الإنسان كثيرة، منها ما يحتاجه بوصفه إنساناً، كالغذاء والكساء والمسكن، وحاجته إلى من يحبه ويكلّمه، وإلى الراحة من عناء العمل وإلى ما يرفّه به عن نفسه، ومنها ما يختلف من جماعة لأخرى، بل ومن شخص لآخر. فالإنسان الذى يسكن فى منطقة صحراوية مثلا، يحتاج إلى أشياء لايحتاجها ساكن الأرض المزروعة، وسكان المناطق الباردة يحتاجون إلى أشياء لايحتاجها سكان المناطق الحارة، والزّارع لا يحتاج إلى ما يحتاجه الصانع، والطبيب يحتاج إلى ما لا يحتاجه المغنى أو الصحفى. . . إلخ. كل هذا صحيح وبديهى، ولكن حاجات الإنسان شيء وحقوق الإنسان شيء آخر.

فالحاجة لا تخلق للمرء حقوقاً إلا باعتراف يصدر من جماعة من الناس. بعبارة أخرى، الحقوق تتضمن اكتساب «مركز قانونى» إزاء جماعة من الناس، هو اعتراف هذه الجماعة التى ينتمى إليها المرء (سواء كانت هذه الجماعة أمة أو قبيلة أو أسرة أو ناديا أو نقابة. . . إلخ) بوجوب تلبية حاجات أو رغبات معينة له. يترتب على ذلك أن الحقوق يمكن أن تكون أضيق أو أوسع من الحاجات. فقد تكون لديك حاجة ماسّة إلى شيء لا يعترف لك أحد بحقك فى الحصول عليه، فهذه حاجات دون حقوق، كحالة العبد فى مجتمع لا يعترف بحقوق لغير الأحرار، كما أنه قد يعترف الآخرون لك بحقوق لا تتعلق بحاجات أساسية لك، بل ولا تتعلق بما يمكن أن يسمى «حاجة» على الإطلاق، كأن يمنح مجتمع مالأفراده حق شرب الخمر فى الطريق العام، ويعاقب أى شخص يحاول الاعتداء على هذا الحق.

بناء على هذه الحقائق الأولية لابد أن نتوقع أن تختلف المجتمعات الإنسانية والثقافات الإنسانية فيما بينها، اختلافاً شاسعاً، حول ما تعتبره وما لا تعتبره من «حقوق الإنسان». نعم، من السهل أن نتفق جميعاً على ما يعتبر حاجات إنسانية وما لا يعتبر كذلك، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن تعترف كل المجتمعات، على مرّ العصور، ومع اختلاف ظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، ومع اختلاف

درجة نموّها الاقتصادى وتطورها الاجتماعى والخلقى، ومع اختلاف ما تدين به من أديان ومذاهب، بنفس الحقوق لأفرادها، وأن تشترك فيما تعتبره من حقوق الإنسان وما لا تعتبره كذلك. إن ما يعتبره المسلم من حقوق الإنسان (أى حاجة إنسانية وواجبة الاحترام) لا يمكن أن يكون مطابقاً تماماً لما يعتبره المسيحى أو البوذى من حقوق الإنسان، كما لابد أن يختلف ما يعتبر من حقوق الإنسان فى نظر قبيلة إفريقية تستخدم وسائل تكنولوجية بدائية، عما يُعتبر كذلك فى نظر المجتمع الأمريكى مثلا أو السويدى. . . إلخ.

لهذا السبب يجب أن نستغرب كثرة ما يقال ويكتب عن حقوق الإنسان وكأن تعريف هذه الحقوق وتحديدها شيء معروف سلفاً، وكأن كل الناس وكل المجتمعات وكل الثقافات يجب أن تفهم عبارة «حقوق الإنسان» بمعنى واحد، وتتفق كلها على مدلوله. إن امرأة أمريكية تسير فى الطريق العام وهى عارية الساقين، إذا تعرض لها أحد بالنقد، أو اعتقلها الشرطى، لأنها لا تغطى ساقيها، لابد أنها سوف تثير مسألة «حقوق الإنسان»، معترضة على هذا التدخل فى حريتها الشخصية، وسوف تؤيدها فى ذلك الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكى. ولكن امرأة عربية تسير على هذا النحو فى الطريق العام فى إحدى القرى العربية، لن يخطر ببالها على الأرجح أن هذا السلوك هو من قبيل ممارستها لحريتها الشخصية، وأن منعها من ذلك يمثل اعتداء على حقوق الإنسان، وإذا ظنت ذلك فلن تؤيدها فى هذا الظن الأغلبية الساحقة من أفراد مجتمعها.

على العكس من ذلك، تعتبر الأسرة العربية من حقوق الابن أو البنت على أسرتهما، أن توفر لهما الأسرة ضروريات الحياة حتى يتم الابن تعليمه، وحتى تتزوج البنت، وتعتبر هذا الحق من قبيل المسلمات أى من قبيل «حقوق الإنسان» التى يكتسبها المرء بحكم صغر سنّه، بينما قد تجد الأسرة الأمريكية أن قيام الأب والأم بالإنفاق على الابن والبنت بعد سن مبكرة نسبيا، من قبيل التفضل والمبالغة فى الكرم، مادام الابن أو البنت قد أصبحا قادرين على كسب الدخل بطريق أو

بآخر، حتى قبل إتمام الولد لتعليمه أو انتقال البنت إلى بيت الزوجية. والأسرة الإفريقية أو الآسيوية قد تعتبر أن لكبار السن حقوقاً تشمل استمرار إقامتهم مع ذويهم، مهما زادت أعباء خدمتهم، ولكن لا تعتبر الأسرة الأمريكية أو الأوروبية ذلك من قبيل «حقوق الإنسان».

نعم، قد تتفق الثقافات إلى حد كبير فى تحديد ما يعتبر احتياجات أساسية للولد أو البنت أو لكبار السن، ولكنها قد تختلف اختلافاً شاسعاً فيما يعتبر ومالا يعتبر حقاً من الحقوق، إذ إن هذا الاعتراف بالحق أو عدم الاعتراف به يتوقف على مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التى أشرت إلى بعضها.

لهذا السبب أستغرب بشدة، ذلك الصلف والغرور اللذين تعّبر بهما بعض الدول، فى عصرنا الحالى، عما يعتبر ولا يعتبر من حقوق الإنسان، إذ تحاول أن تفرض مفهومها الخاص لحقوق الإنسان على بقية خلق الله، وكأن إفرازات ثقافتها الخاصة هى التعبير الأسمى عن حكمة الإنسان وتحضّره وعقلانيته. انظر ما تفعله الولايات المتحدة الآن مثلا، فى محاولة إرساء قواعد فيما يعتبر وما لا يعتبر من حقوق الإنسان، وتقرير أى الدول تحترمها وأى الدول تخرج عليها. والأمر يدعو إلى الضحك بقدر ما يدعو للغيظ. فكيف تغفل الولايات المتحدة، أو أى دولة أخرى، عن هذه الحقيقة البسيطة، وهى أن ما يعتبر من حقوق الإنسان فى أمة غير ما يعتبر كذلك فى غيرها؟ وكيف تغفل عن أنها هى نفسها، تعامل بإهمال بالغ بعضا من الحاجات الأساسية لشرائح واسعة من شعبها، مما يعتبره غيرها قطعاً من الحقوق الأساسية «للإنسان»، مما يظهر فى حرمان ملايين من الأمريكيين من المسكن الملائم، أو من أى مسكن على الإطلاق، أو فى شيوع استخدام الجنس، والنساء بوجه خاص، كوسيلة للدعاية للسلع، مما لا بد أن يعتبر فى مجتمعات أخرى امتهاناً لكرامة المرأة ومن ثم انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

ومما يدعو للضحك والغيظ أيضاً دأب الأمريكيين على فهم «حقوق الإنسان» وكأنها تكاد تنحصر فى حقوق الإنسان إزاء دولته، وعلى الأخص فى حق الإنسان

فى ألا تتدخل الحكومة تدخلاً يقيد حريته، وكأن المصدر الوحيد للاعتداء على حقوق الإنسان هو الدولة. إن مصادر الاعتداء على حقوق الإنسان متعددة، لأن أسباب حرمان الإنسان من وسائل إشباع حاجاته متعددة أيضاً، والدولة ليست إلا واحداً من هذه المصادر والأسباب. فمصدر حرمان العامل من إشباع حاجاته قد يكون هو رب العمل الذى يشتغل لحسابه وليس الدولة، ومصدر حرمان المرأة من الاحتفاظ بكرامتها قد يكون وسائل الإعلام وليس الدولة، ومصدر حرمان المرء من حاجته إلى التفكير المستقل وبمطلق الحرية، قد يكون الصحف والتليفزيون وليس الدولة، ومصدر حرمان سكان المدن من الهدوء هو مستخدمو الميكروفونات وليس الدولة، ومصدر الاعتداء على خصوصية المرء وحاجته إلى الانفراد بنفسه أحياناً، قد يكون هو الضغط السكانى وليس الدولة. . . إلخ. ليست الدولة، إذن، المصدر الوحيد ولا بالضرورة المصدر الأساسى للاعتداء على حقوق الإنسان، كما تحاول أن تصور لنا الدعاية الأمريكية، وكذلك كما تحاول أن تصور الإدارة الأمريكية فى تعاملها مع الصين، وكأن تقييد الحكومة الصينية لحقوق التعبير والقيام بالمظاهرات هو المثال الوحيد أو هو أفظع مثل يمكن تصوره للاعتداء على حقوق الإنسان. إن هذا التصوير للأمور له صلة بالطبع بالتقاليد الأمريكية الراسخة والقائمة على تخفيض تدخل الدولة فى حياة الأفراد إلى الحد الأدنى (إلا إذا تعلّق الأمر بالطبع بقيام الدولة بخدمة مصالح الاحتكارات الكبرى). ولكن تخفيض درجة تدخل الدولة ليس مرادفاً لاحترام حقوق الإنسان، كما تصور الدعاية الأمريكية، بل قد تكون زيادة تدخل الدولة ضرورية لاحترام بعض هذه الحقوق وإشباع بعض الحاجات الأساسية للإنسان، كما أدركت الإنسانية منذ وقت طويل يرجع إلى عصر الفراعنة على الأقل.

إن شعار «الدفاع عن حقوق الإنسان» الذى يتردد الآن بكثرة، كثيراً ما يكون بمثابة قولة حق يراد بها باطل. والمؤكد أن استخدامه فى هذه الأيام كثيراً ما يكون قائماً على خطأ شنيع، حتى إذا افترضنا حسن النية. فمفهوم حقوق الإنسان لابد

أن يختلف من ثقافة لأخرى، ولا يجوز أن يكون الشرطي المسئول عن حماية احترام حقوق الإنسان هو ثقافة بعينها دون غيرها. من البديهي أن الثقافات المختلفة لابد أن تختلف في مدى نجاحها في احترام هذه الحقوق أو تلك من «حقوق الإنسان»، أو بالأحرى، لابد أن تختلف في مدى تلبية هذه الحاجات أو تلك مما يحتاجه الإنسان بوصفه إنساناً، ولكن إصدار الأحكام على هذه الثقافات المختلفة، واعتبار بعضها أنجح من غيرها في احترام هذه الحقوق أو تلك، لا يجب أن تستقل بتحديده أمة من الأمم، لمجرد أنها وجدت نفسها في لحظة تاريخية معينة أقوى الأمم أو أكبرها سطوة.

(٥)

ليس هناك أيضاً أى شىء مطلق وعام وصالح دوماً فى مبدأ الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق والخصخصة والتخلص من أى أثر لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. إن نظرة بسيطة إلى ما فعله الإنسان فى هذا الميدان، وتطور الفكر الاقتصادى بشأنه، خلال الخمسمائة عام الماضية، كفيلة بإقناعنا بأن نظام حرية السوق والحرية الاقتصادية نظام عابر كغيره، ينادى به الاقتصاديون ويطبقه السياسيون عندما تكون الظروف مواتية، وينادى الاقتصاديون بعكسه ويكتشف السياسيون ضرره عندما تتبدل الظروف وتأتى ظروف معاكسة.

نادى الاقتصاديون المعروفون باسم «التجاريين»، منذ خمسمائة عام، بالدولة القوية وتدخل الدولة فى كل صغيرة وكبيرة فى الاقتصاد، عندما كان ذلك ضرورياً لتأسيس الدولة القومية الحديثة، وتحقق ذلك التدخل بالفعل لعدة قرون. ثم عدل الاقتصاديون عن ذلك وطالبوا بالحرية الاقتصادية عندما أصبح تدخل الدولة عبئاً على أكثر الدول تقدماً، كبريطانيا، فطبق مبدأ الحرية الاقتصادية فى تلك الدول دون غيرها، ولكن الدول الأخرى الأقل تقدماً كألمانيا والولايات المتحدة أحجمت عن تطبيقه، وقدم الاقتصاديون فى تلك الدول الأقل تقدماً حججاً قوية لتبرير تدخل الدولة. ثم جاء كينز ليدعو إلى تدخل الدولة خلال الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات، فتغنى الجميع بدور

الدولة وأقاموا دولة الرفاهية. ثم جاء عصر الشركات متعدية الجنسيات فدعا الاقتصاديون إلى تراجع الدولة وانسحابها من الحياة الاقتصادية. ليس فى هذا التغير والتقلب أى شيء يدعو إلى الدهشة، وإنما المدهش هو ضعف ذاكرتنا، هذا الضعف الذى يجعلنا ننشد أحدث أنشودة فنتصور أننا لم نتغنّ بأى لحن آخر من قبل، ولن نغنى لحناً مختلفاً فى المستقبل.

(٦)

عندما يطالبنا الغرب إذن باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وباسم الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، وبدعوى انتهاء عصر الأيديولوجية، أو تحت شعار عام هو «العولمة»، أن نتخلى عن التمسك بالهوية القومية أو الدينية، على أساس أن هذا التمسك بالهوية هو موقف رجعي لا يتمشى مع روح العصر، فإننى أعد ذلك ليس أكثر من نكتة سخيفة. ففى كل أمر من هذه الأمور يتمسك الغرب بهويته: يفسر الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يناسبه، ويدعو إلى الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق لأنها تناسبه، بل ولا يطبقها إلا إذا حققت مصالحه، ويتخلى عنها عندما تتعارض مع هذه المصالح. ورفع هذه الشعارات كلها، بما فيها شعار العولمة نفسه، موقف أيديولوجى يعكس مصالح ذاتية فى ظروف تاريخية معينة. الأمر إذن لا يتعلق بدعوة إلى ترك التعصب، لصالح موقف منفتح على العالم ومتسامح مع الجميع، بل لا يزيد على أن يكون دعوة للتخلص من هوية لصالح هوية أخرى.

إنى على أتم استعداد للاعتراف بعيوبى ونقائصى، وللإقرار بأن أفكارى وتراثى وتاريخى وحاضرى، كل ذلك فيه من العيوب ما يتطلب الإصلاح، ولكنى لست مستعداً للتضحية بشخصيتى لصالح شخصية مختلفة عنى وليست أفضل منى.

نعم، العرب يفتقرون إلى الحريات السياسية وإلى كثير من الحريات الشخصية، ولكن ما ينقصهم ليس هو نظام الأحزاب الغربى والبرلمان ونظام

الدعاية الانتخابية. نعم المرأة العربية تعاني من بعض صور القهر وتفتقد بعض الحريات، لكنها لا تحتاج إلى أن تتحرر من بعض ملابسها أولاً قبل أن تحصل على بقية الحريات. والرجل العربى والطفل العربى يفتقدان بدورهما بعض الحقوق الأساسية، ولكن ليس من قبيل التقدم أن نعد ممارسة الشذوذ الجنسى علنا حقا من هذه الحقوق، وليس من قبيل التخلف أن نرفض اعتبار العلاقة بين رجل وآخر، أو بين امرأة وأخرى، زواجاً تترتب عليه جميع الحقوق القانونية المكفولة فى حالة زواج رجل من امرأة، أو أن نرفض تغيير مناهج التعليم بحيث تصبح العلاقة الجنسية جزءاً من المنهج المفروض على أطفال فى الخامسة أو السادسة من العمر بدعوى تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ضد من يخطر له التحرش الجنسى بهم. إن محاولة فرض كل هذا علىّ إلى حد استخدام منظمات الأمم المتحدة للترويج له، باسم حماية حقوق الإنسان، ليس إلا محاولة لفرض هوية على أخرى، أو فرض معتقدات معينة على حساب معتقدات أخرى، أو قهر تراث أمة لصالح تراث أو تجارب أمم أخرى.

ولكن إدراكنا للأكاذيب الكامنة وراء كل هذه الشعارات لن يمنع للأسف من انتشارها واكتساحها لما عداها. نعم، نحن ندرك أن العصر الذى نعيشه ليس فى الحقيقة عصر نهاية الأيديولوجيات، ناهيك بنهاية التاريخ، وليس عصر انتصار الديمقراطية أو حقوق الإنسان، وليس عصر الانتصار النهائى الذى لا رجعة فيه لليبرالية الاقتصادية، كما أن التشخيص الصحيح لهذا العصر ليس هو انتصار حضارة عالمية وإنسانية بحكم كونها إنسانية. ومع هذا فهذه الشعارت الكاذبة تنتشر من مكان لآخر انتشار النار فى الهشيم. كان سقوط الكتلة السوفييتية أمام جحافل هذه الشعارات هو أكثر مظاهر هذا الانتصار وضوحاً ولكن الشيء نفسه يحدث بالطبع فى مناطق العالم الأخرى، من الصين إلى كوبا، ومن الصومال ورواندا إلى البوسنة، وأبواق شبكات الإعلام اقتحمت أبواب أصغر الأكواخ فى إفريقياً وآسيا وأمريكا اللاتينية لتردد الأكاذيب نفسها على أسماع الناس. واكتسبت المؤسسات

المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدولى، جبروتاً ونفوذاً لم يتحقق مثلهما لمؤسسة دولية من قبل، وأصبح ممثلوها قادرين على فرض إرادتهم على مختلف الدول. وتحولت هيئة الأمم المتحدة إلى مجرد خادم مطيع مهمته نشر هذه الأفكار نفسها من خلال مؤتمرات تعقد فى مختلف أنحاء العالم ومنشورات وتقارير تروّج الشعارات نفسها.

لم يكن نصيب العرب بالطبع من هذه الهزائم، أقل من نصيب غيرهم، بل لعله كان أكبر وأفدح. فالعرب يعيشون منذ ثلث قرن على الأقل سلسلة من الانكسارات المتتالية والتراجع المنتظم أمام جحافل الغرب المنتصرة فى الحرب والاقتصاد والسياسة والثقافة، حتى أصبحوا اليوم أشبه بالأرض المشاع والمتاحة بلا حماية لكل من أراد السلب والنهب، سواء كان المسلوب والمنهوب أرضاً أو ثروات طبيعية أو عمالة رخيصة أو أسواقاً لتصريف السلع، أو مقررات تعليمية يجرى العبث بها، أو لغة تستبدل بها غيرها، أو دينا تكال له الاتهامات بالباطل، ويوصف ظلماً بالإرهاب من جانب الإرهابيين الحقيقيين، أو آمالا لشباب قتلت ثقته بنفسه وأمته لتحل محلها ثقة وهيام بكل ما هو أجنبى.

ليس هناك مبرر للمزيد من الإفاضة فى وصف حالة الانكسار التى يعيشها العرب اليوم، فهى أوضح من أن تحتاج إلى إفاضة، وكل الدلائل تشير إلى أن الاندحار قد أصبح تاماً، وأن المعركة قد حسمت لغير صالح العرب منذ زمن. ولكن من المهم أن نلاحظ كيف أن كثيراً من المثقفين العرب لازالوا مستمرين فى القتال أو فى التظاهر به، وكأن المعركة لم تنته بعد. ومن الممكن تصنيف هؤلاء المثقفين العرب المستمرين فى القتال إلى ثلاثة أصناف، يتدرجون من الأقل إلى الأكثر ضرراً على النحو التالى:

أقل هذه الأصناف ضرراً هم ذلك الصنف من المثقفين الذين يحاربون بسيوف خشبية. إنهم يؤمنون بسلامة موقفهم وعدالة قضيتهم إيماناً مخلصاً، ولكنهم لايريدون أن يصدقوا أن المعركة قد تم حسمها لغير صالح العرب، ولا أن يعترفوا

بأن السيوف التى ما يزالون يحاربون بها هى سيوف خشبية، بينما فى أيدى العدو مدافع حقيقية وطائرات. من بين هؤلاء نجد بعض المتدينين والعلمانيين، وبعض الليبراليين والاشتراكيين الماركسيين، ولكنهم يشتركون جميعاً فى هذه الحقيقة: رفضهم الاعتراف بحقيقة ما حدث.

الأكثر ضررا هم مثقفو الصنف الثانى، الذين يعرفون فى قرارة أنفسهم أن المعركة قد تم حسمها ولكنهم يتظاهرون بأنها لم تنته بل ويتظاهرون بأنهم ما زالوا يقاتلون. يدفعهم إلى هذا التظاهر، إما ما يحققه خداع الرأى العام من منافع مادية، أو مسايرة السلطة التى تتظاهر هى أيضاً بأنها مازالت تقاوم وتقاتل بعقد المؤتمرات والاجتماعات أو إصدار قرارات الشجب. يضم هذا الصنف الثانى من المثقفين كتاباً ممن لم يعرف لهم فى وقت ما عقيدة راسخة أو مبدأ سياسى معروف، وهى صفة تنطبق أيضاً على معظم رجال السلطة فى بلادنا. ولكن منهم أيضاً من كان فى وقت ما ذا ولاء لعقيدة سياسية معينة ثم أصابه ما حدث فى العالم من تطورات بالإحباط والكفر بكل شيء، وخاصّة من جرّاء ما أصاب الاشتراكية من هزائم، أو ما أصاب العقائد جملة من انكسار فى عصر العولمة، ففضلوا استخدام كفاءاتهم القديمة فى خدمة الأسياد الجدد.

ولكن أخطر الأصناف الثلاثة هم من وضعوا أنفسهم فى خدمة العدو. إنهم أيضاً يدركون أن المعركة قد حسمت لصالح العدو، ولا يرون جدوى من إضاعة الوقت ولا حتى فى خدمة حكوماتهم، إذ يرون حكوماتهم نفسها تقوم بخدمة العدو فى الحقيقة، وإن كانت تتظاهر بعكس ذلك، ففضلوا أن يذهبوا مباشرة إلى السيد الحقيقى والممول الرئيسى. من هؤلاء من يتلقى من العدو تعليمات مباشرة، ولكن أكثرهم يكتفون باستيحاء رغبات العدو بطريق غير مباشر، وينشئون بأمواله الجمعيات المختلفة التى تروّج لآخر أفكاره وشعاراته، ويتخصصون فى كتابة البحوث التى يعرفون أن نتائجها لابد أن تحظى برضاه.

هناك بالطبع من المثقفين العرب من لا يندرج تحت أى صنف من هذه الأصناف

الثلاثة. فهناك أولئك الذين يدركون أن المعركة قد تم حسمها ويربأون بأنفسهم عن أن يحاربوا بسيوف خشبية، أو أن يتظاهروا بالقتال وهم يعلمون أن المعركة قد انتهت، أو أن يعملوا فى خدمة العدو. وهؤلاء سكتوا أو تقوقعوا، وقد يكتفون بالخوض فى معركة صغيرة هنا وهناك بغرض إرضاء الضمير أو التفريج عن النفس.

ولكن هناك نوعاً مختلفاً تماماً من المثقفين العرب، هم الأفضل فى نظرى وإن كانوا قلة نادرة، ونحن نعلق الآمال على تزايد عددهم. هؤلاء يدركون أن المعركة قد تم حسمها، ولكنهم يرفضون الاعتراف بأن الحرب انتهت. ومن ثم فهم يعملون مافى وسعهم لتحسين نتائج أى معركة مقبلة، أو على الأقل لوقف التدهور الذى يزيد صعوبة كسب أى معركة مقبلة. بعبارة أخرى: هذا الفريق من المثقفين العرب الذين نعلق عليهم الآمال، يعملون لما يمكن أن نسميه «عصر ما بعد العولمة» أو بالأحرى، «عصر ما بعد عولمة القهر». نعم، إنهم يعترفون أن مصير العرب فى عصر العولمة الحالى هو كمصير اليتيم فى مأدبة اللئام، ولكنهم لم يفقدوا كل أمل فى المستقبل، ويرفضون اعتبار الانتصار الحالى لقوى القهر وكأنه يمثل نهاية التاريخ. فالتاريخ الإنسانى فى نظرهم أغنى بالاحتمالات مما يظن هؤلاء القائلون بنهاية التاريخ، والإنسان فى نظرهم لديه القدرة على تجاوز محنته الحالية والدخول فى عصر جديد قد يكون للعرب فيه مصير أفضل بكثير. ما الذى يمكن أن نقصده بتعبير «عصر ما بعد عولمة القهر؟» لبيان ذلك نحتاج إلى إلقاء نظرة على بعض السمات الأساسية التى تميز عصر عولمة القهر نفسه.

(٧)

ليس من الخطأ فى رأيى الزعم بأنه وإن كان الاتجاه نحو «العولمة» بمعنى تقصير المسافات وتزايد التقارب بين سكان العالم اقتصادياً وحضارياً، اتجاهاً قديما قد يرجع إلى نشأة الحضارة الإنسانية نفسها، إلا أن العولمة قد تسارعت خطاها بدرجة ملحوظة خلال القرون الخمسة الأخيرة، منذ بداية الكشوف الجغرافية فى نهاية القرن الخامس عشر. خلال هذه القرون الخمسة اضطلع الاقتصاد بدور أساسى فى التاريخ الإنسانى يفوق، على الأرجح، ما اضطلع به من دور فيما سبق ذلك من قرون. إن الاقتصاد يضطلع بالطبع بدور مهم فى قيام وتطور أى حضارة، والتقدم الاقتصادى والتكنولوجى هو بلا شك شرط من الشروط الأساسية لقيام أى نهضة، ولكن من المرجّح أن تاريخ الإنسانية لم يعرف حضارة اضطلع فيها الاقتصاد بمثل هذا الدور الحاسم الذى اضطلع به ولا يزال يضطلع به فى الحضارة الغربية الحديثة.

إن الخمسمائة عام الماضية، التى يمكن اعتبارها عمر الحضارة الغربية الحديثة، بدأت بالتجارة وانتهت بالتجارة. بدأت بالكشوف الجغرافية التى أرست الأسس لعولمة التجارة، وانتهت بسقوط آخر معاقل المقاومة ضد هذه العولمة (وأقصد بذلك سقوط ما سمى بالكتلة الاشتراكية). لقد حدثت بالطبع أشياء أخرى كثيرة خلال هذه القرون الخمسة غير التقدم الاقتصادى، ولكن يصعب أن نجد أى فترة أخرى فى تاريخ البشرية يمكن أن نفسر فيها أحداث التاريخ بالعوامل الاقتصادية، مثلما يمكن

لهذه العوامل أن تفسر ما حدث فى هذه القرون الخمسة، بما فى ذلك تطور الفكر الغربى.

لقد بدأت هذه الخمسمائة عام بكلام مؤداه أن الثراء، بعكس ما كان يُظن قبل ذلك، هو من الأشياء التى يرضى عنها الرب، وانتهت هذه الخمسمائة عام بكلام مؤداه أن الثراء هو الشيء الوحيد الذى يرضى عنه الرب. فلا عجب أن هذه الخمسمائة عام كانت هى عمر علم الاقتصاد نفسه.

عندما حاول كارل ماركس، فى منتصف القرن التاسع عشر، أن يحكى لنا قصة البشرية كلها وكأنها قصة تطور اقتصادى وصراع طبقات، كان مصدر إلهامه بالطبع ما كان يجرى أمام عينيه من تطور اقتصادى وصراع بين الطبقات. وكان النجاح الباهر الذى حققته أفكاره يرجع إلى السبب نفسه. ولكن خطأ ماركس المهم تمثل فى أنه رأى التاريخ كله كما عكسته مرآة عصره، وهى ليست مرآة صافية ونظيفة مائة بالمائة. من الممكن بالطبع أن تحكى قصة الإنسان منذ كان إنساناً بدائياً يعيش على صيد الحيوان أو قطف الثمار، إلى أن ابتدع الشركات متعدية الجنسيات، من الممكن أن تحكى هذه القصة كلها وكأنها قصة اقتصادية بحتة، ولكن ماركس والماركسيين لم يتبينوا أن ما يمكن أن يحكوه كقصة مقنعة للغاية محورها الاقتصاد عن هذه الخمسة قرون الأخيرة، يصبح أبعد بكثير عن الحقيقة عندما يسحبونها على ما يسبقها من عصور، بل إذا أفرط فى تفسير تلك العصور تفسيراً اقتصادياً، يمكن أن تصبح هذه القصة مضللة للغاية، وبعيدة كل البعد عن المغزى الحقيقى لأحداث التاريخ. لقد قال جان بول سارتر مرة، وهو ينتقد إفراط الماركسيين فى إرجاع أحداث التاريخ إلى العوامل الاقتصادية: «نعم، إن فاليرى، الشاعر الشهير، بورجوازى، ولكن ليس كل بورجوازى هو فاليرى». ولكن فاليرى، على أى حال ينتمى إلى هذا العصر الاقتصادى الذى نتكلم عنه، فما الذى كان يمكن أن يكون تعليق سارتر على التفسيرات الماركسية للتطورات التاريخية الكبرى التى حدثت قبل هذا العصر، من تفسيرها لنشأة العائلة، إلى قيام الحضارات

السابقة على الحضارة الغربية ثم أفولها؟ نعم إن هناك عوامل اقتصادية دائماً، تؤثر مع غيرها، ولكن الذى أزعمه هو أن الأهمية النسبية للاقتصاد كانت أقل بكثير فى الحضارات السابقة منها فى الحضارة الغربية الحديثة. نعم، لم يكن بناء الأهرامات المصرية ممكناً لو لم يعرف المصريون فى ذلك الوقت نظام السخرة، ولكن هناك عدداً لا نهائياً من المبانى التى كان يمكن أن يبنيها العمال فى ظل السخرة، غير الأهرام. كما أن هناك عدداً لا نهائياً من المعتقدات التى يمكن أن تلهم الناس إقامة هذا البناء بدلاً من ذاك.

لن أحاول الخوض فى تفسير هذه السمة من سمات الحضارة الغربية الحديثة مقارنة بما سبقها، فقد يكون سببها حجم التقدم التكنولوجى الذى أحرزته هذه الحضارة، ومن ثم طبيعة وحجم الطبقات التى أفادت من هذا التقدم التكنولوجى. ولكن الذى يهمنى الآن هو أن أطرح على القارئ فكرة مؤداها أن من المحتمل جداً أن يصيب الضعف والأفول هذه الصبغة الاقتصادية للحضارة الغربية الحديثة، وأن هذه الغلبة التى تحققت للاعتبار الاقتصادى على ما عداه، كما أنها لم تكن سمة الحضارات السابقة على هذه الحضارة الحديثة، قد لا تبقى معنا إلى الأبد.

إن هذا بالضبط هو ما أقصده بتعبير «عصر ما بعد عولمة القهر»، وكان من الممكن أن أقول «عصر ما بعد الاقتصاد»، أى العصر الذى يكفّ فيه الاقتصاد عن أن يضطلع بالدور الحاسم الذى يضطلع به اليوم.

إن الشكوى من سيطرة الاقتصاد على حياتنا وتفكيرنا هى شكوى قديمة بالطبع، كما لا بد من الاعتراف بأن كل من عبّروا عن هذه الشكوى ذهبت شكواهم أدراج الرياح. هذه الشكوى ترجع إلى السنين الأولى من عمر هذه الحضارة، منذ أن شكا توماس مور قبل خمسمائة عام من أثر الجشع الذى جعل الناس يقيمون الأسوار حول الأراضى الزراعية التى كانت من قبل شائعة ومتاحة لاستعمال الجميع. واستمرت الشكوى نفسها فى دعوات الاشتراكيين والرومانسيين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم فى حركات متعددة فى القرن العشرين، من حركة غاندى

ضد الإنجليز فى بداية القرن العشرين إلى حركة الشباب ضد المجتمع الاستهلاكى فى منتصفه، إلى حركات حماية البيئة فى نهايته. وقد يستخلص البعض من فشل كل هذه المحاولات التى لم تفت فى عضد النظام القائم على الاقتصاد وتعظيم الأرباح، ولم تمنع من سقوط الاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى عامة، دليلاً جديداً على أن هذا الدافع الاقتصادى هو الدافع الأساسى الذى يحرك الإنسان وسوف يحكم تطور الإنسان فى المستقبل مثلما حكمه طوال الخمسة قرون الماضية على الأقل.

لكن لدىّ أسباب تدفعنى إلى الاعتقاد بعكس ذلك.

إن هناك، فيما يبدو لى ثلاثة مجالات على الأقل، دفع الإنسان فيها ثمناً باهظاً نتيجة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على ما عداها. هذه المجالات الثلاثة هى الدين والأسرة والطبيعة. فليس من قبيل التعسف، فيما أظن، القول بأن الخمسمائة عام الماضية شهدت تراجعاً مستمراً للشعور الدينى، ولارتباطات الفرد بأسرته، كما شهدت اعتداء متزايداً من الإنسان على الطبيعة. وأظن أن ثمن ذلك التراجع والاعتداء كان باهظاً، تتكرر صوره أمام أعيننا يوماً بعد يوم، وتزداد هذه الصور وضوحاً كلما أمعن المجتمع فى تغليب الاعتبار الاقتصادى على ما عداه. قد نرى هذا الثمن الباهظ فى صورة ما يمكن أن يسمى بفراغ روحى، أو فى صورة شعور قاتل بالوحدة، أو فى صورة انتشار أنواع جديدة من الجرائم، أو فى صورة تلوث البيئة، ولكنها كلها فى رأيى ذات علاقة وثيقة بضعف العقيدة الدينية، وبضعف رابطة الأسرة، وبإحاطة الإنسان نفسه، أكثر فأكثر، ببيئة صناعية على حساب بيئته الطبيعية.

فى هذه الاعتداءات الثلاثة لم يُبد النظام الاشتراكى نجاحا أكبر مما ظهر فى النظام الرأسمالى، لا فى التجارب الواقعية التى حاولت تطبيق الاشتراكية، ولا حتى فى مبادئ أكثر النظريات الاشتراكية شهرة وتأثيراً. فلا ماركس ولا لينين أبدى أى تعاطف مع الدين أو روابط الأسرة أو حماية الطبيعة من آثار التقدم التكنولوجى.

فالدين لديهما ولدى أتباعهما، كما هو معروف " أفيون الشعوب "، والأسرة لديهما اختراع قصد منه تحقيق أهداف اقتصادية سوف يزول بزوالها، وهم مفتونون بالتقدم التكنولوجى افتتان أرباب العمل فى النظام الرأسمالى.

ولا يجب أن نستغرب أن يكون الثمن الذى دفعه الإنسان بسبب هذه الاعتداءات الثلاثة ثمناً باهظاً. فحاجات الإنسان فى هذه المجالات الثلاثة تبدو أقرب إلى الحاجات البيولوجية الأساسية التى لا يمكن أن يضحى بها الإنسان دون ثمن باهظ، ولا يمكن فيما يبدو أن يجد الإنسان بديلاً يعوضه تعويضاً كافياً عن فقدانها. لقد قيل إن العلم يمكن أن يعوض الإنسان عن العقيدة الدينية، وإن العقلانية يمكن أن تخلق وازعاً أخلاقياً يعوّض الإنسان عن الوازع الأخلاقى المستمد من الدين أو من روابط الأسرة، وإن الفنون يمكن أن تقدم للإنسان وسائل للتعبير عن مشاعر أرقى من عقائد الدين وشعائره. كما قيل إن التقدم التكنولوجى يمكن أن يعوض الإنسان عن فقدان الروابط العائلية القوية، كما يمكن أن يعوضه عن التعرض المباشر للطبيعة، وإن السلع والخدمات التى يوفرها مجتمع الرفاهية للجميع، كفيلة بتعويض الإنسان المنفرد عما قد يعانيه من وحدة، وعما قد يفقده من اتصال مباشر بالطبيعة. ولكن التجربة الإنسانية خلال خمسة قرون من التنكر المتزايد للدين والأسرة والطبيعة، لا يبدو أنها تؤيد هذا التفاؤل بقدرة العلم أو العقلانية أو الفن أو التقدم التكنولوجى أو التنمية الاقتصادية على تعويض الإنسان عما فقده فى هذه المجالات الثلاثة.

مما يدعو للأسف أيضاً بل وللسخرية، أن الإنسان وقد سمح للدافع الاقتصادى بأن يغزو هذه المجالات الثلاثة، ظن أن من الممكن أن يتعامل مع هذه الحاجات مثلما يتعامل مع حاجاته المادية، وأن من الممكن أن يتحول الدين والأسرة والطبيعة إلى سلع كسائر السلع تباع وتشترى فيتحقق من ورائها الإشباع المطلوب. هكذا تحول الدين بالتدريج إلى مواسم لتبادل الهدايا، وأقيمت الاحتفالات لتذكير الإنسان بالروابط الأسرية وبتبادل الهدايا فيها أيضاً، فأصبح هناك يوم للأم ويوم

للحب، كما أصبح من الممكن أيضاً «تعليب» الطبيعة وبيعها بالجملة أو بالتجزئة فى صورة رحلات سياحية تجوب بنا العالم، أو فى صورة سلع أنتجت خصيصاً لتمكيننا من التخلص لبضعة أيام فى السنة من الإرهاق والتلف اللذين تجلبهما الحياة الحديثة فى المدن.

قد يُحتج على كل هذا بالتساؤل عما كان بمقدور الإنسان أن يحققه لإشباع هذه الحاجات الثلاث قبل قيام الحضارة الغربية الحديثة التى قدمت له فرصاً حقيقية لإشباع هذه الحاجات. قد يتساءل البعض مثلا عن القيمة الحقيقية لممارسة الشعائر الدينية أو لاحترام الروابط العائلية أو للاتصال المباشر بالطبيعة فى ظل حرمان مادى قاس من أبسط مستلزمات الحياة من مأكل وملبس ومسكن، وهو الحرمان الذى كان يعانى منه، قبل بزوغ هذه الحضارة، أكثر من ٩٠٪ من الناس.

ولابد أن نعترف بما لهذا الاعتراف من وجاهة. ولكن الاعتراف بأهمية إشباع الحاجات المادية للإنسان وبأن التقدم الاقتصادى شرط أساسى من شروط الإشباع التام للحاجات غير المادية، هذا الاعتراف لا يجب أن يمنعنا من الاعتراف بالأخطاء الشنيعة التى ارتكبناها بالسماح للاقتصاد بأن يطغى على حياتنا إلى هذا المدى. إنى مستعد مثلا للاعتراف بأن الشخص الجائع يمكن جداً أن يؤدى جوعه إلى إفساد علاقاته العائلية وعلاقته بالطبيعة وإلى إفساد موقفه من الدين. ولكنى لا أقبل الزعم بأن زيادة الناتج القومى الإجمالى، بما فى ذلك زيادة إنتاج المواد الغذائية، هو هدف مطلوب إلى ما لا نهاية وليس له حد أقصى مهما كانت نتائج هذه الزيادة سيئة ومدمرة للعلاقات الأسرية وللدين والطبيعة. إنى مستعد أيضاً للاعتراف بأنى لا أستطيع أداء فريضة الحج دون أن أحصل على نقود لشراء تذكرة الطائرة أو الباخرة، ولكنى أزعم أن من الممكن بل ومن الأفضل أن يقوم المرء بأداء فريضة الحج دون أن أرى إعلانات المشروبات الغازية الأجنبية فى الطريق.

إن القول بأننا ذهبنا إلى أبعد مما ينبغى فى تغليب الاعتبارات الاقتصادية على ماعداها، يؤيده ما نراه بالفعل من تزايد حركات رد الفعل والاحتجاج على ما يمكن

تسميته بعصر الاقتصاد، وبالذات فى هذه المجالات الثلاثة التى ذكرتها. فما يسمى بحركات الصحوة الدينية آخذة فى الانتشار، وليس فى بلادنا وحدها. وحركات حماية البيئة الطبيعية تزداد قوة. كما أن هناك بوادر لا تخطئها العين للاحتجاج على ما أصاب الروابط العائلية من ضعف، بما فى ذلك الاحتجاج على الإفراط فى الحرية الجنسية، وكذلك تزايد قوة الشكوك فى قدرة النمو الاقتصادى والتكنولوجى، بل وحتى فى قدرة التقدم العلمى نفسه، على حل كل مشاكل الإنسان.

يجب بالطبع ألا نفرط فى التفاؤل، فالأرجح أنه مازال أمامنا شوط طويل يجب أن نقطعه قبل أن نخرج من عصر تسيطر عليه اعتبارات الاقتصاد، إلى عصر يعطى الأولوية لإشباع حاجات إنسانية أخرى. ولكن هناك من البوادر فى رأيى ما قد يسمح بالاعتقاد بأننا قد نكون على أبواب مثل هذا العصر الجديد. إن تسمية هذا العصر الجديد " عصر ما بعد العولمة " ليست ملائمة تماماً. فمن المؤكد أن العالم لن يكون أقل ارتباطاً بعضه ببعض مما هو الآن، بل الأرجح أن العكس بالضبط هو الصحيح. ولكن من الممكن مع هذا أن تكون لعولمة المستقبل سمات مختلفة أشد الاختلاف عما نراه فى عولمة اليوم، والذى أعنيه على الأخص هو أنه إذا كان أساس عولمة اليوم هو الاقتصاد، فإن من الممكن أن يكون الأساس فى عولمة المستقبل شيئاً مختلفاً، أى أن تحل «عولمة إنسانية» بمعنى الكلمة محل «عولمة القهر».

ما الذى يمكن أن يكون عليه مصير العرب فى عصر ما بعد «عولمة القهر» أى فى ظل عولمة لا تحكمها الاعتبارات الاقتصادية مثلما نرى فى عولمة اليوم؟ لا شك عندى فى أن مصير العرب حينئذ سوف يكون أفضل من حالهم اليوم. فإذا كان حال العرب فى عصر العولمة الذى نعيشه اليوم هو أشبه، كما قلت، بحال اليتيم فى مأدبة اللئام، فإن ذلك يرجع لسبب بسيط يتلخص فى أن ترتيب العرب فى الجداول الاقتصادية التى تعدها الأمم المتحدة متأخر إلى حد بعيد. والمفروض أو على الأقل المأمول، أن هذه الجداول الاقتصادية لن تكون هى المؤشرات المعتمدة فى عصر

ما بعد عولمة القهر، بل الأرجح أن تكون هناك معايير أخرى قد لا يكون من السهل التعبير عنها تعبيراً رقمياً.

إن عالماً لا يسيطر عليه الاقتصاد، على النحو الذى نراه فى عالم اليوم، يمكن أن تصبح فيه الأولوية للقيم الأخلاقية والإنسانية، ولا تقاس فيه قيمة أى عمل بحساب الربح والخسارة. من الممكن فى عالم لا يسيطر عليه الاقتصاد، أن ينظر امرؤ إلى منظر طبيعى جميل دون أن يفكر فى إمكانية بناء فندق ذى خمسة نجوم، وأن تحظى اللغة القومية باحترام بسبب جمالها أو منطقها، بصرف النظر عن مدى كفاءتها فى تصريف السلع وتسهيل الاستثمار الأجنبى، وأن يكون تقييم الفن المعمارى منطلقاً من اعتبارات جمالية بحته بصرف النظر عن كفاءته فى استيعاب أكبر عدد من المكاتب أو السياح.

فى مثل هذا العالم، من الممكن أن يكون مصير العرب أفضل بكثير من حال الأيتام فى مأدبة اللئام. ولكن التطلع إلى مثل هذا المستقبل يحدد هو نفسه المسئولية الرئيسة التى تقع على عاتق المثقفين العرب اليوم، وهى ألا يقوموا بعمل يتضمن خيانة ثقافتهم القومية أو دينهم أو قيمهم الأخلاقية والجمالية، إذ إن هذه الخيانة قد تؤدى إلى الخطر التالى: وهو أنه عندما يتحقق هذا العالم الذى نحلم به، لن يكون قد بقى للعرب ثقافة أو دين أو قيم أخلاقية أو جمالية يمكن لهم بها أن يشاركوا سائر الأمم فى بناء مستقبل أفضل.

إن الذين إذا تطلعوا إلى مستقبل العرب، رأوا إمكانية الاحتفاظ بالولاء لمبادئ مجردة تتجاوز النفع الاقتصادى، وإمكانية أن تضطلع الدولة بدور إيجابى لصالح المستضعفين فى الأرض، وإمكانية صيانة الثقافة العربية من العبث وصيانة القيم العربية من الضياع، ومازالوا يثقون بقدرة العرب على التعاون مع بقية البشر لتدشين عصر «ما بعد عولمة القهر»، يوضع فيه حد لاتجاه بدأ منذ نحو خمسمائة عام، ويتمثل فى اكتساح القيم الاقتصادية لكل ما عداها، هؤلاء الناس من الظلم أن نصفهم بالرجعية أو الرومانسية وعدم الواقعية. أو لعلهم بالفعل رجعيون

ورومانسيون وغير واقعيين، ولكن بأفضل معانى هذه الأوصاف. فرجعيتهم تتمثل فقط فى رفضهم الاعتقاد بأن كل شيء قديم أسوأ من أى شيء جديد لمجرد قدمه، ورومانسيتهم تتمثل فقط فى اعتقادهم بأن الإنسان لم يفقد روحه تماماً بعد، وعدم واقعيتهم تتمثل فقط فى رفضهم الاعتقاد بأن علينا قبول الأمر الواقع مهما كان كريها.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية:

١ ـ **مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة** ـ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٦ .

٢ ـ **مبادئ التحليل الاقتصادى** – مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧ .

٣ ـ **الاقتصاد القومى: مقدمة لدراسة النظرية النقدية** ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢ .

٤ ـ **الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد** ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠ .

٥ ـ **المشرق العربى والغرب: بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية** ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣ .

٦ ـ **محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر** ـ المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢ .

٧ ـ **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية** ـ مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥ .

٨ ـ **الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح** ـ مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤ .

٩ ـ **هجرة العمالة المصرية** ـ (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى). مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦ .

١٠ ـ **قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم** ـ دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧ .

١١ ـ **نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر** ـ مكتبة مدبولى، ١٩٨٩ .

١٢ ـ **مصر فى مفترق الطرق** ـ دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣ ـ **العرب ونكبة الكويت** ـ مكتبة مدبولى، ١٩٩١ .

١٤ ـ **السكان والتنمية: بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر** ـ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١ .

١٥ ـ **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية** ـ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١ .

١٦ ـ **الدولة الرخوة فى مصر** ـ دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .

١٧ ـ **معضلة الاقتصاد المصرى** ـ دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ .

١٨ ـ **شخصيات لها تاريخ** ـ رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .

١٩ ـ **ماذا حدث للمصريين؟** ـ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ . الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١ .

٢٠ ـ **المثقفون العرب وإسرائيل** ـ دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨ .

٢١ـ **العولمة** ـ سلسلة (اقرأ) ـ دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩ . الطبعة الثانية، ٢٠٠٠ .

٢٢ـ **التنوير الزائف** ـ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢٣ـ **العولمة والتنمية العربية** ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ .

٢٤ـ **وصف مصر فى نهاية القرن العشرين** ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٢٥ـ **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية** ـ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢ .

باللغة الإنجليزية:

1. **Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt,** F. Cass, London, 1966.
2. **Urbanization and Economic Development in the Arab World,** Arab University in Beirut, 1972.
3. **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970,** Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.
   (ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦).
4. **Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries,** (Coeditied with J. MacArthur) a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).
5. **International Migration of Egyptian Labour,** (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottowa, 1985.
6. **Egypt's Economic Predicament,** Brill, Leiden, 1995.
7. **Whatever Happened to the Egyptian?** American University Press, Cairo, Third Printing, 2001.

كتب مترجمة:

١ ـ **التخطيط المركزى:** تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ ـ **مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك)**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ ـ **أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية**، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ ـ **الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك)**، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت، ١٩٨١ .

الفهـــرس

رقم الإيداع ٢٠٩٣ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى 8 - 0792 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

عولمة القهر

الولايات المتحدة والعرب والمسلمون
قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقعت أحداث خطيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعرف لها التاريخ مثيلا، وأدت إلى تغير صورة العالم بأسره، على نحو ينبئ بأن عالم «ما بعد سبتمبر» لن يكون مثلما كان من قبل.

ولكن خلال ما تلا هذه الأحداث من تطورات، تعرض العرب والمسلمون لحملة من الإساءات والإهانات، فضلاً عن القتل بالقنابل. وعلى الأخص فى أفغانستان وفلسطين، ما لم يعرف العرب والمسلمون مثيلا له فى تاريخهم الطويل، وعلى نحو ينبئ باستمراره لفترة طويلة فى المستقبل. وخلال هذا كله بدت ظاهرة «العولمة» فى صورة أبشع بكثير مما كانت تبدو من قبل، مما يجعل من الملائم وصفها « بعولمة القهر».

يشرح هذا الكتاب ما أسفرت عنه أحداث سبتمبر من زيادة حدة القهر، وعلى الأخص للعرب والمسلمين. ولكنه ينتهى بخاتمة بعنوان «ماذا بعد عولمة القهر؟»، يتساءل فيها المؤلف عما إذا كان من الممكن للعالم أن يشهد فى المستقبل الأبعد، نظاماً أقل قهراً، يتاح فيه للعرب والمسلمين فرصة حقيقية للتعبير [illegible] وثقافتهم الخاصة.

30
27
1
5





دار الشروق
www.shorouk.com